PROVISIONAL
S/PV.2491
28 October 1983
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والتسعين بعد الألفين والأربعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٧ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس :	السيد صلاح	(الأردن)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد تروياتوفسكي
	باكستان	السيد شاه نواز
	بولندا	السيد ناتورف
	توغو	السيد أكاكبو
	زائير	السيد نغوايلا مبلا كالندا
	زمبابوي	السيد ماشينغادزي
	الصين	السيد ليانغ يوفان
	غيانا	السيد سينكلير
	فرنسا	السيد لوويه
	مالطة	السيد غاوتشي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد مارغيتسون
	نيكاراغوا	السيد تينوكو فونسيكا
	هولندا	السيد فان دير ستويل
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ليخنستاين

يتضمّن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٧

اقرار جدول الأعمال

اقر جدول الأعمال .

الحالة في غرينادا

رسالة مؤرخة في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا في مجلس الأمن (S/16067) .

الرئيس : عملا بالمقررات التي اتخذها المجلس في الجلسة ٢٤٨٧ ، أدعو ممثل غرينادا الى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثلي اثيوبيا والأرجنتين وأفغانستان وانتيغوا وبربودا وأنغولا وبربادوس وبوليفيا وجامايكا والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية ايران الاسلامية والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ودومينيكا وسانت لوسيا وسيشيل وفنزويلا وفييت نام وكوبا والمكسيك وموزامبيق ونيجيريا واليمن الديمقراطية الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد جاكوبز (غرينادا) مقعدا على طاولة المجلس، وقام السيد ابراهيم (اثيوبيا)،والسيد مونيز (الارجنتين)،والسيد ظريف (افغانستان) ، والسيد جاكوبز (انتيغوا وبربودا)،والسيد فيغوريدو (انغولا)،والسيد موسيلي (بربادوس) ، والسيد غرانبير(بوليفيا)،والسيد ريتشاردسون (جامايكا) ، والسيد سحنون (الجزائر) ، والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) ، والسيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية)،والسيد القتّال (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد فونغساى (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)،والسيد بارون (دومينيكا)،والسيد ايمي (سانت لوسيا) ، والسيد غونثير (سيشيل)،والسيد مارتيني أوردانيتا (فنزويلا) ، والسيد هوانغ بتش سن (فييت نام)، والسيد روا كورى (كوبا) والسيد مونيز ليدو (المكسيك) والسيد دوس سانتوس (موزامبيق)، والسيد فافورا (نيجيريا) ، والسيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) ، بشغل مقاعد في جانب قاعة المجلس .

الرئيس : لقد طلب ممثل الولايات المتحدة الامريكية الكلام في نقطة نظامية ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد ليخنستاين (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتكلم في نقطة نظامية . من المفهوم لدى أنه قد وردت اليكم - سيدى - رسالة موجهة بالأمس من الحاكم العام لغرينادا ، الانورابل سير بول سكون ، تثير في ذهني التساؤل عما اذا كان جلوس السيد الذى يجلس الآن على طاولة المجلس أمام اللافتة التي تحمل اسم " غرينادا " ، جلوسا صحيحا بوصفه ممثلا لحكومة غرينادا .

وعليه فانني أرى بل اقترح في ظل هذه الظروف ، اذا كان فهمي صحيحا فيما يتعلق بالرسالة الواردة من الحاكم العام ، أن نطلب تقريرا من الأمين العام بشأن هذه المسألة .

الرئيس : لقد أثار ممثل الولايات المتحدة الامريكية على وثائق تفويض ممثل غرينادا وسائل ما اذا كان يحق له أن يجلس في المقعد المخصص لغرينادا .

وأظن أن الوضع الصحيح أن تكون مثل هذه الرسالة التي وصلتنا ظهر اليوم ، والتي ستوزع على أعضاء المجلس ، موجهة الى الأمين العام بوصفه الجهة المعنية بمسألة وثائق التفويض . ولكن هذه الرسالة قد وجهت الى رئيس مجلس الأمن . ومع ذلك ، فلاتزال هناك بعض الاستفسارات عن صحتها ، والموضوع لا يزال قيد التشاور بين الأمين العام وبيني . وأنوى وضعها بين يدى الأعضاء عندما تجهز تعليقات الأمين العام .

لهذا السبب ، أعلق الجلسة لمدة عشرة دقائق .

علقت الجلسة الساعة ١٧/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٨/٤٥

الرئيس : سيقوم الأمين العام باعداد تقرير حول نقطة النظام التي اثارها ممثل الولايات المتحدة عند افتتاح هذه الجلسة .

أود أن أحيط اعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اكوادور، بلغاريا ، بنن ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الرأس الأخضر ، زامبيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، سرى لانكا ، غواتيمالا ، غينيا ـ بيساو ، كولومبيا ، مصر ، منغوليا ، الهند ، هنغاريا ، ويوغوسلافيا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المطروح على جدول أعمال المجلس .

ووفقا للممارسة المتبعة فانني اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت

نظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، قام السيد البورنوز (اكوادور) ، والسيد تسفتكوف (بلغاريا) ، والسيد اوغوما (بنن) ، والسيد أرياس ستيا (بيرو) ، والسيد ألبيني (ترينيداد وتوباغو) ، والسيد موريس (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد روبيا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد كنبنغ فكتوريا (الجمهورية الدومينيكية) ، والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، والسيد دالوز (الرأس الأخضر) ، والسيد لوساكا (زامبيا) ، والسيد كاساندرا (سان تومي وبرينسيبي) ، والسيد تونى (سان فنسنت وجزر غرينادين) ، والسيد فونسيكا (سرى لانكا) ، والسيد كنيونس (غواتيمالا) ، والسيد سيميدو (غينيا ـ بيساو) ، والسيد البان هولغين (كولومبيا) ، والسيد خليل (مصر) ، والسيد اردنتشولون (منغوليا) ، والسيد كريشنا (الهند) ، والسيد هولاى (هنغاريا) ، والسيد غولوب (يوغوسلافيا) بشغل مقاعد في جانب قاعة المجلس.

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بانني قد تلقيت بصفتي رئيسا لمجلس الأمن رسالة من ممثل الأردن مؤرخة في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ ، فيما يلي نصها :

" يشرفني أن أرجو مجلس الأمن أن يوجه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى سعادة الدكتور كلوفيس مقصود ، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة أثناء نظر المجلس في البند المعنون " الحالة في غرينادا " " .

وقد نشرت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرقم S/16091 . اذا لم يكن هناك من اعتراض فاني سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ الى سعادة الدكتور كلوفيس مقصود .

بما انه ليس هناك أي اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، قام السيد مقصود بشغل مقعد في جانب قاعة المجلس .

يستأنف مجلس الأمن نظره الآن في البند ٢ من جدول الأعمال .

يجد أعضاء المجلس أمامهم الوثيقـــة S/16077/Rev.1 التي تتضمن نص مشروع قـــرار مستنقّح قدمته زمبابوى وغيانا ونيكاراغوا . كما أود أن ألفـــت نظـــر أعضـــاء المجلس الى الوثائق التاليـــة :

S/16078 ، وهي رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة ؛

S/16084 ، وهي رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة ؛

S/16086 ، وهي رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة ؛

S/16090 ، وهي رسالة مؤرخة في ٢٥ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبليز لدى الأمم المتحدة ؛

المتكلم الأول المسجل على قائمتي هو ممثل سانت لوسيا ، وأدعوه الآن الى الجلوس الى طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ايبي (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس أود أن أعرب عن شكرى لكم وللمجلس لمنحي الفرصة للادلاء ببيان بالنيابة عن حكومة وشعب سانت لوسيا في صدد بحث الحالة في غرينادا . واسمحوا لي أيضا أن أعرب لكم عن تهنئتي بمناسبة توليكم رئاسة هذا الجهاز الهام في منظمتنا .

لقد أعربت رئيسة وزراء دومينيكا عن موقف منظمة دول شرقي الكاريبي التي تعتبـــر سانت لوسيا عضوا فيها . ولكنني أود أن أوضح بعض الجوانب لأعضاء المجلس الموقرين .

لقد وافقت حكومة سانت لوسيا على أن تشترك في القوات متعددة الجنسية للقضـــاء على خطر يتهدد أمنها . وان ميثاق المنظمة يعترف بحق كل الدول في اتخاذ هذه التدابير

بموجب المادة ٥١ من الميثاق لمواجهة أي خطر يتهدد أمنها . ويقدر علمنا لم تطلب أية دولة الغاء هذه المادة . والسبب في ذلك هو أنه الآن ، كما كان الأمر عندما صدر الميثاق ، فان هذه المادة لها ما يبررها .

لقد استمع وفدي الى البيانات العديدة التي ألقيت بالأمس أمام مجلس الأمن . ونحن نرحب بالاتفاق في وجهات النظر حول بعض الموضوعات . أولا ، أن هناك حالة من عدم الاستقرار وتدهورا في النظام العام والقانون ونقص في المعلومات عن الحالة في غرينادا . ثانيا ان أهداف وأمل الجميع هي العودة الى الحالة الطبيعية في البلاد . ثالثا ، ان كل البلدان من حقها أن تقرر مصيرها وتضمن أمن منطقتها .

نقاط الخلاف اذن كما يلي : أولا ، متى يجوز لدولة صغيرة وكيف تدافع عن نفسها . ثانيا ، من الذي يحدد أن هناك تهديدا لأمن دولة ما ؟ ثالثا ، من الذي يتصرف باسم الشعب ، وهو في هذه الحالة شعب غرينادا الذي تحدث بالنيابة عنه عدد كبير من المتحدثين ؟

ان وفد بلادي على اقتناع بأنه بمجرد التعرف على الحقائق وفهمها ، فان الأمر سوف يزداد وضوحا .

ان شعوب شرق الكاريبي ليست الا شعبا واحدا . ونحن نشترك في ثقافة واحدة وتراث واحد ولغة واحدة كما أن لنا علاقات وثيقة واواصر قربى قوية . ولدينا جميعا مؤسسات حكم تهدف الى تحقيق غرض واحد ، وهو تحسين رفاه وسلامة المواطنين . وقد حققنا نجاحا كبيرا ، فرغم كوننا جميعا من البلدان الصغيرة الحجم التي تفتقر الى الموارد الطبيعية الأساسية ، لسنا من الدول الأقل نموا ، وهذا بفضل التعاون الوثيق والعلاقات المتبادلة بيننا .

ولكننا قد أحزننا أن نستمع الى بعض المندوبين وهم يحاولون التقليل من شأن منظمتنا دون الاقليمية ، منظمة دول شرقي الكاريبي ، ويشككون في امكانية اقامة منظمة تحقق رخاء وسلامة شعبنا . وان اولئك الذين ليس لديهم تاريخ من التعاون قد يصعب عليهم فهم هذا الأمر ، ولكن الحقائق هي الحقائق التي لا تتغير ، وهي أننا شعب واحد ، وان ما يؤثر على البعض منا يؤثر علينا جميعا . وكدليل على مدى هذا التعاون ، اسمحوا لي أن أبلغ الأعضاء الموقرين بأننا جميعا في منظمة دول شرقي الكاريبي لدينا تمثيل واحد في لندن

وأوتاوا بموجب معاهدة منظمة دول شرقي الكاريبي . لقد كان هذا قرارا سياسيا . فالممثل المشترك يستطيع أن يتحدث بالنيابة عن أي منا حول موضوعات سياسية بالغة الأهمية . وبموجب معاهدة شرقي الكاريبي وافقت حكومتي على المشاركة في القوات متعددة الجنسية .

في عام ١٩٧٩ ، بدأت سلسلة من الأحداث في غرينادا ، شقيقتنا الجزيرة المجاورة لنا ، يتعين عليّ هنا أن أذكّر بها . ان أعضاء الحركة الجديدة للسعي المشترك من اجل الرفاهية والتعليم والتحرير "نيو جويل" بقيادة موريس بيشوب قد قضوا على حكومة اريك جيري . وبينما أعربت عدة دول كاريبية عن عدم ارتياحها لتلك الطريقة ، يجب أن نعترف بأنه لم يتدخل أحد ، لأن حكومة السيد جيري لم تطلب مساعدتنا ، ويجب أن نوضح أيضا بأن محاولات عزل حكومة رئيس الوزراء بيشوب لقيت مقاومة الدول الأعضاء في منطقتنا دون الاقليمية ، في اعتراف واضح منها بأن شعب غرينادا قد أراد وأيد تلك الحكومة . ومع ذلك ، فقد كنا خائفين وقلقين ازاء تعزيز القوات العسكرية في غرينادا ، وقد عبرنا في مناسبات عديدة عن هذا القلق لحكومة غرينادا . ان الحشد المكثف للقوات العسكرية غريب عن هذا الجزء من منطقتنا ومن حقنا فعلا أن نشعر بالقلق ازاءه . ولكننا أيضا في كثير من المناسبات قدمت لنا تأكيدات بأن هذه القوات لن تستخدم ضد بلاد منطقتنا من قبل حكومة السيد بيشوب .

ولكن تطورا مأساويا للأحداث قد وقع في الأسبوعين الماضيين . فقد اغتيل السيد بيشوب وعدد من أعضاء حكومته ومصير آخرين كثيرين أصبح مجهولا . وهكذا أزيل عنصر الاطمئنان الناتج عن تأكيدات السيد بيشوب .

ولكنا دعونا نرجع الى الأحداث المباشرة التي أدت الى مقتل السيد بيشوب. اننا نؤكد وكل واحد هنا يقر بذلك ، ان رئيس الوزراء بيشوب كان قد وضع تحت الاقامة الجبرية . اننا نعرف ، كما يعرف أعضاء المجلس ، ان شعب غرينادا قد عمل على تحرير رئيس وزرائه . وبالتالي فقد تم اغتياله بوحشية . من الذى فعل ذلك ؟ يقينا لا يمكن أن يكونوا نفس الناس الذين عملوا على اطلاق سراحه . اذن يتعين علينا البحث عن أحد آخر . ان ما لدينا من معلومات كان يؤكد ان هناك تزايدا في الافراد العسكريين في جزيرة غرينادا وان الافراد العسكريين بالتواطؤ مع بعض العناصر - ولا أود أن استخدم كلمة هنا سبق وان استخدمها منذ بعض الوقت ممثل دولة عضو تتعلق بكيفية الاشارة للحكومات والشعوب - عملوا على سجن السكان جميعهم وذلك عن طريق فرض حظر التجول لمدة ٢٤ ساعة مع اصدار الأوامر باطلاق الرصاص فورا ودون سؤال على كل من يخرق حظر التجول هذا . وبالتأكيد ان الشعب لا يتصرف بالاصالة عن نفسه فيصدر أوامر بأن يطلق الرصاص على نفسه . لذلك يتعين علينا أن نبحث عن عناصر كانت وراء هذا الأمر وجاءت من مكان ما .

لقد كان الحاكم العام لغرينادا ، نعم ، الحاكم العام لغرينادا هو صاحب السلطة التنفيذية في غرينادا بموجب المادة ٥٧ من دستور غرينادا وان كان له بالطبع أن يفوض هذه السلطة الى شاغل منصب تابع ، ويصح أن اضيف الى ذلك انه يفعل ذلك ان وجد شاغل لمثل هذا المنصب التابع . ان الحاكم العام لغرينادا هو الذى تقدم بطلب رسمي الى منظمة دول شرقي الكاريبي التي غرينادا عضو فيها ، التماسا للمساعدة في أزالة ما رأى انه يشكل تهديدا لشعبه وما اصبح في هذه المرحلة تهديدا لمنطقتنا دون الاقليمية كذلك .

ان ممثل غيانا - زميلتنا في الاتحاد الكاريبي - قال ، وهو العليم بمؤسساتنا السياسية ، في خطابه أمام المجلس بالأمس ، قال لاعضاء المجلس ان الحاكم العام هو السلطة الشرعية في غرينادا . وقد أشار في بيانه الموجه الى اجتماع حركة عدم الانحياز ان حكومة بلاده تقبل أن يكون الحاكم العام حلقة الاتصال مع البلدان الكاريبية . لذلك فان وفد بلادى يصعب عليه أن يفهم لماذا يرفض بعض الممثلين هنا الاعتراف

بالسلطة الشرعيـــة للحاكم العام في طلب المساعدة من جهة لا زالة ما يراه يشكـــل تهديدا لشعبه . ان هذا الطلب يتفق أيضا مع ميثاق منظمة دول شرقي البحـــر الكاريبي ومع ميثاق الأمم المتحدة . ويتعين عليّ القول ان لدينا أمثلة عديدة على هذا النوع من الطلبات في جميع أرجاء العالم .

ولا بد لنا أن نفهم أيضا قلق ومقصد الحاكم العام فيما يخص سلامة مواطنيه ، وان نقر بحق الدول داخل اقليمها في الحرص على سلامتها وأمنها . واذا ما فعلنا ذلك فانه لا يسعنا الا أن نقرر ان الحالة التي تطورت في غرينادا على مر الاسبوعين الماضيين تشكل تهديدا للسلم في المنطقة . لماذا اعتبرت منظمة دول شرقي البحر الكاريبي ان أمنها يتعرض للخطر ؟ فلننظر الى الحقائق الأخرى التالية : لقد أعلم ممثل كوبـــا المجلس في خطابه الأول أمام المجلس انه أعطيت " للعمال " الكوبيين في غرينادا فـــي وقت مبكر من العملية فرصة عدم الاشتراك فيما كان يحدث . فماذا كان قرارهـــم ؟ لقد اختاروا القتال . من كانوا يقاتلون ومن أجل ماذا كانوا يقاتلون ؟ وبعد ذلك سمعنـا كلمات مثل " الدفاع عن أرض الوطن " أرض وطن من ؟ وأى أرض وطن ؟ هل أصبحت اذن غرينادا جزءا من كوبا ؟ انني على يقين من وضوح السؤال ، ووضوح الاجابة عليه أيضا .

ونحن أيضا في سانت لوسيا سبق لنا وأن التمسنا المساعدة الاجنبية ابـــان تشييدنا لمطارنا الدولي ، ولكن عدد الخبراء لم يتجاوز في أى وقت من الأوقات ٣٠ أو ٤٠ فنيا كنديا وبريطانيا في المشروع . انني لست ملما بالهندسة أو التكتيكـــات العسكرية ، فكيف يمكن لـ ٥٠٠ من العمال العاديين أن يقاتلوا في غرينادا ويدافعـوا عن أنفسهم ببسالة كبيرة ، كما أخبرنا ممثل كوبا ، هذا ما لا يمكنني فهمه . في سبيل ماذا كانوا يقاتلون ؟ ما الذى يبرر اراقة دم شعب لا تربطه بهم روابط من أى نوع كان ، بل لا يكاد الواحد منهم أن يفهم ما يقوله الآخر بسبب عامل اللغة والحواجز الأخرى ؟ لماذا يهدر هذا الدم على تراب غرينادا دفاعا عن مصالح غريبة على شعب غرينادا ؟

لقد أشار ممثل المكسيك في بيانه الى أن بعض الدول تسعى الى فرض أنظمتها السياسية على الآخرين . اننا في منظمة دول شرقي البحر الكاريبي قد قبلنا مبـــدأ التعددية الأيديولوجية داخل منطقتنا دون الاقليمية ، وقد أكد ذلك ممثـــل غرينـادا

والناطق بلسانها . ولنكن واضحين : عندما يترتب على وجود قوات مسلحة لدولة ما داخل دولة أخرى الحيلولة دون تمكين الشعب من ممارسة حقه الدستورى المشروع في اختيار شكل الدولة الذى يريده ، عندها لابد من اعتبار ذلك الوجود تدخلا . هذه هي الحالة التي كانت سائدة في غرينادا في أو حوالي ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ، وليس ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر - أؤكد ١٨ تشرين الأول/اكتوبر . لقد حدث هذا التدخل وهذا الغزو من قبل في غرينادا ولم نقم به نحن . ونظرا لضعف قدرتنا العسكريـــة ، ولتقييمنا تقييما صحيحا نوايا وأهداف دولة متورطة في غرينادا ، دولة متهمة بالتدخـــل في شؤون دول أقوى منا بكثير ، فقد قررت لجنة الدفاع والأمن في منظمة بلدان شرقـــي البحر الكاريبي التماس المساعدة لمواجهة التهديد الذى يتعرض له أعضاؤها والاستجابة للطلب الذى تقدمت به السلطة الشرعيـــة في غرينادا ، وهي عضو في منظمة دول شرقي البحر الكاريـــبي ، لازالة التهديد من الداخل . ان النظر الى احداث ٢٦ تشريـــن الأول/اكتوبر يجب أن يكون في ضوء ذلك وفي ضوء ذلك فقط .

لقد أوجزت رئيسة وزراء دومينيكا ورئيسة منظمة دول شرقي البحر الكاريبي خطط الحاكم العام لتشكيل حكومة مؤقتة ، ومن ثم اجراء انتخابات عادلة وحرة في الدولـــة . وان أقل ما له علينا هو أن نعطيه فرصة للاضطلاع بمسؤوليته في مناخ دولي يتسم بالتفهم والمساعدة . وليس في مناخ مشحون بالعداء . وان قرار هذا المجلس من شأنـــه أن يخلق هذا المناخ المؤدى الى السلم والوئام ، وان يساعد شعب غرينادا على أن يعيش مرة ثانية بأمل بعد المحنة الطويلة التي مر بها طوال اسبوعين .

لقد فقد هذا الشعب قائده العزيز ، فلا تدعوه الآن يفقد الأمل في منظمتنـــا العظيمة هذه .

الرئيس : أشكر ممثل سانت لوسيا على الكلمات الرقيقة التي وجههـــا الىّ .

السيد ماشينغادزي (زمبابوى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب لكم عن تقديرى الشخصي للاستجابة الفورية للطلب المتقدم الى المجلـــس من

نيكاراغوا لعقد اجتماع للمجلس من أجل بحث الحالة في غرينادا . وكما يعلم الأعضاء ، فقد كان وفد بلادى من بين مؤيدى هذا الطلب لعقد جلسة فورية . لقد فعلنا ذلك بسبب قلقنا ازاء التطورات الجارية في ذلك البلد .

لقد أعرب الرفيق روبرت موغابي ، رئيس وزراء جمهورية زمبابوى في عدة مناسبات عن القلق العميق ازاء الحالة الخطيرة في منطقة البحر الكاريبي وفي مناطق أمريكا الوسطى . وقد أبدى مؤخرا في المؤتمر السابع لحركة عدم الانحياز المعقود في نيودلهي الملاحظة التالية :

" ان استمرار التوتر في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي وجنوب المحيط الأطلسي ناجم بصورة مباشرة عن التدخل الأجنبي الذى يرمي معظمه الى زعزعة استقرار الحكومات التقدمية في تلك المناطق " .

وقد أبدى وزير خارجية بلادى ملاحظات مماثلة في خطابه أمام الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ .

ونحن نجتمع اليوم لأن غرينادا ، وهي واحدة من أصغر دول العالم ، غزتها أقوى وأغنى دولة في العالم . وقد تم انتهاك السلامة الاقليمية لغرينادا بطريقة وقحة وعرض للخطر استقلالها السياسي وسيادتها الوطنية . هذا هو الثمن الذى يدفعه شعب تلك الدولة المحبة للسلام بسبب اعتناقه فلسفة سياسية لا تلقى موافقة بعض جيرانه .

وليكن واضحا ان شعب غرينادا قد أثار غضب وعداوة أكثر جيرانه قوة لأنه اختار واتبع سياسات مستقلة وتقدمية بحق في الداخل والخارج تتمشى مع فلسفته السياسية المختارة . وشعر جيران غرينادا ، بصفة خاصة ، بالاساءة اليهم نتيجة لاختياره لأصدقائه وحلفائه ، وقد أوضحوا ذلك علنا . ويتضح بشكل متزايد أنه سيستخدم عاجلا أم آجلا ، أى عذر أو سبب للتدخل المباشر في الشؤون الداخلية لغرينادا — بل في الشؤون الداخلية لأية دولة تقدمية ديمقراطية أخرى في تلك المنطقة . ان الحالة التي تدهورت في غرينادا ، في الأسابيع الأخيرة ، والتي أدت الى مقتل رئيس الوزراء موريس بيشوب وعدد من زملائه ، بشكل مؤسف وبصورة غير متوقعة ، وفرت هذا العذر أو الفرصة . وفي الحقيقة ترك المجتمع الدولي الآن يتساءل عما اذا كان الذين يصطادون في المياه العكرة في غرينادا وحولها المستفيدين الوحيدين من هذه الحالة أم هم الذين أنشأوا هذه الحالة .

ان غزو غرينادا صبيحة ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر من قبل ما يسمى بالقوات المتعددة الجنسيات قد تم لغرض واحد وهو الاطاحة بحكومة هذا البلد لاستبدالها بنظام عميل . ويتمشى هذا الغزو كل التمشي مع سياسة النظر الى العالم باعتباره مناطق للنفوذ . ان غرينادا المستقلة استقلالا حقيقيا ، وسط ما يعتبر " منطقة نفوذ" أو الفناء الخلفي لدولة معينة ، اعتبر للأسف خطرا على مصالح تلك الدولة .

لقد قلنا مرارا وتكرارا في هذا المجلس وفي محافل أخرى اننا في زمبابوى نعارض بقوة اعطاء أية دولة لنفسها الحق في أن تقرر للبلدان الأخرى نوع حكوماتها أو ، بقدر ما يتعلق الأمر بهذه المسألة ، من يقودها . ان اختيار الحكومة والقيادة هو من الاختصاص السيادى لشعب ذلك البلد بالذات ، ويجب أن يمارسه دون تدخل أو نفوذ خارجي .

ونود أن نشير أيضا الى أن غزو غرينادا ، الذى خططته ومولته ونفذته دولة كبرى وعضو دائم في مجلس الأمن ، هو انتهاك وقح لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولاعلان الجمعية العامة المتعلق بمبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات والتعاون بين الدول . وعلى سبيل المثال ، ان الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق ، التي من الواجب على جميع الدول الأعضاء الالتزام بها تنص بكل وضوح على أن :

" يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة " .

وما لم تحترم جميع الدول الأعضاء - كبيرة كانت أم صغيرة ، من الدول العظمى أو من غير الدول العظمى - هذه المبادئ ، فان الانسانية قد تتخلى عن كل مفاهيم العلاقات الدولية المنظمة والمتحضرة وتعود الى حكم الغاب .

ان الكسر الطائش لصخرة مبادئ القانون الدولي ولحجر الزاوية الذى يقوم عليه النظام الدولي المتحضر - كما حصل في ٢٥ تشرين الأول /اكتوبر في غرينادا - قد أثار قلقا بالغا لدى الشعوب التي تعيش في الأقاليم والمناطق التي تعتبر مناطق نفوذ أو الفناء الخلفي لشعب آخر ، وأعني ، امريكا الوسطى ، والجنوب الافريقي ، والشرق الأوسط . ان أية منطقة من هذه المناطق يمكن ، لأسباب مشابهة ، أن تكون هدفا للتدخل العسكرى لبعض الدول القوية .

ولا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ولا في القانون الدولي الذى يحكم العلاقات فيما بين الدول ظروف تسمح بالتدخل العسكرى في دولة أخرى أو بغزوها . ان الأسباب التي يتم الالتجاء اليها في محاولة يائسة لتبرير غزو غرينادا يجب ، لذلك ، أن ترفض رفضا قاطعا . ان غرينادا لم تشكل في أى وقت من الأوقات تهديدا لأمن جيرانها ، سواء في منطقة البحر الكاريبي أو خارجها . من ، على سبيل المثال ، يستطيع أن يأخذ مأخذ الجد الادعاء بأن غرينادا ، بسكانها القلائل الذين يمكن أن يجلسوا في ملعب رياضي واحد في هذا البلد ، يمكن أن تعرض للخطر أمن دولة نووية ؟ ولا يمكننا أن نقبل الادعاء بأن رعايا بلد ما مقيمين في غرينادا كانوا في خطر . وقيل لنا كذلك أنه ، بعد مقتل رئيس الوزراء بيشوب وبعض زملائه ، حصل فراغ في السلطة غير مقبول في غرينادا . ومرة أخرى لا ينهض ذلك أمام الحقائق . وحتى اذا افترضنا ان ذلك هو الحال ، فنحن لا نقبل أنه من واجب الغرباء أن يختاروا حكومة لغرينادا .

ماذا ينبغي لهذا المجلس أن يفعل اذن ؟ ان على هذا المجلس مسؤولية ادانة الغزو بأشد عبارة ممكنة ، وأن يقول لمرتكبي هذا الغزو ان وجودهم في غرينادا غير قانوني ، وان العمل الوحيد القانوني الذى يمكنهم القيام به الآن هو الانسحاب من هذا البلد على الفور ودون شرط . وعندما يتم ايقاف الغزو ينبغي للمجلس أن يبذل كل ما في وسعه لمساعدة غرينادا على استعادة وتأمين سلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وسيادتها الوطنية ، بعيدا عن جميع أشكال التدخل الخارجي والضغط والنفوذ . فليس هناك أية ظروف تسمح بالانتقاص من سيادة غرينادا ووضعها كدولة غير منحازة . ان مرتكبي العدوان السافر والعمل المشين ضد غرينادا يجب أن يدفعوا تعويضات لهذا البلد .

ونحن نعتقد أن مشروع القرار المطروح على هذا المجلس يوفر الخطوات الأولى الضرورية صوب انجاز الهدف الذى حددناه . وبالتالي نحث جميع أعضاء هذا المجلس على أن يؤيدوا هذا النص ؛ وهذا من شأنه أن يبرهن ببلاغة على الشعور الاجماعي للمجلس بالاستياء من هذه الجريمة التي ارتكبت ضد السلم والأمن الدوليين . وهو أقل ما ينتظر من المجلس أن يفعله من أجل شعب غرينادا المناضل .

وأخيرا ، أؤكد لشعب غرينادا أنه يستطيع أن يعتمد على تأييد زمبابوى وتضامنها معه في كفاحه من أجل حريته الحقيقية واستقلاله وعدم انحيازه .

الرئيس : المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل اكوادور . وأدعوه الآن الى الجلوس الى طاولة المجلس ، والقاء بيانه .

السيد البورنوز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أشكركم سيدى الرئيس ، وأعضاء المجلس الآخرين على اتاحة الفرصة لي لأتكلم في مجلس الأمن بشأن موضوع له مغزى عام للأمم المتحدة ، وأهمية خاصة لمنطقة امريكا اللاتينية .

أولا أود أن أعرب عن تعازى حكومتى فيما يتعلق بالوفاة المأساوية لرئيس وزراء غرينادا السيد موريس بيشوب وأعضاء حكومته ، وان أعرب عن أسفنا فيما يتصل بالضحايا الآخرين للأحداث المحزنة المتتالية التي وقعت مؤخرا في هذا البلد الشقيق .

وفي هذا الصدد أصدرت حكومة اكوادور في ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر البيان التالي :

" ان حكومة اكوادور من المدافعين المخلصين عن مبادئ التعايش الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق منظمة الدول الامريكية ، ولا سيما مبادئ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية ، واحترام المساواة السيادية بين الدول ، وسلامتها الاقليمية ، وعدم التدخل بأى شكل في الشؤون الداخلية والخارجية ، وحق الشعوب في تقرير المصير . وتدين اكوادور الأعمال المسلحة التي ترتكب اليوم ضد غرينادا ، وهي اعمال فاقمت من الحالة المضطربة

بالفعل في منطقة الكاريبي ، والتي أعربت حكومة اكوادور مرارا عن قلقها ازاءها .

" ولهذا فاننا نناشد بالحاح وضع حد للتدخل الأجنبي ، واقامة الظروف اللازمة لتمكين شعب غرينادا من ممارسة حقه السيادي في أن ينتخب بحرية حكومته الديمقراطية " .

ان الدفاع عن مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، هو جزء من تاريخ اكوادور منذ حصولها على استقلالها السياسي في بداية القرن الماضي . وبهذه الطريقة أسهم بلدي في وضع ميثاق الأمم المتحدة ، الذي تعهدت فيه جميع الدول الأعضاء بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر . وتنص الفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثاق على ما يلي :

" يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد " الامم المتحدة "".

هذا هو القانون العالمي الذي ينبغي أن يسود على أي منطق أو سياسة معينة اذا أردنا أن نعيش في مجتمع دولي يقوم على حكم القانون . وعلاوة على ذلك تنص الفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق على انه حتى الأمم المتحدة ليس لها أن تتدخل في الشؤون التي هي من صميم السلطان الداخلي لدولة ما .

وعلى ذلك فان اكوادور ترى أن أي لجوء الى القوة من الخارج ، محاولة لفرض شروط على أي بلد كان ، يتنافى مع القانون ومع المسار المتحضر للتاريخ .

وعلاوة على ذلك ، فان اكوادور ، اذ تدرك أهمية مبدأ الايمان بالمساواة في الحقوق بين الأمم كبيرها وصغيرها ، واذ تتخذ موقفا موحدا ومتماسكا يجب أن يظل ثابتا

في جميع الأحوال ، سوف تستمر في مناقشات الأمم المتحدة ـ في دعم الحاجة المطلقة الى انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية من أى مكان في العالم سواء كان في افريقيا أو آسيا أو الشرق الأوسط أو في منطقة البحر الابيض المتوسط أو في امريكا الوسطى أو في الكاريبي أو في أى مكان من نصف الكرة الذى نعيش فيه . وهذا هو الشرط الذى لا غنى عنه لكي يتسنى للشعوب أن تختار مصيرها ، عن طريق الانتخابات الحرة ، وبمنأى عن الضغط المسلح لقوى أجنبية .

ومن منطلق أخلاقي مماثل نكرر موقفنا في هذه الحالة ،لأن التقيد الصارم بالمبادئ هو المصدر الوحيد للقوة الذى يمكن أن تعتمد عليه البلدان ، وخاصة تلك التي تفتقر الى القوة العسكرية أو الاقتصادية أو التكنولوجية .

ان وفد اكوادور يثق بأن الاجراء الذى سيتخذه مجلس الأمن سوف يؤدى الى الانسحاب الفورى للقوات الأجنبية من أراضي غرينادا ذات السيادة ، وسيمكّن من تهيئة الظروف الضرورية للتوصل الى حل للحالة الخطيرة التي استلزمت التعجيل بعقد المناقشة الحالية .

السيدة كيركباتريك (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد حاول بعض المتكلمين أمام هذا المجلس في الأيام القليلة الماضية عرض أحداث الأيام الأخيرة بوصفها غزوا تقليديا لبلد صغير ، قامت به دولة امبريالية ، وحالة تدخل واضحة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، يمكن بسهولة ادراك طابعها الاخلاقي والقانوني . وعلى اية حال فان ميثاق الأمم المتحدة يحظر استخدام القوة في تسوية النزاع ، وأن قوة العمل قد استخدمت القوة لذلك الغرض . ان الميثاق يحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وان قوة العمل تتدخل في شؤون غرينادا . ان الميثاق يقضي باحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وعندما تنزل

قوات أجنبية بجزيرة ، قد يبدو من المعقول لأول وهلة أن نقول ان استقلال الدولة وسيادتها وسلامتها الاقليمية لا تحترم احتراما كاملا . وهذا ـ كما أفهم ـ هو فحوى مشروع القرار المعمم في هذا المجلس . وهذا هو نوع التفكير الذى تفرضه على المجلس مجموعة شيقة من المتكلمين . وهذا هو المنطق الذى سيؤدى بأعضاء هذا المجلس ـ أو بعضهم على الأقل ـ الى تأييد مشروع القرار.

ان هذا منظور خاص . والمنظور الذى وصفته يبدأ بنزول قوة العمل في غرينادا منذ يومين . وهو يتناول حظر استخدام القوة الوارد في الميثاق على أنه حظر مطلق ويتناول الحض على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى على أنه الالتزام الوحيد للدول بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

ان أحداث الأيام القلائل الماضية لا تشكل مثل هذه المسألة المعنوية أو القانونية البسيطة ، على النحو الذى أشارت اليه مجموعة المتكلمين السابقين المثيرين للاهتمام . وان حظر استخدام القوة في ميثاق الأمم المتحدة أمر يتوقف على القرينة وغير مطلق ، وهو يوفر تبريرا لاستخدام القوة ضد القوة ، التماسا لقيم أخرى منصوص عليها أيضا في الميثاق . وهذه القيم هي الحرية والديمقراطية والسلم . ولا يقضي الميثاق بأن تخضع الشعوب ، في خنوع للارهاب أو أن يقف جيرانها ساكنين ازاء هذا الارهاب . ان الأحداث التي وقعت في الكاريبي لا تتضمن مثالا تقليديا لدولة كبرى تغزو دولة صغيرة عاجزة عن الدفاع عن نفسها .

والانطباع بأن هناك انتهاكا للميثاق ينبغي أن يدينه مباشرة رأى عام حانق ، وهو ليس تضليلا فحسب . وانما هو أيضا شرك سوف يترك الذين وقعوا فيه أضعف وأكثر بلبلة وأقل قدرة على الدفاع عن أنفسهم ، وأقرب الى ما أسماه جان فرانسوا ريفيل ، في آخر كتاب له بعنوان "كيف تنتهي الديمقراطيات" ، بالضحية المستسلمة . وهذه طريقة أخرى نقول فيها أن الجزيرة موضوع مناقشة اليوم جزيرة صغيرة ، وأن المسألة مسألة كبيرة كبر أية مسألة نوقشت في هذه القاعة .

ان استخدام القوة ، بطبيعة الحال ، أمر أساسي في مداولاتنا ، وكذلك احترامنا لحق الشعوب في تقرير المصير ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ان أهم المسائل التي تتعلق بالشرعية وحقوق الانسان والدفاع عن النفس تدخل أيضا في هذه المناقشة الدائرة في هذه القاعة .

ان ادخال استعمال القوة الى الحياة العامة في غرينادا لم يبدأ بانزال قوة

العمل . فقبل ١٩٧٩ حكمت غرينادا حكومة فاسدة . ومنذ ١٩٧٩ حكمت غرينادا حكومة جاءت عن طريق انقلاب وأطاحت بذلك السلف الفاسد . وهذه الحكومة الجديدة لم تتقدم لانتخابات حرة . وقد خضعت تلك الحكومة ذاتها لقوة تفوقها منذ أسبوعين عندما قامت - بتواطؤ مع بعض الدول ، التي أغرقتنا تقريبا في الأيام الثلاثة الماضية في دموع كاذبة ازاء موت موريس بيشوب والتدخل الأجنبي في شؤون غرينادا - بالقاء القبض على بيشوب وبعض أعضاء وزارته أولا ، ثم قتلهم .

وبهذا بدأ ما يمكن أن يسمى فقط بحكم ارهاب حقيقي في غرينادا .

من المؤسف اذن لشعب غرينادا أنه تعرض لتجربة واسعة من العنف السياسي قبل وصول قوة العمل . لقد اعتاد شعب غرينادا ، بصورة محزنة أيضا ، على التدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية . ودعونا نتكلم بصراحة عن هذه الحالة . ان موريس بيشوب كان رجلا له التزامات ايديولوجية قوية . وهذه الالتزامات جعلته يتفق ويتحالف مع كوبا والاتحاد السوفياتي والدولة العضو في تلك الامبراطورية التي تلجأ الى المبادئ الماركسية لتبرير الطغيان .لقد قدم موريس بيشوب طواعية جزيرته قاعدة لعرض القوة العسكرية السوفياتية في نصف الكرة الأرضية هذا .

لقد كان النمط المألوف لاضفاء الطابع العسكرى والكوبي على غرينادا قد قطع شوطا طويلا من قبل . ففي الأيام الثلاثة الأخيرة فقط اعتقل ما يزيد على ثلاثين من الموظفين السوفيات ، وأدخلت ترسانة ضخمة بحق من الأسلحة السوفياتية الى الجزيرة . ان مجموع عدد الكوبيين الموجودين في غرينادا غير معروف حتى الآن . ولكن يبدو من المرجح أنه كان هناك ما يزيد عن ١٠٠٠ كوبي ، أى ما يزيد على كوبي واحد لكل ١٠٠ من سكان غرينادا . وحتى هذا لم يرض أصدقاء بيشوب رئيس الوزراء . ان بيشوب لم يكن ضحية صراع عادى من أجل السلطة . فكما قال سيغا وزير خارجية جامايكا :

"لقد اتضح ، مع تطور الأحداث ، أن هذا العمل كان انقلابا محكم التخطيط والتنظيم ، تم تنفيذه بفظاعة ووحشية لم يسبق لهما مثيل في منطقة

الكاريبي الناطقة بالانكليزية . ففي يوم الأربعاء ١٩ تشرين الأول / اكتوبر قام عسكريون طلقوا تدريبهم في كوبا بعد أن تولوّا السلطة بتنفيذ الاعدام الوحشي في كل من السيد بيشوب ووزيرة التعليم في وزارته الآنسة جاكلين كليفت ، ووزير خارجيته السيد يونيسون هوايتمان ، ووزير الاسكان السيد موريس بين ، وكذلك السيد فينسنت نويل رئيس المصرف ورئيس الاتحاد العام للعمال ، والسيد فيتز بين وهو زعيم نقابي آخر ، وذلك بعد أن تم اطلاق سراحهم على يد مجموعة كبيرة من مناصريهم . وقد علمنا بعد ذلك أيضا أن الجيش الثورى الشعبي أطلق النيران على مجموعة من المتظاهرين الذين كان من بينهم الكثير من النساء والأطفال ، وأنه لم يعرف مصير بعضهم ، وافترض أنهم قد قتلوا . ويذكر شاهد عيان أنه رأى طفلا يحاول أن يقفز الى بر الأمان بعد أن قطعت ساقاه " .

ولنتوخ الوضوح في هذه القاعة هذا المساء . ان الشؤون الداخلية لغرينادا قد خضعت للتدخل الدائم من قبل جارلها ومن قبل طاغية بعيد . وقد كان شعبها عاجزا في قبضة الارهاب . دعونا نتصور - اذا أمكن ذلك - أننا هنا في نيويورك الليلة . وبعد أن نعود الى بيوتنا ، نجد بعض الرجال المسلحين - الذين أثبتوا من قبل أنهم سوف يقتلون اذا ما تراءى لهم ذلك - يعلنون أن أى شخص يغادر منزله أو يظهر في الطريق سوف يقتل فورا عند رؤيته . ودعونا نتصور أن هذه الحالة دامت لمدة أربعة أيام تخللتها أصوات طلقات الرصاص . اسألوا أنفسكم عما اذا كانت القوات الصديقة التي تصل من بلد ديمقراطي قريب من أجل تحريرنا ، تقوم بذلك انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة بتدخلها على نحو لا مبرر له في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة وباستخدامها للقوة على نحو لا مبرر له .

دعونا نستمع الى تعليقات وزير خارجية بربادوس ، الذى قال ما يلي :

" ان سلبيات وايجابيات ذلك العمل الذى قامت به حكومات منطقة الكاريبي سوف تناقش لمدة طويلة . وستناقش أيضا أعمال الرئيس ريغان الذى هب الى مساعدتنا . ولكني أعتقد أن التاريخ سوف يتفق مع حكم الرأى العام في شرقي

الكاريبي . وظما كان في هذه الجزر تأييد اجماعي تقريبا في الصحافة وعلى الصعيدين السياسي والشعبي تجاه عمل يثير الانقسام . ان سكان جزر الهند الغربية أثبتوا أن نظرتنا الى المستقبل تتسم بأنها ديمقراطية ومحبة للسلم ومكرسة لدعم الحكومة الدستورية ، لا الاستبدادية . لقد أثبتنا أننا يمكن أن نتجاوز الخلافات المصطنعة أحيانا ، التي تختلقها وسائط الدعاية المعاصرة ، وأن نتناول لب الأمور وأن نعني بما فيه خير شعوبنا . ان الولايات المتحدة والرئيس ريغان ، لما فيه صالحهما على الدوام ، قد اتفقا معنا في آرائنا وخلصا الى نفس النتائج التي خلصنا اليها " .

انني أعلم ، كما يعلم المجلس ، أن هذه العبارات قد ينظر اليها على أنها موضع شك . ألم نعتد جميعا على سماع مثل هذه التبريرات ، وذلك على سبيل المثال ، عندما يقوم الاتحاد السوفياتي بغزو أفغانستان أو فرض حكومة جديدة على الشعب في بولندا أو عندما تقوم فييت نام باحتلال كمبوديا ؟ لماذا يفترض أي فرد هنا - عندما نقول أن قوة العمل التي نحن أعضاء فيها موجودة في الجزيرة لكي تعيد لشعب غرينادا حقه في تقرير المصير ، لا لكي تحرمه منه - ان هذا ليس الا زعم آخر يكتنفه الشك ؟

هناك اختبار سهل : الاختبار هو ما يأتي فيما بعد . اننا - في قوة العمل - نعتزم ، كما أوضحنا جميعا الآن ، أن نغادر غرينادا بمجرد أن تعود سلطة القانون وتنشأ آليات الحكم الذاتي الديمقراطي . ولكن جميع الحكومات في عصرنا هذا تدعي أنها ديمقراطية ، وكلها تقول بأنها ستغادر بمجرد أن يعود حكم القانون . فما الذى يدعم الزعم بأن الحكومة الجديدة في غرينادا ستكون تعبيرا حقيقيا عن رغبة شعب غرينادا بخلاف ما كانت عليه العصابة التي خلّصت منها غرينادا توا ؟ مرة أخرى فان الرد سهل ، ان هناك اختبارا بسيطا . سيكون من الواضح ان الحكم الذاتي قد عاد الى غرينادا عندما تصبح الحرية والمؤسسات التي يمكن بها للشعب الحر أن يعبّر بها عن نفسه واضحة بجلاء : صحافة حرة ، ونقابات عمال حرة ، وانتخابات حرة ، وحكومة تمثيلية مسؤولة .

وقد لا يكون من العسير لأى شعب ، ولاسيما أى شعب ديمقراطي عانى حتى الآن من حكم الارهاب من طغاة محليين أو أجانب ، أن يميّز الفرق بين القوة التي تحرر الأسرى من الارهاب ، والقوة التي تفرض الارهاب على الواقعين في الأسر ، ولا يختلف الحال كثيرا بالنسبة للمشاكل الفكرية أو الثقافية أو القانونية التي ينطوى عليها الأمر هنا .

وبسبب المناقشات والأسئلة المتكررة هنا في هذه القاعة بشأن الأساس القانوني لهذا التدخل ، أود الآن أن أوجّه الانتباه مرة أخرى ، وبايجاز الى مسألة الأساس القانوني للعمل الذى قامت به الولايات المتحدة في غرينادا . لقد كانت هناك مجموعة فريدة من الظروف التي سادت في غرينادا وأدت بالولايات المتحدة الى أن ترد بايجابية على طلب منظمة دول شرقي الكاريبي ، وأن تساعدها في القرار الذى اتخذته بالقيام بعمل جماعي لضمان السلم والاستقرار في منطقة الكاريبي ، هذه الظروف تضمنت الخطر الذى تعرض له مواطنون أبرياء تابعون للولايات المتحدة ، وعدم وجود حكومة مسؤولة ولو الى أدنى حد ، في غرينادا ، والخطر الذى تتعرض له منظمة دول شرقي الكاريبي بسبب القوة الكبيرة نسبيا التي كانت تحت تصرف المسؤولين عن مقتل بيشوب . ان رد الولايات المتحدة في اعتقادنا يتفق تماما مع حكم القانون الدولي ومع الممارسة الدولية وسأعود الى كل من هذه النقاط .

أتكلم أولا عن الدفاع عن المواطنين الابرياء . ان اهتمام الولايات المتحدة بسلامة مواطنيها كان عاملا كبيرا وضاغطا ليس له أية علاقة بسياسة القوة ، وكما أوضح السيد سياجا رئيس الوزراء في خطابه في برلمان جامايكا في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ فان " المجانين " قد قتلوا أعضاء حكومة غرينادا كلهم وقتلوا البارزين من مواطنيها وفرضوا حظر التجول على جميع المواطنين لمدة ٢٤ ساعة . ان المجانين المسؤولين عن المذبحة التي حدثت في غرينادا لم يقدموا منافسيهم للمحاكمة ولكنهم قتلوهم عمدا وفي خسّة . وفي ظل هذه الظروف ، كان من المعقول تماما أن تصل الولايات المتحدة الى نتيجة مفادها أن هؤلاء المجانين قد يقررون في أية لحظة أن يأخذوا المواطنين الامريكيين الذى يبلغ عددهم ١٠٠٠ شخص في هذه الجزيرة ، رهائن .

لقد حرم المواطنون الامريكيون المتواجدون في هذه الجزيرة من حق الخروج كما شهد بذلك الطلبة العائدون بالأمس . لقد أغلق المطار ومنعت المنظمات الانسانية والمنظمات الأخرى المعنية برعاية المواطنين من الدخول . وبعد أن كانت الولايات المتحدة مؤخرا ضحية ، وكانت شاهدا أيضا لعنف ثورى في ايران يتنافى مع كل الاتفاقات الدولية ومع حكم محكمة العدل الدولية ، عندما أخذ الدبلوماسيون الامريكيون رهائن ، لم يكن من المتوقع منا أن نبقى صامتين في الوقت الذى تتعرض فيه حياة الآلاف من مواطنينا للخطورة مرة أخرى .

وبطبيعة الحال ، غني عن البيان أن الولايات المتحدة لا تقول ان الحرص على سلامة مواطني دولة ما في بلد أجنبي يمكن في ظل الظروف العادية أن يبرر اتخاذ تدابير عسكرية ضد ذلك البلد ، ولكن الظروف العادية تفترض مسبقا وجود حكومة يعترف بها ـ بغض النظر عن طابعها الديمقراطي أو غير الديمقراطي أو الطبيعة المناهضة للديمقراطية أو النظام الذى تنتهجه ـ بأنها مسؤولة الى أدنى حد عن عدم تعريض حياة مواطنيها والمواطنين الأجانب فيها وأمن الدول المجاورة لها للخطر . ومع ذلك ، وحيث قتل الارهابيون زعماء بلدهم وقادتهم فقد تنشأ حالة لا يمكن فيها لأى حكومة جديدة أن تعيد النظام السابق ، فتسود الفوضى . وفي ظل هذه الظروف يسمح الحكم العام للقانون الدولي بالعمل العسكرى من أجل حماية المواطنين المعرضين للخطر .

النقطة الثانية التي أود أن أتناولها بايجاز هي أنه كانت هناك في واقع الحال حالة فريدة ، وجد فيها فراغ ، حيث لم توجد أية سلطات حكومية مسؤولة . ان الكراهية التي تقاسمها المجتمع الدولي ازاء القتل المتعمد لأفراد حكومة السيد بيشوب كانت عالمية في نطاقها تقريبا . ولم تكن النتائج التي ترتبت على هذا الانقلاب قاصرة على غرينادا التي أصبحت - بالرغم من كونها جزيرة صغيرة - قادرة بسبب وجود الحشد العسكرى الكبير فيها ، على أن تؤثر بشدة على أمن منطقة البحر الكاريبي كلها . ولقد كانت البلدان المجاورة لغرينادا هي أكثر البلدان تأثرا بالحالة السائدة فيها وكل هذه البلدان أعضاء في منظمة دول شرقي الكاريبي ، وتدرك أن الارهابيين يحكمون غرينادا ، وهكذا أصبح من الواجب عليها أن تواجه الخطر الذى تتعرض له كل الدول في منطقة البحر الكاريبي .

وعندما قيّمت دول منظمة شرقي الكاريبي هذا الخطر - ومعظمها ليس لديه جيش، أو اذا وجد فهو يقل عن ٢٠٠ شخص - توصلت الى نتيجة هي أن القوة العسكرية في غرينادا ، التي أصبحت في يد المجانين مخططي الانقلاب ، تشكل ابعادا تهدد بالخطر. وعلى سبيل المثال ، فمع أن عدد سكان جامايكا يزيد عشرين ضعفا على عدد سكان غرينادا فان عدد أفراد جيش غرينادا الوطني المعروف وحده ، يزيد على عدد أفراد القوات المسلحة لجامايكا بمقدار مرة ونصف . وعلاوة على ذلك كان انشاء المطار الجديد في مرحلة الانتهاء بواسطة ٦٠٠ من الكوبيين المسلحين ، وكما قال سياجا رئيس وزراء جامايكا :

" ان وجود المطار في يد أناس عقلاء ما كان ليشكل أى تهديد ، ولكن في ظل خلفية جنون الاسبوعين الماضيين ، كان يمكن لهذا المطار أن يكون منصة انطلاق منطقية للبلدان التي تتماثل مصالحها والتي تطمح في استعمال غرينادا مركزا للتدمير للتقلقل والتخريب داخل المنطقة وضد الدول الأعضاء في منظمة دول شرقي الكاريبي " .

وفي هذا الاطار ، فان منظمة دول شرقي الكاريبي وقد نظرت بانزعاج الى هذه المجموعة من الاعتبارات قررت أن تقوم بعمل جماعي يتفق مع ميثاقها ومع الاحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة التي تعطي للمنظمات الاقليمية سلطة اتخاذ العمل المشترك .

وعندما طلب من الولايات المتحدة مساعدة هذا الجهد ، فانها - وقد تأثرت مصالحها الوطنية والحيوية - شاركت فيه لاستعادة الحد الأدنى من سيادة النظام والقانون في غرينادا ، وللقضاء على الخطر الذى يتهدد أمن المنطقة بأسرها .

والنقطة الثالثة التي أود أن أتناولها بايجاز تتعلق بالعمل الاقليمي الجماعي . ان دومينيكا وبربادوس وجامايكا وغيرها من دول الكاريبي قد أوضحت العوامل التي تفرض عليها الالتجاء الى الترتيبات التعاهدية الاقليمية للعمل الجماعي . وكما أشار ممثلوها هنا فان الموضوع ليس هو الثورة . لقد شهد نصف الكرة العديد من الثورات ، والعديد من الدول الأعضاء في منظمة شرقي الكاريبي مثل الولايات المتحدة ذاتها نشأت عن الثورة . وكل منا في نصف الكرة هذا يحتفل بيوم الاستقلال . ولم يكن الموضوع المطروح نوع الحكومة القائمة في غرينادا .

وبينما كانت حكومة موريس بيشوب ، التي لم تحصل على ولايتها من الناخبين ، شيئا شاذا ، شيئا شاذا غير مرغوب في البحر الكاريبي الديمقراطي ، لم تفكر منظمة شرق الكاريبي اطلاقا في احداث أي تغيير في تلك الحكومة . ولعلي أضيف أنه لم تبذل الولايات المتحدة أي جهد للتأثير بأي طريقة على تشكيل تلك الحكومة وطابعها . ولقد أستحثت منظمة شرقي الكاريبي على العمل نظرا لأنه نتيجة لقتل السيد بيشوب وجميع وزرائه تقريبا فان القوة العسكرية التي أوجدتها غرينادا ، بالتأييد الكوبي والسوفياتي ، قد وقعت في أيدي أفراد يتوقع منهم توقعا معقولا ان يستخدموا هذه القوة ضد الدول المجاورة .

ان افتقار زعماء الانقلاب الى مطالبة تحتمل الجدل بأن يكونوا في الحكومة المسؤولة ، ظهر في الحقيقة واضحا من تصريحاتهم أنفسهم ومن عدم اعتراف الحكومات الأخرى بهم كحكومة شرعية ومن أن الحاكم العام لغرينادا ، وهو الرمز الوحيد المتبقي للسلطة الحكومية في الجزيرة ، دعا منظمة دول شرقي الكاريبي الى التدخل .

وفي سياق هذه الظروف الخاصة جدا وغير العادية جدا والفريدة بدرجة يصعب تصورها قررت الولايات المتحدة أن تستجيب الى طلب منظمة دول شرقي الكاريبي للمساعدة في جهودها التصحيحية الهادفة الى تأمين السلم والاستقرار في اقليم الكاريبي .

أود أن أختتم كلمتي بالاقتباس مرة أخرى من أقوال رئيس الوزراء سياغا الذي أعطى - على ما أعتقد - أفضل تبرير لقرار جامايكا والولايات المتحدة بالاستجابة الى طلب منظمة دول شرقي الكاريبي للمساعدة في جهودها لاقامة أمن جماعي في الاقليم .

قال الوزير سياغا :

" انه من الحقائق التي لا مفر منها ان الثورة تولد الثورة لانها لا تسمح بالمعارضة المؤسسية وتغيير ادارات الدولة بطريقة سلمية . وأثناء الاسبوع الماضي شهدنا في غرينادا ليس الثورة وهي تولد دمارها فحسب بل شهدنا أيضا الاطاحة العسكرية الوحشية بحكومة مدنية .

" وربما يسود شعور بأن هذه الأمور لا تخصنا ولكنها بكل تأكيد تهمنا . فاذا كان من المستطاع الاطاحة بحكومة بأكملها بين عشية وضحاها على أيدي متطرفين سياسيين أو عسكريين بينما تبقى حكومات منطقة الكاريبي ساكنة وسلبية فعندئذ لا يمكن لحكومة انتخبها الشعب أن تبقى آمنة من المجانين ، من طراز أو آخر ، الساعين الى الاستعاضة عن الحكومة المنتخبة من قبل الشعب بحكومة تختارها أقلية معينة في أي أمة .

" فاذا تجاهلنا حدوث استيلاءات عسكرية عنيفة على السلطة أو الانقلابات السياسية التي تطيح بالحكومة فاننا بذلك نشجع فورا كل جماعة انقلابية في الاقليم على افتعال الاضطراب وعدم الاستقرار لأحداث الانقلاب . ولن يكون لأي نظام حكم ديمقراطي فرصة لتنفيذ البرامج الحكومية التي انتخب لتنفيذها اذا وجدت في وسطه جماعة من الانقلابيين والارهابيين المرضى العازمين على القضاء على أسس الاستقرار التي يقوم عليها نظام الديمقراطية برمته . ان الآثار البعيدة المدى لمثل هذا الاهمال من جانبنا قد تكون وخيمة وتؤدي الى خلق مستقبل غير مأمون وغير مؤكد لجميعنا .

" ومن أجل نظام الحكم الديمقراطي الذى نتفق جميعا على انه النظام الذى يهيئ أقصى قدر من حرية الاختيار للشعب ويحمي حقه في انتخاب حكومة من اختياره لا نستطيع أن نتجاهل الأحداث التي تقضي على هذه المقاصد أينما تقع في الكاريبي الناطق بالانكليزية " .

ويتوجب على هذا المحفل وكذلك على منطقة الكاريبي الناطقة بالانكليزية ألا يتجاهلا الأحداث التي تهزم المقاصد التي أقيمت على أساسها هذه المنظمة الا وهي تعزيز حرية الانسان وحقوق الانسان وتقرير المصير وحماية الاستقلال الوطني وتعزيز التنمية . ان هذا المحفل ليس عاجزا عن التمييز بين السياسات التي تخدم هذه المقاصد والسياسات التي تقوضها . ان أى حكومة في هذه القاعة ليست عاجزة عن القيام بمثل هذا التمييز .

ويحدونا عظيم الأمل في أن الحكومات الممثلة في هذا المحفل ، التي تؤيد بالفعل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتدعمها ، سوف تتفكر بامعان في القضايا الأساسية الهامة التي ينطوى عليها الأمر هنا .

السيد غاوتشي (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى للأسف يطلب الى مجلس الأمن أن ينظر في حالة بالغة الخطورة التجئ فيها الى استخدام القوات المسلحة باعتبارها وسيلة لتحقيق غايات محددة . ان مالطة تنظر ببالغ الجزع والقلق الى كل حالات التدخل الأجنبي ولا سيما التدخل المسلح في الشؤون الداخلية لأى دولة .

ان ذعرنا يزداد حدة عندما نكون في مواجهة حالة تشترك فيها دولة عظمى اشتراكا مباشرا كما هو الحال بالنسبة للتدخل السوفياتي في أفغانستان في سنة ١٩٧٩ وفي هذه المرة فان الدولة العظمى المشتركة هي الولايات المتحدة الأمريكية . ان الآثار التي يرتبها هذا على السلم والأمن على الصعيدين العالمي والاقليمي تفرض أخطارا لا يمكن قبولها على كل أعضاء المجتمع الدولي .

يحدث تدخل مسلح في غرينادا ، وهذا عمل تشجبه مالطه بشدة . ان كل الحجج التي سيقت تبريرا لهذا العمل ، رغم تعقدها ، لا تبدد مشاعرنا الصادقة بأنه قد وقع انتهاك خطير ومتعمد للقواعد الأساسية التي تنظم العلاقات فيما بين الدول ذات السيادة والمستقلة .

ومنذ أسابيع قليلة مضت أكد وزير خارجيتي في بيانه أمام الجمعية العامة الخطر الذي يتهدد سيادة الدول الكامن فيما نلمسه بصورة متزايدة من السعي الجامح للقوة العالمية والسيطرة العالمية على الناس والموارد .

اننا لا يمكننا ببساطة أن نقبل أن تستخدم البيئة السياسية الدولية الخطيرة التي نعيش فيها كتبرير لأي عمل يتنصل أو يقلل ، على نحو ما ، من المسؤولية عن التماس التسوية السلمية لكل المشاكل ، تلك المسؤولية الملقاة على عاتقنا بموجب التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ان مالطة من جانبها لا تزال تتمسك بشدة بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية المكرسة في ميثاق الامم المتحدة والتي يعتمد عليها بقاؤنا ذاته باعتبارنا دولا مستقلة وذات سيادة .

ان هذا الالتزام لا يترك امامنا خيارا سوى ان نشجب الاحداث التي وقعت في غرينادا في الايام القليلة الماضية وأن نعرب عن اسانا العميق ازاء الخسارة التي وقعت في الارواح وأن نطالب بالانسحاب الفورى لكل وجود اجنبي في الجزيرة وبالاستعادة الفورية لحق شعب غرينادا في أن يمارس سيادته الوطنية على نحو تام .

الرئيس : كما تم عليه الاتفاق خلال مشاورات المجلس ، فانني اعتزم تعليق الجلسة الآن وحتى الساعة ٢١/٠٠ من مساء اليوم .

وسنستمع الى المتكلمين المتبقين على القائمة بعد استئناف الجلسة . وبعد ذلك سينتقل المجلس الى التصويت على مشروع القرار المعروض عليه .

علقت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠ واستؤنفت الساعة ٢١/٥٠

الرئيس : أود أن اطلب من جميع الذين وجهت اليهم الدعوة للاشتراك في هذه الجلسة دون التمتع بحق التصويت ان يضعوا في اعتبارهم كثرة عدد المتكلمين هذا المساء . وأرجوهم ايضا ان يراعوا تأخر الوقت فيما يلقونه من كلمات .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل بنن . ادعوه الآن الى الجلوس الى طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد اوغوبا (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/اكتوبر ، وأود أن أتقدم اليكم والى جميع أعضاء المجلس الموقر بالشكر على تلبية طلبنا لالقاء كلمة بشأن المسألة العاجلة والملحة قيد المناقشة .

واسمحوا لي أن أعبر للسفير تويل سينكلير الممثل الدائم لغيانا ، عن ارتياح وفد بنن للأسلوب الماهر والفعال الذي ادار به أعمال المجلس أثناء شهر أيلول/سبتمبر .

ان الاحداث التي تدور منذ ٧٢ ساعة في غرينادا تمثل حالة خطيرة للعدوان والغزو المسلح الموجهين ضد سيادة واستقلال وسلامة أراضي دولة صغيرة بلا شك ، ولكنها دولة مسؤولة ذات سيادة وعضو في حركة عدم الانحياز وفي منظومة الأمم المتحدة .

واذ أدلي بهذه الكلمة باسم جمهورية بنن الشعبية ، وهي الأخرى دولة صغيرة وذات سيادة وحرة ، اضافة الى انها كانت ضحية لعدوان استعماري مسلح في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ فمن حقنا أن نؤكد اليوم بأن المعتدين يقدمون باستمرار ، لتبرير أعمالهم وللتغطية عليها ، كل أنواع الأكاذيب والألاعيب والحجج ، مثل حماية المواطنين ، والدفاع عن نوع من الديمقراطية و "الحضارة" ،ومكافحة التغلغل الشيوعي ، وهلم جرا .

ألم نستمع بالفعل الى كل هذه الأسباب بطريقة مباشرة وغير مباشرة منذ أن سالت الدماء واشتعلت النيران في الدولة المستقلة الصغيرة غرينادا ؟

ان العدوان المسلح الذي ارتكب ضد غرينادا ليس له في رأينا ما يبرره ، وهو يدخل في سياسة الاكراه بقوة السلاح ، وسياسة الدولة العظمى التي شملت بخمر مصالحها الأنانية . وهو مثال واضح لاعادة الاستعمار والغزو الاستعماري اللذين يستحقان ادانتنا الشديدة .

ان هذا العدوان المسلح يمثل تهديدا خطيرا لاستتباب السلم والأمن في المنطقة. وهو يمثل انتهاكا صارخا للمبادئ المقدسة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وبصفة خاصة الفقرة ٤ من المادة ٢ ، وانه لمن عجيب الصدف أن يأتي بعد مضي ٣٨ سنة على سريان ميثاق منظمتنا .

ان الاحترام الدقيق لهذه المبادئ التي أشرت اليها آنفا يعد شرطا أساسيا لاستمرار بقاء الدول الصغيرة التي لا دفاع لها مثل غرينادا وبنن . ان كل شعب من الشعوب أيا كان ، حر في أن يختار النظام الاجتماعي - السياسي الملائم له ، دون التدخل الخارجي .

ان وفد بلادي يدين بشدة العدوان الاجنبي المسلح الذي شن على غرينادا وهي دولة ذات سيادة ، وعضو في حركة عدم الانحياز ومنظمة الأمم المتحدة . وتطالب بلادي بالانسحاب الفوري لكل قوات التدخل من ذلك البلد حتى يتمكن شعب غرينادا من تقرير مصيره بنفسه .

ويعبّر وفد بلادي ، باسم اللجنة المركزية لحزب الثورة الشعبية لبنن والمجلس التنفيذي الوطني ، عن تضامن شعب بنن مع النضال البطولي الذي يخوضه شعب غرينادا .

أليس ما يدور حاليا في غرينادا تجربة لاختبار مدى يقظة الشعوب ويقظة المجتمع الدولي ؟ اليس تجربة لاستراتيجية مكيافيلية يبدأ مشهدها الأول في غرينادا وتستهدف في نهاية الأمر اعادة السيطرة الاستعمارية على بعض الدول ؟

لهذا يتعين على مجلس الأمن ، وبالتالي على منظمة الأمم المتحدة ، أن يتخذ تدابير حاسمة محددة لضمان استقلال غرينادا وسيادتها وسلامة أراضيها وأمنها .

تلك هي المسؤولية الدولية التي يدعو وفد بلادي مجلس الأمن الى تحملها باعتماد مشروع القرار الذي قدمته زمبابوي وغيانا ونيكاراغوا .

اننا متأهبون للثورة - وان الكفاح سيستمر .

الرئيس : المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل مصر . أدعوه الآن الى الجلوس الى طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد خليل (مصر) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن اتقدم اليكم بالتهنئة بمناسبة تقلدكم مقعد رئاسة المجلس مع تأكيد ثقتنا الكاملة في خبرتكم وكياستكم في تسيير أعمال المجلس في هذه المرحلة الدقيقة على أكمل وجه .

ويسرني في الوقت نفسه أن أهنئ سفير غيانا السيد سينكلير لما قام به خلال رئاسته للمجلس في الشهر الماضي ، ولما أظهره من مقدرة يشهد له بها الجميع .

السيد الرئيس ، استجابة لندائكم ، سنكتفي بكلمة قصيرة نعبر بها عن موقف مصر ان تطورات الأحداث في الأسابيع والأيام القليلة الماضية في غرينادا تشعرنا بالأسف والقلق العميق ، لما أدت اليه من تفاقم للموقف في المنطقة وزيادة من حدة التوتر .

والواقع ان أحداث غرينادا تثير قلقا في المجتمع الدولي عامة .

لقد علمتنا التجارب في مناطق أخرى من العالم منها منطقتنا ، الشرق الأوسط ، أن العنف واستخدام القوة لا يحسم المشاكل بل يؤدي الى استمرار تلك المشاكل والى تفاقمها وخلق مشاكل جديدة تؤدي بدورها لايجاد بؤر جديدة للتوتر وتولد مزيدا من عدم الاستقرار في العلاقات الدولية .

وان مصر من هذا المنطلق ومن مركزها كدولة غير منحازة كانت ومازالت تؤكد أهمية التمسك بالمبادئ الأساسية التي يستند اليها ميثاق الأمم المتحدة ، والتي يتوقف على احترامها نصا وروحا استمرار النظام الدولي والعلاقات الدولية واستقرارهما وفي مقدمة هذه المبادئ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بأية صورة من الصور .

اننا نشعر ان علينا جميعا وعلى مجلس الأمن بصفة خاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة أن يساعد على وقف امتداد الصراع بين الشرق والغرب الى دول العالم الثالث ، فامتداد هذا الصراع يؤدي الى تشتيت موارد هذه الدول المحدودة بعيدا عن مطالب التنمية الملحة ، الى جانب اهدار استقلالها وحقها في تقرير مصيرها .

ومن هذا المنطلق أيضا ، فاننا نؤكد مرة أخرى أهمية التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا

لميثاق الأمم المتحدة وكذلك المواثيق والاتفاقات الاقليمية وفي مقدمتها ميثاق منظمة الدول الأمريكية الذى ارتضت جميع الدول الموقعة عليه الالتزام بمبادئه في تنظيم علاقاتها .

في ضوء جميع هذه الاعتبارات والعوامل السياسية المحيطة بالموضوع ، فاننا نحث على سرعة اتمام انسحاب جميع القوات الأجنبية من غرينادا حتى نضمن لشعبهـــا ، دون تدخل في شؤونه الداخلية ، استئناف مسيرته واختيار مستقبلـه السياســـي والاقتصادى والاجتماعي بحرية كاملة تدعيما لعلاقات حسن الجوار بين دول المنطقة .

الرئيس : أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل فنزويلا . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد مارتيني أوردانيتا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الأسبانيـة) : بالنيابة عن وفد بلادى أشكر أعضاء المجلس على اتاحة الفرصة لي للاشتراك في هـــذه المناقشة .

لقد قالت فنزويلا دوما أن منطقة الكاريبي ينبغي أن تكون منطقة سلام ومـــن أجل ذلك ، لم تألو جهدا للاسهام في تحقيق هذه الغاية . ونؤكد من جديد التزامنا بهذا المفهوم ، ولا سيما فيما يتعلق باقامة الحرية والديمقراطية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وتقرير مصير الشعوب ، والاحترام التام لحقـــوق الانسان .

لقد أوضحت حكومة فنزويلا موقفها ازاء الأحداث التي وقعت في غرينادا فـــي بيان أذاعته جميع وسائط الاعلام في بلادى في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ وينـص على ما يلي :

" ١ - من المعروف بصفة عامة أنه في الأيام القليلة الماضية نشأت أزمة سياسية خطيرة في غرينادا . وقد أدى تطورها الخطير الى الاطاحـــة برئيس الوزراء السيد موريس بيشوب ، وقيام نظام عسكرى حاول ، وفقا للمعلومات القليلة التي تسللت الينا بسبب العزلة التي فرضها ذلك النظام ، أن يدعـم نفسه بالقوة في مواجهة الرفض الواضح من جانب السكان . وقد لقيت هـــذه

الأحداث ادانة جماعية من جانب بلدان المنطقة ، وولدت قلقا جسيما بسبب آثارها الخطيرة التي يمكن أن تضر بالسلم في المنطقة .

" ٢ - في اطار منطقة الكاريبي الحيوية ، كانت الحكومات الديمقراطية للاتحاد الكاريبي تصر ، وبصفة خاصة في اجتماعات أوشو ريوس وتشاغوارا موس ، على مطالبة جميع دول الاتحاد بأن تحترم حقوق الانسان بالكامل واقامة ديمقراطية تمثيلية .

" ٣ - في ظل هذه الظروف ، فان حكومات مختلف البلدان الديمقراطية في المنطقة وافقت على القيام بعمل عسكرى مشترك ، مستندة الى صكوك الأمن المشتركة فيها ، لمواجهة ما يعتبر ، في رأيها ، موقفا يشكل خطرا وشيك الوقوع على السلم في المنطقة .

" ٤ - اليوم [٢٥ تشرين الأول/اكتوبر] نزلت قوات انتيغوا وبربودا ودومينيكا وجامايكا وبربادوس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وغرينادين والولايات المتحدة الأمريكية في غرينادا البلد المجاور ، وهذا الانزال سوف يزيد من تدهور الحالة الخطيرة التي كانت تتطور في الأيام السابقة .

" ٥ - ان فنزويلا كدولة كاريبية وكدولة من دول أمريكا اللاتينية ومن ومن أقرب الدول الى غرينادا من الناحية الجغرافية ، لها مصلحة خاصة في صيانة السلم والأمن في المنطقة وفي احترام المعايير التي تحكم العلاقات الدولية . وبالنسبة لفنزويلا ، من الضرورى الحفاظ على المبادئ الأساسية لنظام الدول الأمريكية ، وهي المبادئ التي تتضح تماما في دساتيرها ، مثل عدم التدخل ، وتقرير المصير للشعوب ، والاحترام التام لحقوق الانسان ، وممارسة الديمقراطية والحرية عن طريق المؤسسات . ومن ثم ، لا يسعنا أن نوافق على أى شكل من أشكال التدخل تقوم به قوات مسلحة أجنبية في الشؤون الداخلية لأية دولة .

" ٦ - تؤيد فنزويلا القيم الدائمة لهذه المبادئ بكل معانيهـــا ، وتدافع عنها باعتبارها وسيلة لتحقيق أفضل شكل للتعايش والسماح بالتنميـة الكاملة والحرة للأفراد والشعوب . وفي هذا الشأن ، يجب أن تؤيد ما قيل فعلا في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة بأن :

"عدم التدخل يجد التعبير الحقيقي عنه اذا كان مستنـدا الى الممارسة الكاملة لتقرير المصير" . (A/38/PV.5 ص ٤٨ - ٥٠)

" ٧— ووفقا للمبادئ التي تحكم العمل الدولي ، لحكومة فنزويلا — وهي صديقة دائمة للدول الديمقراطية في منطقة البحر الكاريبي — فانها تسعى جاهدة لتحقيق الأهداف التالية : (أ) وقف النزاع المسلح (ب) وقف جميع أشكال التدخل الأجنبي في غرينادا ليتسنى لشعب ذلك البلد ممارسة حقه في تقرير المصير بحرية وبصورة تامة (ج) الاحترام الكامل للضمانات المتعلقة بحقوق الانسان والمبادئ التوجيهية بين البلدان الامريكية (د) الحفاظ على منطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة سلم ، وان تكون في منأى عن المواجهة مع الدول الكبرى " .

واعتقد ان ذلك البيان يوضح تماما موقف فنزويلا بشأن الأحداث الخطيرة التي وقعت في غرينادا .

الرئيس : المتكلم التالي هو ممثل بيرو . ادعوه الى ان يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد ايرياس ستيلا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : انه لمن دواعي سروري ، سيدي ، ان اقدم اليكم مرة ثانية تهنئة وفد بيرو على الطريقة المقتدرة والماهرة التي توجهون بها مناقشات مجلس الأمن بوصفكم رئيسا له .

ان حجر الزاوية في سياسة بيرو الخارجية يكمن في الاحترام الصارم للمبادئ والقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول في المجتمع الدولي . ومن بين هذه القواعد الواردة في ميثاق منظمتنا : احترام مبدأ عدم التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية والخارجية للدول ، واحترام حق تقرير المصير والاستقلال للشعوب واحترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية ، والامتناع عن التهديد او استخدامه في العلاقات الدولية . هذه هي الدعامات الأساسية التي ترتكز عليها الآمال في السلم والتعايش الدولي .

لقد تابعت بيرو الأحداث في غرينادا بقلق ، وشعرت بالدهشة عندما علمت بأن الحالة بلغت أوجها في الأحداث التي وقعت في الأيام القليلة الماضية ، وهي أحداث توضح بجلاء ان الأهداف التي أشرت اليها لتوى قد انتهكت . ولا بد هنا لبيرو ، التي تحترم النظام القانوني الدولي ، ان تعرب عن معارضتها الشديدة لهذه الانتهاكات الصارخة

للقواعد الدولية التي احترمت الأسرة الامريكية . وعلاوة على ذلك ، فان بلادى لا يمكنهـــا ان تخفي قلقها ازاء عواقب هذه الأحداث التي قد تعود بنا الى مرحلة من العلاقـــات الدولية كنا نعتقد انها مضى عليها الزمن .

عندما كانت سيادة بلد ما في افريقيا أو في آسيا أو امريكا أو في اى منطقة مـــن العالم تتعرض للخطر في الماضي ، كانت بلادى تتخذ نفس الموقف وتدعو الى احترام قواعد القانون الدولي ، ولا سيما تلك المتجسدة في المبادئ التي أشرت اليها لتوى .

ونظرا الى الأحداث التي تجرى في منطقة البحر الكاريبي - وهي سبب اجتماعنـــا هنا - فاننا نكرر موقفنا ونحث مجلس الأمن على بذل كل ما في وسعه من جهود لضمان تقيد الدول بقواعد التعايش السلمي في العلاقات الدولية . ونحث أيضا مجلس الأمن على ايجاد حل سليم وبناء للازمة التي نحن بصدد بحثها اليوم ، حل يضمن انسحاب جميع القـــوات الأجنبية الموجودة الآن في غرينادا ليتسنى لشعب ذلك البلد ان يمارس حقه في تقرير المصير بحرية .

الرئيس : المتكلم التالي هو ممثل برباد وس . أدعوه الى ان يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد موسيلي (برباد وس)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لمن دواعي سروري ان اهنئكم ، سيدى ، على توليكم رئاسة هذا المجلس الموقر لشهر تشرين الأول/اكتوبر. وأشكر ايضا أعضاء مجلس الأمن على تكرمهم بمنحي الاذن بالكلام أمامهم . واهنئكم ، السيد الرئيس ، على الطريقة التي تديرون بها أعمال المجلس ، واغتنم هذه الفرصة لاسجل تهانـــي وفد بلادى لسلفكم في المنصب ، السيد نويل سينكلير ، الممثل الدائم لغيانا على النجاح الرائع في تصريفه شؤون المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر .

ان البند المدرج في جدول الأعمال ، والذى هو موضوع بحثنا يمس بلدى برباد وس بدرجة كبيرة . لذلك ، فانني أود أن أوضح بكل جلاء في بياني كل ما يمكن أن يعبر عـــن موقف برباد وس .

اسمحوا لي ان ابدأ بالاشارة الى أهم حدث وقع في منطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٦٧ . لقد أصبح سكان جزيرة أنغويلا الصغيرة غير راضين عن ادارة الحكومة التي كانت تتخذ من جزيرة سان كيتس التي تبعد ٧٠ ميلا عنها مقرا لها . في ذلك العام قام حوالي عشرة من الرجال بطرد قوة شرطة صغيرة ، وعملوا على فصل أنغويلا اداريا عن بقية المستعمرة المؤلفة من الجزر الثلاث المعروفة بسان كيتس ونيفيس وأنغويلا . ان أنغويلا أصغر كثيرا من غرينادا . ومع ذلك فقد اقتضى الأمر وجود السفن الحربية التابعة للبحرية الملكية البريطانية لاستعادة السيطرة واقامة حكومة دستورية على جزيرة أنغويلا وفقا لرغبات شعب أنغويلا . وقد اصبحت المملكة المتحدة موضع نقد لاذع وحتى موضع سخرية . وراح البعض يطبق على أنغويلا مصطلح (اعلان الاستقلال من طرف واحد) الذي كان يوصف به البلد الذي أصبح الآن يشار اليه باسمه الصحيح : زمبابوي .

انني اعتبر أن هذه الحادثة هامة لسببين . في المقام الأول ، لأنها كانت المناسبة الأولى في الذاكرة التي يطاح فيها ، في شرقي البحر الكاريبي ، بحكومة مخولة السلطة وذلك عن طريق القوة . ثانيا ، لأن هذه الحادثة أوضحت كيف أنه من اليسير بالنسبة لبلد صغير لم يتعود على العنف الثوري أن يخضع لمجموعة صغيرة من الرجال الأقوياء . وفي ذلك الوقت اسرعت دول كمنولث البحر الكاريبي الى الاجتماع لتقرير ما ينبغي القيام به . وفي النهاية تقرر على أساس قانونية تماما أن المسؤولية تقع على عاتق بريطانيا وحدها . ومما يجدر ملاحظته أن بلدا واحدا بوجه خاص ، عضو في الأمم المتحدة ، كان على استعداد لارسال قواته لاخماد هذا التمرد . ومن حسن الحظ ان قامت بلدان أخرى بكبح جماح هذا البلد ، وكان بلدي من بين هذه البلدان .

وفي هذه المرحلة ، اعتبر انه من الأهمية بمكان ، لنتفهم بشكل أفضل مسألة غرينادا ، ان يكون هناك فهم واضح للنواحي الاجتماعية والجغرافية لجزر البحر الكاريبي ولجزر شرقي البحر الكاريبي بوجه خاص . فليس من قبيل المغالاة أن نقول ان كل شخص في هذه الوحدات يعرف الآخر ، ومن جزيرة الى جزيرة هناك نسبة مئوية كبيرة من العائلات في أي جزيرة ترتبط بأواصر الدم بأسر اخرى في جزيرة أخرى . هذا بصرف النظر عن العلاقات الفعلية ، غير علاقات الدم القائمة بينها . ومن الناحية الجغرافية فان العلاقة بين سانت فنسنت وغرينادا تعتبر مثالا واضحا . فبين هاتين الجزيرتين اللتين تفصلهما مسافة ٩٠ ميلا من المياه ، هناك سلسلة من الجزر تشبه الصخور المتقاربة عبر بحيرة .

قد يتساءل اعضاء هذا المجلس عن أهمية هذا الوصف بالنسبة للموقف . وسوف أجيب بالقول أن هذا هو السياق الذي تقاس به المخاوف والمشاغل والهموم لدى شعب جزيرة واحدة فيما يتعلق بالاحداث التي قد تجرى في الاخرى . وفي هذا السياق ينبغي للمرء أن يرى السبب وأن يقرأ الشريعة التي تكمن في جذور مشاركة بلادي في الأحداث التي أدت بها الى مساعدة شعب غرينادا .

ان الجزر الصغيرة والفقيرة وغير المسلحة ، التي تشكل أحيانا ما يطلق عليها جزر وينور وليوورد ، اعترافا بعرضتها للهجوم ، أنشأت منظمة دول شرقي البحر الكاريبي ،

ووضعت أحكاما في قوانينها للدفاع والدعم المشتركين . وبمشاركة بعض أعضاء منظمة دول شرقي البحر الكاريبي دخلت بربادوس في معاهدة للدفاع الأقليمي .

واذا سمحتم لي بترك هذا الجانب من بياني لبعض الوقت ، فانني أود أن أتناول ما يمكن للمرء أن يطلق عليه بشكل ملائم الناحية التاريخية لموقف بربادوس . ان بربادوس لم تتزعزع عن التمسك الحازم بمبادئ تقرير المصير والسلامة الاقليمية واحترام السيادة . ان سجل بلادي في هذه الأمور ، كما هو الحال بالنسبة لحقوق الانسان ، يقف مزهوا للعيان .

وفي هذا الصدد ، ينبغي القول ان بلادي ، بصحافتها الحرة وحكومتها البرلمانية ، ترد على الهجمات الغاشمة بالتمسك بالمبدأ الذي يوجه سلوكنا ، ألا وهو : قد نختلف في الرأي ولكننا سندافع حتى الموت عن حقكم في قول رأيكم .

والآن أود أن أجمع الاجزاء لأبني الصرح والسيناريو الصحيح الذي أدى الى احداث الأسابيع القليلة الماضية .

قبل ١٣ آذار/مارس ١٩٧٩ كانت غرينادا تحكم - أو بالأحرى يساء حكمها - من قبل نظام كانت دولتي تمقته علنا . ولكن بربادوس لم تتدخل ، لا علنا ولا سرا ، حيث كانت الحكومة معينة شرعيا وكان هناك هيكل دستوري معترف به .

وفي ١٣ آذار/مارس ١٩٧٩ قام الفقيد السيد موريس بيشوب بانقلاب - وهو أول انقلاب بهذا الحجم يحصل في كنولث البحر الكاريبي . ومرة أخرى لم تتدخل بربادوس. وقد تبين أن ارادة شعب غرينادا هي السائدة . وعلى هذا الأساس ، فان بربادوس كانت من بين الدول الأولى التي مدت يد العون الى السيد بيشوب معلنة : أرفعوا أيديكم عن غرينادا .

وكانت بربادوس نفسها من بين أول الدول في المنطقة التي تعترف بالشاب فيدل كاسترو وبالثورة الكوبية . ان بربادوس لم تعرف الثورات ؛ ان بربادوس ، بما عرف عنها من استقرار حكومتها واقتصادها ، لم تخش أبدا تنفيذ التزامها المعلن بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها . لقد كانت بربادوس هي الدولة التي شجعت البلدان في داخل وخارج منطقة البحر الكاريبي على اعطاء موريس بيشوب فرصة لاقامة نظام أفضل لشعبه . وكان الشرط الوحيد

هو أن ينشئ في الوقت الملائم ، نظاما للانتخابات الشعبية . وعندما فشل السيد بيشوب في الوفاء بهذا الشرط ، في الوقت الملائم ، فان بربادوس ، التي شعرت بخيبة أمل كبيرة ، رفضت مع ذلك التخلي عن غرينادا ، ورفضت السماح بالتمييز ضد غرينادا في الأمور المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية الاقليمية . ولم يمنع وجود المستشارين الكوبيين وغيرهم من المستشارين بربادوس من التمسك بالمبادئ التي تقدسها والتي أعلنتها في هذا البيان .

ان هذه القاعة ـ مجلس الأمن ـ والمسرحية التي تمثل فيها عادة هما من ادوات القانون . فانما القصد من اجتماعنا هو ، ولو ظاهريا ، ان نبحث مواضيع القانون الدولي المتعلقة بالسلم والأمن في منطقة شرقي البحر الكاريبي .

ولكن القانون ، والنظام الذي يسعى القانون الى اقامته ، ينبثقان عن عقل الانسان وروحه . ان القانون ، سواء كان محليا أو عالميا ، لا يوضع في فراغ . انه لا يخدم مجموعة من الكائنات الجامدة . انه قضية اجتماعية ينسجها بشر من دم ولحم حول أنفسهم للحفاظ على الانسانية ودعمها .

ان وفد بربادوس قد انصت بدهشة ، وبعدم التصديق في بعض الاحيان ، الى المناقشة التي جرت في هذه القاعة . سيدي الرئيس ، ألم تلحظوا مدى قلة ما قيل بالفعل عن غرينادا ؟ ألم تلحظوا مدى قلة ما قيل بالفعل عن آلاف البشر وعن الأحداث المؤسفة التي طبعت في أذهاننا بحروف من دم ؟

عندما فر الفقيد موريس بيشوب ، الذي لم يكن معروفا على الساحة الدولية حينئذ ، من غضبة نظام غيري ، فالى أن توجه لم يفر الى كوبا ، ولا الى نيكاراغوا ، ولا الى غيانا ـ لقد فر الى بربادوس ، واضلاعه مكسره ، والدماء تنزف منه . ولكن بربادوس لم تخذله ، لقد مدت له يد العون .

وكما قلت من قبل ، عندما وصلت حكومته الى السلطة بانقلاب غير دموي ، كانت بربادوس من بين أولى الدول التي تعترف بنظامه . وأكرر أننا كنا من بين الدول الأولى في كمنولث البحر الكاريبي التي تقيم علاقات مع حكومة كوبا . ومنذ ليلتين عشنا وسمعنا من يشير

الينا بأننا عملاء . ان هذه الاشارة السخيفة لا تضايقنا كثيرا . ففي قضية كوبا منذ سنوات مضت ، ظننا أننا نعمل وفقا لمبدأنا . واعمالنا التي تلت الاحداث المأساوية في غرينادا كانت تقوم على أساس المبدأ الذى تصورناه .

وفي آذار/مارس ١٩٧٩ لم نعترف بحكومة بيشوب فحسب بل اعطيناه مساعدة تقنية. لم نكن سعداء جدا بالطريقة التي استولى بها على السلطة ، ولكننا لم نتخذ أية خطوات لزعزعة استقرار حكومته . لقد احترمنا سيادة غرينادا . واعربنا عن قلقنا ازاء التأخير في العودة الى النظام البرلماني . ومع ذلك ، عندما حاول المقرضون في المصرف الكاريبي للتنمية ممارسة الضغط المالي والسياسي على غرينادا ، عارضنا ذلك . ومرة أخرى تصرفنا بوحي من مبدأنا كما نراه . وسجلنا اننا لا نوافق على ان تستخدم الدول مصرف التنمية الاقليمية أداة ضغط ضد غرينادا أو أية دولة أخرى عضو في ذلك المصرف .

لقد بدأت بتحديد الروابط الأسرية القديمة الثابتة وروابط الصداقة التي تربط بين شعوبنا في هذه الجزر الأرخبيلية الجميلة . ومن ثم فانكم - على ما آمل - الآن أحسن ادراكا للأثر المروع الذي أحدثته عمليات القتل الوحشي ، في البلدان الشقيقة .

ومن المفهوم تماما أن هذا النقاش يركز على الراحل موريس بيشوب . ولكن هناك أيضا آخرين لقوا حتفهم . ولم تكن وفاتهم هي التي روعت الشعوب الشقيقة في الجزر المجاورة ، ولكنها الطريقة اللاانسانية التي لاقوا بها حتفهم . ولا ينبغي أن ننسى أن بيشوب قد أطلق عليه الرصاص من مسافة قصيرة وهو يرفع يديه في الهواء مستسلما . لقد أعدم دون محاكمة ، ولو حتى صورية ، بعد أن أطلق سراحه بعد مظاهرة تأييد تلقائية قامت بها الجماهير المؤيدة له .

كما قتل أيضا ، وهو غير قادر على الدفاع عن نفسه وزير الخارجية السيد بيونيسون ويتمان الذي كان يخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ أيام قلائل ، ووزير الاسكان السيد موريس باين ، والرئيس السابق لبنك غرينادا واتحاد العمال في غرينادا المرحوم فنسنت نويل ، والمرحوم فيتزروى بين رئيس اتحاد العمال الزراعيين والعمال العموميين . وأخيرا ، وليس آخرا الوفاة الوحشية للمرحومة جاكولين كوفت التي ضربت حتى الموت .

لقد كان دانتون هو الذي علق بمرارة على الثورة الفرنسية قائلا انها مثل زحل فعلت الكثير من أجل أن تخلق ولكنها أخذت تلتهم أبناءها . ان دانتون كان يتحدث على سبيل المجاز ، على ان هذا ما يحدث فعلا في غرينادا . فوفقا للأنباء التي وصلتنا كان الأطفال أهدافا للرصاص في هذه النوبة من الارهاب . ولكي يكون حكم الارهاب تاما شاملا ، فقد فرضوا حظر التجول لمدة ٩٦ ساعة . وحذر الرجال والنساء والأطفال مرارا بأنهم سوف يضربون بالرصاص دون أي سؤال اذا ما ظهروا خارج بيوتهم .

وازاء هذه الخلفية المظلمة أصبحت الاعتبارات التالية هامة وعاجلة :

أولا لقد شعرت الدول الأعضاء في منطقة شرق الكاريبي دون الاقليمية بقلق عميق لاحتمال استمرار تردي الحالة ، وفقد المزيد من الأرواح ، وزيادة الاصابات ، وتفسخ النظام العام ، ربما تحاول المجموعة العسكرية التي تتولى السلطة تأمين موقفها .

ثانيا ، اعتبرت الحكومات الأعضاء أن فرض المجموعة العسكرية لحظر تجول وحشي لمدة ٩٦ ساعة كان الغرض منه اتاحة الفرصة لها لقمع السكان في غرينادا ، الذين قاموا بمظاهرات عديدة لاظهار عداوتهم لهذه المجموعة .

ثالثا ، شعرت الحكومات الأعضاء بقلق بالغ لأن التعزيز العسكرى الموسع الذى تم في غرينادا عبر الأعوام القليلة الماضية ، خلق وضعا غير متناسب من ناحية القوة العسكرية بين غرينادا وغيرها من بلدان منظمة دول شرقي الكاريبي ، لقد كانت تلك القوة العسكرية المتاحة للمجموعة الحالية تشكل تهديدا خطيرا لأمن بلدان منظمة دول شرقي الكاريبي وغيرها من البلدان المجاورة .

رابعا ، رأت الحكومات الأعضاء أن اتخاذ خطوات عاجلة للقضاء على هذا الخطر أمر يتسم بالالحاح الشديد .

خامسا ، قررت الحكومات الأعضاء في المنظمة اتخاذ الاجراء اللازم ، بموجب أحكام المادة الثامنة من المعاهدة التي انشئت بموجبها المنظمة ، والمتعلقة بالدفاع والأمن في المنطقة دون الاقليمية .

وأنتقل الآن الى النواحي القانونية .

ان الاجراء الذى اتخذته جامايكا ودول شرق الكاريبي وبربادوس ، اجراء قانوني ، ويتمشى مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة .

ولقد أسست دول شرق الكاريبي تعاونها في الأغراض الاقتصادية والسياسية والعسكرية على قواعد قانونية سليمة . أولا هناك معاهدة ملزمة بين تلك الدول ، وقد أشارت بعض الوفود باستخفاف اليها على أنها "ما يسمى بمعاهدة" . ولكن هل هذا الاستخفاف ينتقص من حقيقتها كمعاهدة في القانون الدولي ؟ هل المعاهدة تكون معاهدة فقط عندما تبرم بين دول معينة ؟ هل نغفل الأحلاف والاتفاقات التي تبرم من أجل الدفاع والدعم المتبادلين بين الدول الصغيرة لأنها ليست خاصة ببلدان حلف شمال الأطلسي أو حلف وارسو ؟

لقد شكلت لجنة للدفاع والأمن بموجب هذه المعاهدة ، وهي تتكون من وزراء مسؤولين عن الدفاع والأمن أو وزراء مفوضين يعينهم رؤساء حكومات الدول الأعضاء . واتفق زعماء هذه الدول بشكل متبادل على أن تتحمل لجنة الدفاع والأمن مسؤولية تنسيق جهود الدول الأعضاء من أجل الدفاع الجماعي والحفاظ على السلم والأمن ضد العدوان الخارجي ، ومن أجل تنمية علاقات أوثق فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة فيما يتعلق بالشؤون الخاصة بالدفاع الخارجي والأمن ، بما في ذلك اتخاذ التدابير الخاصة بمكافحة أنشطة المرتزقة الذين يعملون بدعم من عناصر داخلية أو وطنية ، أو دون ذلك الدعم ، وذلك ممارسة للحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسها ، والذي أقر في المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة .

وكما ذكرت آنفا ، لقد كان هناك ذلك الرعب الذي تمثل في القتل الوحشي ، وحظر التجول لمدة ٩٦ ساعة ، الذي فرضته المجموعة العسكرية التي كانت تتولى السلطة . وكان هناك وعي في منظمة دول شرقي الكاريبي بأن التعزيز العسكري الممتد في غرينادا على مدى الأعوام الأربعة الماضية قد أوجد موقفا غير متناسب من ناحية القوة العسكرية بين غرينادا وغيرها من البلدان الأعضاء في منظمة دول شرقي الكاريبي . واعتبرت هذه القوة العسكرية التي كانت في أيدي تلك المجموعة التي قامت بالقتل الوحشي لعدد كبير من وزراء الحكومة وبعض المدنيين ، خطرا داهما يهدد أمن البلدان الأعضاء في منظمة دول شرقي الكاريبي وغيرها من الدول المجاورة . ومن ثم اعتبرت الحكومات الأعضاء في المنظمة الأمر ملحا للغاية واتخذت زمام المبادرة من أجل القيام بخطوات عاجلة تمكن من القضاء على هذا الخطر دون ابطاء ، وبأقل قدر ممكن من الخسائر في الأرواح . ان الأنباء التي ترد من سان فنسنت وجزر غرينادين التي تبعد خطوات عن غرينادا تفيد بأن ما يزيد عن خمسين شخصا مدججين بالسلاح قد دخلوا سان فنسنت عن طريق غرينادا ، وكان يتعين نزع سلاحهم .

ان الناحية القانونية الثانية هي حلف الدفاع الاقليمي الذي أشرت اليه من قبل والذي تعتبره بربادوس ملزما .

وأنتقل الآن الى الناحية القانونية الثالثة . ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن الحاكم العام في غرينادا ، وهو الحلقة الوحيدة للسلطة المتصلة بحكومة بيشوب الشهيدة ، هو الذي دعا رسميا أعضاء منظمة دول شرقي الكاريبي ان تهب لمساعدة بلده . وبموجب المادة ٥٧ من المرسوم المتضمن دستور غرينادا والصادر عام ١٩٧٣ ، يضطلع الحاكم العام بسلطة تنفيذية كاملة لادارة الدولة في غياب رئيس الوزراء . وقد قتل رئيس الوزراء وأربعة من وزرائه ، أما الوزراء الآخرون الذين لم يقتلوا فقد استقالوا .

أخيرا ، هناك ناحية أخرى مريرة في مأساة غرينادا . ان المناقشة الحالية لم تكن بشأن غرينادا ، أو البشر الذين لا يزالون يعيشون هناك . فما هي المقترحات الملموسة التي طرحت من أجل تحسين الوضع المتدهور هناك ؟ لا شيء غير كلمات جوفاء . ولقد أتى البعض الى هنا ليعرضوا قضاياهم السياسية بحرارة وعاطفية قدر امكانهم . ان بربادوس، وانتيغوا وبربودا ، ودومينيكا ، وسان كريستوفر ونيفيس ، وسانت لوسيا ، وسان فنسنت وجزر غرينادين ، وجميعنا لا نزال جيرانا وأصدقاء لغرينادا . وبعد أن نفض اجتماعنا الليلة ، ستظل مشكلة هذا الشعب ماثلة في شرقي الكاريبي بكل أبعادها الخطيرة .

ان سكان جزر البحر الكاريبي يجب أن يواصلوا العيش أخوة وأخوات ، وسوف يفعلون ذلك متحملين أعباء بعضهم بعضا قدر المستطاع . ونحن أبناء الجزر الشقيقة ينبغي أن نمد يد العون لغرينادا ، وأن نحملها على ظهورنا اذا اقتضى الأمر . ولم يفعل أو يقال شيء يذكر هنا يمكن أن ييسر من مهمتنا .

الرئيس : المتحدث التالي المسجل على قائمتي هو ممثل أنغولا . وأدعوه الى الجلوس الى طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد فيفوريدو (أنفولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أحيي كل الذين يدافعون عن حق الأمم في الاستقلال والاختيار الحر ، خاصة في غرينادا والذين يضحون بحياتهم دفاعا عن الحرية .

ان القوة المسلحة لدولة عظمى ، عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي ، وأحد أعتى البلدان في العالم من حيث القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، قامت بغزو مسلح كامل لجزيرة صغيرة في الكاريبي ، صغيرة وغير قادرة على الدفاع عن نفسها ، ولكنها أيضا مستقلة وذات سيادة ، ومن حقها أن تحترم سيادتها وسلامة أراضيها حسبما يقتضيه مركزها في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

ان العالم لم ير في التاريخ الحديث مثل هذه الأعمال العسكرية الضخمة التي لا مبرر لها ، التي تشن على نطاق واسع ضد مثل هذا الهدف الصغير وفي هذه الظروف غير المبررة . ان هذا الغزو العسكري لا ينتهك فقط حكما واحدا ، وانما عدة أحكام من ميثاق الأمم المتحدة .

وهذا الغزو يثبت وجهة النظر ، التي عبر عنها العديد من بلدان العالم الثالث الصغيرة مرارا وتكرارا ، والتي مؤداها أنه لا يوجد أحد منا بمأمن من أعمال الامبريالية ، وخاصة في منطقة نجد فيها أن للولايات المتحدة تاريخا حافلا بالتدخل السياسي والغزو العسكري ، سرده ممثل نيكاراغوا في بيانه ، بصورة ممتازة منذ بضعة أيام .

ان ما التقط من اذاعات في الولايات المتحدة منذ الاسبوع الماضي أثبت أنه لا يوجد أي تهديد بوقوع أحداث داخلية أو محلية في غرينادا . لقد ذكر الدكتور موديكا - وهو عميد الكلية التي يدرس بها طلبة الولايات المتحدة وطلبة من ٢٣ بلدا آخر - ان الطلبة لم يكونوا في خطر أبدا ، وان "العذر" الذي برر به الغزو عذر ضعيف . كما أن العمل نفسه غير شرعي .

ان الغزو يعد هجوما على القوانين والوضع النظامي في الكاريبي . وأثره لن يقتصر على شرقي الكاريبي ، ولن يقتصر على أمريكا الوسطى ، ولن يقتصر على أمريكا اللاتينية . ان آثاره تمتد على مدى واسع وبعيد ، وليس من أقل ما يشمله هذا المدى الجنوب الافريقي ،

وهو منطقة نجد فيها أن الولايات المتحدة قد أيدت دائما ، بصورة مكشوفة وخافية ، نظام الأقلية العنصرى في بريتوريا واحتلاله غير الشرعي لناميبيا ولأجزاء من جنوب أنغولا . وعندما لا تستطيع الولايات المتحدة أن تستخدم قوات عميلة لها ، فانها ترسل قواتها هي . ومن المؤسف أنه في هذه المغامرة الأخيرة ، وضعت مجموعة من بلدان عدم الانحياز نفسها في خدمة مخططات الولايات المتحدة الشريرة ، محاولة - دون جدوى - أن تعطي لمحة من الشرعية لغزو جار غير منحاز . وحتى هذه المحاولة لاضفاء الشرعية قد فشلت في ضوء حقيقة أن الاسطول الامريكي قد تحرك صوب غرينادا يوم الثلاثاء قبل أن يصدر الطلب المزعوم من منظمة دول شرقي الكاريبي .

ونحن ، بلدان عدم الانحياز ، يجب أن نتخذ موقفا حازما ومتحدا ضد غزو الولايات المتحدة لغرينادا ، ويجب أن ندين الغزو ، وينبغي أن نبدى كل تضامن مع غرينادا وتأييد لسيادتها وسلامة أراضيها ، وأن ندعو الى الانسحاب الفورى لقوات الولايات المتحدة من الجزيرة .

وعندما نتكلم عن الامبريالية ، فاننا لا نشير الى أحداث الماضي البعيد ؛ وعندما نتكلم عن الاستعمار ، فاننا لا نشير الى مؤسسة انقرضت منذ وقت طويل . فان ما حدث بالأمس لشعب غرينادا يثبت أن الامبريالية حية وأنها تنطلق من شواطئ الولايات المتحدة .

انني أتساءل كم من الموجودين هنا أتيحت لهم فرصة التقاط الأوامر الصادرة بالراديو من قوى الغزو الى شعب غرينادا . ان هذا العمل هو أحد أعمال الغزو والاحتلال والسيطرة .

ان الرسالة المقصودة هي أنه ما لم تظهر الدول ذات السيادة الامتثال لما تفرضه الامبريالية ، فانها سوف تتعرض لهجمات عسكرية وانتقامات أخرى . حسنا ، سيادة الرئيس ، لقد تلقينا الرسالة عالية وواضحة ونحن نرفض الرسالة وندين مرسلها .

ان رسالتنا التي نوجهها الى بعضنا البعض ، كدول غير منحازة ، ينبغي أن تكون اليوم أنا وغدا أنت . ان الكفاح مستمر والنصر أكيد .

الرئيس : المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل هنغاريا ، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد هولاى (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، قبل كل شيء ، أن أعبر عن تقدير وفد بلادى لكم ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين لاتاحة هذه الفرصة لنا لنتكلم عن هذه القضية الهامة المطروحة على المجلس .

ان مجلس الأمن يجتمع في وقت نجد فيه أن تدهور الوضع الدولي موضع قلق بالغ بالنسبة لمعظمنا . ان الأحداث الأخيرة التي وقعت في منطقة الكاريبي قد زادت من التوتر وهذا هو السبب الرئيسي الذى يجعل وفد بلادى يجد أنه من الضرورى أن يدلي بوجهة نظره في بيان موجز بشأن الموضوع المطروح على المجلس .

ففي ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ، قامت القوات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية - بمشاركة رمزية من بعض دول شرقي الكاريبي - بغزو دولة غرينادا الجزيرة الصغيرة . وكانت الذريعة التي ساقتها للغزو هي "النية في اعادة "النظام الداخلي الى غرينادا ، الذى زعمت أنه يهدد أمن المواطنين الأمريكيين في غرينادا ، فضلا عن أمن الدول المجاورة .

ان وفد بلادى يجد أن الاشارة الى معاهدة الأمن كأساس قانوني ، وأن جميع محاولات التبرير ، التي قدمها بعض المشاركين في الغزو ، غير مقبولة على الاطلاق . ان الحقائق تبقى هي الحقائق ، وغزو غرينادا عمل عدواني وانتهاك لمعايير القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . ولا يمكن أن يكون هناك أساس قانوني لمثل هذا العمل . وفي الواقع لن يكون هناك قانون دولي اذا استمرت هذه الأعمال في المستقبل . ان العلاقات الدولية ينبغي أن تقوم على أساس المبادئ التي تحترمها جميع الدول . واحترام ميثاق الأمم المتحدة التزام يقع على جميع الدول الأعضاء . ان الدولة العضو في مجلس الأمن تضطلع بمسؤولية خاصة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، ومحاولة ايجاد حلول سلمية لجميع المشاكل والاحجام عن ارتكاب جميع الأعمال التي تتعارض مع الميثاق والقانون الدولي .

لقد كان زعماء غرينادا يبذلون الجهد من أجل بناء مجتمع يقوم على العدالة الاجتماعية والتكافؤ الحقيقي في الفرص والتوزيع العادل للثروة المادية . ان المتناقضات الداخلية التي ظهرت في سياق هذه الجهود ، تقع في نطاق الاختصاص الداخلي لغرينادا وحدها . ولشعب غرينادا وحده الحق في أن يقرر . فما وجهات نظر تلك البلدان التي تبذل الجهود لصالح شعبها مع استخدام مفاهيم أخرى للتنمية سوى تلك التي تستخدمها البلدان الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية ؟

لقد قدمت غيانا ونيكاراغوا وزمبابوى مشروع قرار يدين بشدة الغزو المسلح لغرينادا ويدعو الى الانسحاب الفورى لقوات الغزو . ووفد بلادى يؤيد تماما الافكار التي وردت في مشروع القرار لانها تظهر بصدق ردود الفعل والمشاعر التي تجيش بصدور الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي وتتمشى مع بيان رسمي لوكالة البرق الهنغارية صدر في بودابست عاصمة بلدى في ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر بشأن غزو غرينادا ورد فيه ما يلي :

" ان جمهورية هنغاريا الشعبية تدين بكل شدة العدوان ضد غرينادا ، وتطالب مع بلدان وشعوب العالم الأخرى ، المحبة للسلم بالانسحاب الفورى لقوات الغزو . ان شعب هنغاريا يتضامن مع شعب غرينادا ويأمل بصدق أن يتمكن من استعادة السيطرة على مصيره في أسرع وقت ممكن " .

الرئيس أشكر ممثل هنغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي . المتكلم التالي هو ممثل سان تومي وبرينسيبي وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد كاساندرا (سان تومي وبرينسيبي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لاهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول / اكتوبر . انكم في هذه الأيام العصيبة تواجهون مهمة صعبة ، ولكنني على يقين من أنكم بخبرتكم الدبلوماسية ستتمكنون من مواجهة هذا التحدى .

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لاهنئ سلفكم السفير سينكلير ممثل غيانا للطريقة التي أدار بها مداولات المجلس في الشهر الماضي .

ان الأحداث التي تقع في غرينادا مقلقة للغاية . ويبدو مما سمعناه من وسائط الاعلام ومما نسمعه أثناء النقاش في قاعة المجلس ان الدبلوماسية في حد ذاتها آخذة في الاختفاء بالتدريج . ان هذا الاتجاه في تسيير الأمور الخارجية ظاهرة تأخذ أبعادا خطيرة لاننا لا نعرف ما هي الدولة التي ستكون التالية .

ان بلدانا صغيرة لا تملك وسائل الدفاع عن نفسها مثل سان تومي وبرينسيبي يمكنها أن توجد فقط اذا وجدت الحماية في القانون الدولي . وتأسيسا على هذا الخوف ، فانني أخاطب المجلس اليوم ، فنحن نشارك غرينادا في أوجه شبه عديدة . لقد كنا دائما نفترض أن بضع قواعد أساسية من القانون الدولي ، كانت من القواعد التي قبلتها بصفة عامة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

ان اثنين من هذه المعايير يقضيان ببساطة بأن كل بلد له حق اختيار نوع الحكومة التي يود أن يعيش في ظلها ، وبأنه لا يجوز انتهاك حدود أي بلد . ان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر وحرمة حدوده هما - بلاشك - حجر الزاوية في هذه المنظمة . والفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تنص على ما يلي :

" يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة " .

كذلك فان المادة ٢١ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية واضحة تماما ، انها تنص على ما يلي :

" تلتزم الدول الامريكية في علاقاتها الدولية بعدم اللجوء الى استخدام القوة الا في حالة الدفاع عن النفس وفقا للمعاهدات القائمة أو تنفيذا لها " .

والأحداث التي جرت في الأيام القليلة الماضية في غرينادا ونمط العنف في أمريكا الوسطى ، أمور مقلقة للغاية . وهذا يعني انه اذا لم يعجب شخص ما بحكومة مجاورة أو في أي مكان آخر ، فان هذا يبرر استخدام القوة باسم " القانون والنظام " و " استعادة الديمقراطية " و " حماية المواطنين " و " التهديد من المجرمين الدوليين " .... الخ .

وما لم يتوقف هذا النمط ، فاننا سننزلق الى فوضى عالمية وسندخل في طريق مسدود سنكون فيه جميعا من الخاسرين ، وسنفقد فيه أهم ما لدينا وهو قيمة الانسان .

لقد غزت قوة عسكرية ضاربة للولايات المتحدة الامريكية ، تؤيدها انتيغوا وبربودا وبربادوس وجامايكا ودومينيكا وسان فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا ، أرض غرينادا ذات السيادة ، متذرعة بحجج لا يمكن قبولها ، وذلك انتهاكا لميثاق الامم المتحدة وميثاق منظمة الدول الامريكية .

هذه الاوضاع غير مقبولة على الاطلاق لدى حكومة بلادي . ان استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، أو استخدام العنف لا يمكن أن تكون بديلا للدبلوماسية . فالعنف والتدخل المسلح قد يعطيان لمرتكبهما نصرا مؤقتا فقط . ويجب أن يؤسس أي شكل من أشكال الحكومات على قبول الشعب ورضاه . وشعب غرينادا له حق تقرير شكل حكومته كما أن له أن يقرر بحرية نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون تدخل أجنبي أو قسر أو تهديد .

لقد علمنا ببالغ الأسى وبمشاعر الاحباط بوفاة رئيس الوزراء موريس بيشوب وبعض زملائه في الوزارة . اننا نؤمن ايمانا راسخا بأن الحياة الانسانية غالية ويجب ألا تهدر في خلافات داخلية تنشأ نتيجة اطماع ونزاعات شخصية . لقد أسفنا في ذلك الوقت لهذه الأحداث القبيحة ، وتضرعنا من أجل التوصل الى حل سياسي سليم للمشكلة . اننا لا نرى حاجة للغزو . كما لا نرى حاجة لمزيد من سفك الدماء .

لكل هذه الأسباب ، تدين حكومة بلادي الغزو المسلح العنيف لغرينادا ، الذي يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولسيادة واستقلال غرينادا .

اننا نحث هذا المجلس على أن يتخذ الخطوات اللازمة لوقف الغزو فورا ، ولتحقيق الانسحاب الفوري للقوات الغازية من هذا البلد . اننا مقتنعون بأنه اذا لم يعمل المجلس لوقف هذا الانتهاك الصارخ لميثاق الأمم المتحدة ، فاننا بذلك نضع سابقة سيئة. اننا نوجد بذلك مناخا من عدم الأمن الدولي قد يغمر ، ليس بلدا صغيرا مثل سان تومي وبرينسيبي فحسب ، بل يغمر كذلك نسيج العلاقات الدولية .

وفي الختام ، أود أن أوجه هذا السؤال : هل صحيح انه "عندما تستحيل كتابة التاريخ بالقلم ، يجب أن يكتب بالبندقية ؟ "

الرئيـس : المتكلم التالي هو ممثل بلغاريا . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يبحث مجلس الأمن في الوقت الحالي وبشكل عاجل عملا عدوانيا مسلحا ، عملا له ابعاد محددة ، وله طابع يتعلق بالمبادئ ، فالأمر يتعلق بعدوان مسلح جديد ارتكبته الولايات المتحدة الامريكية ضد الجمهورية الشابة غرينادا . وهذا العمل أوضح ، دون أدنى شك ، للعالم باكمله ان الاستعمار الامريكي يرتكب عملية تدخل عسكرى مباشر ، وعلى مستوى واسع ، ضد دولة ذات سيادة ومستقلة في الكاريبي ، وينتهك وبشكل صارخ الحريات الأساسية لشعب تلك الدولة وحقوقه الأساسية .

ان المجتمع الدولي يعرف بالفعل الاحداث الاليمة . والمعلومات الأخيرة تؤكد بان المعارك مازالت مستمرة في غرينادا وتتحدث عن مقاومة المعتدين . ان بعض الافراد من بين السكان المدنيين قتلوا ، ومن بينهم بعض الفنيين الكوبيين الذين كانوا قد جاءوا الى الجزيرة لتقديم العون الأخوى لشعب غرينادا . ومرة أخرى يتدخل مشاة البحرية الامريكية بالقوة ضد شعب ويدمرون مؤسساته الحكومية .

ان العدوان العسكرى الصريح الذى أعد له بطريقة مسبقة منذ فترة طويلة في الولايات المتحدة الامريكية ضد غرينادا يمثل انتهاكا صارخا للمبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة . ان الاعمال التي ترتكبها الولايات المتحدة الامريكية ضد غرينادا تمثل تحديا جديدا للمجتمع الدولي وللامم المتحدة .

ان الحجج التي تبتدعها الولايات المتحدة لتبرير هذا العمل العدواني لا أساس لها من الصحة . وهناك تفسير منطقي وحيد الا وهو ان سياسة غرينادا واختيار شعبها لسبل تشييد مستقبله لا يتفقان مع ما يطمح اليه الإستعمار الامريكي . ومن المؤكد أن الولايات المتحدة الامريكية صممت على ان تفرض ، بأى ثمن ، على شعب غرينادا ارادتها الاستعمارية الجديدة رغم المقاومة البطولية ضد الغزاة ، ورغم الاستياء العميق للمجتمع الدولي . وهذه ليست المرة الأولى التي نشهد فيها مثل هذه الأعمال التي يرتكبها الاستعمار الامريكي

ضد حكومات وشعوب في آسيا أو في افريقيا او في امريكا اللاتينية . ان منطقة امريكا الوسطى والكاريبي ما فتئت منذ فترة طويلة موضعا للاستفزازات العسكرية المكثفة للولايات المتحدة ان شعوب كوبا ونيكاراغوا وغرينادا ودول اخرى في المنطقة تعلم تمام العلم هذا الواقع . وليس هناك أدنى شك في ان الضغوط غير المقبولة التي تمارس ضد هذه الدول والتدخل الصارخ في شؤونها الداخلية يستهدفان خنق تحولاتها التقدمية ، واعاقة تقدمها الاجتماعي ، وتغيير جوهر سياستها .

ان سياسة " العصا الغليظة " التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة الدول والشعوب في تلك المنطقة ومناطق اخرى ، هذه السياسة تمثل في واقع الأمر السبب الأساسي لايجاد التوتر في العلاقات الدولية ونشوب نزاعات تهدد بطريقة حقيقية الأمن والسلم الدوليين . والمجتمع الدولي يدرك هذا مرة اخرى في الوقت الحالي . ويرفع صوته محتجا ضد السياسة العسكرية التي تنتهجها واشنطون .

ان مجلس الامن وهو جهاز الامم المتحدة الذى اوكل اليه ميثاق الامم المتحدة مسؤولية الحفاظ على الامن والسلم الدوليين ، يتوجب عليه أن يدين بشكل قاطع العدوان ضد غرينادا وان يتخذ جميع التدابير العاجلة الضرورية بهدف الوقف الفورى لهذا العمل العدواني وانسحاب القوات الاجنبية الغازية .

وبالامس فان وكالة البرق البلغارية اصدرت البيان التالي :

" ان جمهورية بلغاريا الشعبية والرأى العام في بلغاريا يدينان بشدة عدوان الولايات المتحدة الامريكية ضد شعب غرينادا المحب للسلام ، ويطالبان بوقف هذا العدوان فورا وبانسحاب القوات الاجنبية من ذلك البلد . ويعرب الشعب البلغارى دون تحفظ عن تضامنه مع كفاح غرينادا العاجل دفاعا عن سيادتها واستقلالها " .

الرئيس : المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية وأدعوه الى ان يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيـد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفويـة عن الانكليزية) : بادئ ذى بدء ، أود أن اشكركم ، سيدى الرئيس والأعضاء الآخريـن في مجلس الأمن لاتاحة هذه الفرصة لى لكي اشرح موقف بلدى بشأن هذه المسألة الهامـة جدا قيد البحث الآن .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تشاطر رأى جميع الذين ادانوا بحزم الهجـوم الغاشم المجرد من المبادئ الاخلاقية للولايات المتحدة والمرتزقة الذين جندتهم ضـد دولة ذات سيادة غير منحازة في الكاريبي . ان هذا العمل الذى يقوم على القرصنة هـو انتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة ولجميع معايير العلاقات المتحضرة فيما بين الحكومات . وبالتالي ، فاننا نرحب بقيام مجلس الامن — اعمالا لولايته — بالاجتماع دونما ابطاء للنظـر في الموقف القائم الشائك جدا . ومن الضرورى القيام بشكل عاجل بمجابهة هذا التهجـم العنيف الاخير الذى قامت به الولايات المتحدة ضد السلم والأمن في العالم وباتخـاذ التدابير الفعالة من جانب الامم المتحدة لوضع حد لتلك السياسة البالية للعـدوان العسكرى والقمع الاستعمارى والابتـزاز .

ان العدوان ضد غرينادا أماط اللثام مرة أخرى عن ذلك الطابع المتغطرس والعسكرى السافر للسياسة الأمريكية الراهنة التي تلجأ الى استخدام آليتها العسكرية في جميع الأماكن التي تسعى فيها الى تحقيق أهدافها في السيطرة ، والى املاء ادارتها على البلدان والشعوب الأخرى ، ولكي تترك بصمتها من الاستعمار الجديد على البلدان النامية . ان غزو الولايات المتحدة العسكرى لغرينادا جزء من السياسة الشاملة للمواجهة والتسلح الأقصى للامبريالية الامريكية والتي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر بأقصى درجة ممكنة . ان احياء سياسة الحرب البغيضة التي تستهدف النيل من التقدم الاجتماعي وتقرير المصير للشعوب في جميع مناطق العالم ، سواء في منطقة الكاريبي أو في امريكا الوسطى أو الشرق الأوسط والمحيط الهندى أو في اوروبا ، مع استخدام " العصى النووية الكبيرة " ، لابد أن يوقف . ان هذا شرط مسبق لمنع التوترات من التصاعد الى أبعاد لا يمكن تصورها ، لتصبح محرقة نووية . وبينما نجد أن حاملات الطائرات في الولايات المتحدة المجهزة بأسلحة نووية ، كما هو معروف ، تبحر باستمرار في مياه الكاريبي وغيرها من المناطق ، فان الاعداد لنشر أسلحة نووية امريكية جديدة متوسطة المدى في اوروبا يجرى على قدم وساق . ألا تتوقع الشعوب اذن أن هؤلاء الذين يستخدمون حاملات الطائرات تلك لكي يستعملوا الأسلحة التقليدية ضد بلد مثل غرينادا سوف يستعملون في يوم من الأيام - تحت ذريعة واهية وهي " المصالح الحيوية " - الأسلحة النووية ضد دول أخرى ؟

ومن ثم ، فان الدرس الهام الذى يمكن أن نتلقنه من غزو غرينادا في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ينبغي أن يتمثل في اتخاذ قرارات فعالة من أجل تحاشي أخطار الحرب النووية والعودة الى الادارك السليم في العلاقات الدولية .

ان الولايات المتحدة مسؤولة تماما عن عمل القوة العسكرى ضد بلد مستقل وغير منحاز ألا وهو غرينادا ، وعن العواقب المترتبة عليه . ان هذا العمل يستهدف عكس العملية الثورية في غرينادا واخضاع هذا البلد لحكم الاستعمار الجديد من جانب

الولايات المتحدة . وهذا يوضح كيف يمكن للمرء أن يفهم الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان على طريقة الولايات المتحدة ، وكيف ترى واشنطون "عمليات صون السلم" من أجل ضمان تقرير مصير وسيادة بلدان مثل غرينادا ولبنان . ما هي المنطقة وما هو البلد في العالم الذى لن يمثل "مصلحة حيوية" لتلك الدوائر اليوم ؟ ألا يعني هذا أن كل دولة تسمح لرعايا الولايات المتحدة بأن تدرس في جامعاتها أو أن تبقى على أراضيها لأسباب أخرى يمكن أن تتوقع عدوانا مسلحا تحت ذريعة حماية أولئك الرعايا ، اذا ما كان ذلك يتلاءم مع الخطط الاستراتيجية الشاملة للادارة الامريكية ؟ ان العدوان ضد غرينادا يوضح العواقب الوخيمة التي يمكن أن تتعرض لها الشعوب والدول اذا ما نجحت الولايات المتحدة في تحقيق التفوق العسكرى الشامل .

اننا نشارك في مشاعر القلق العميق التي أعرب عنها في هذا الصدد الذين سبقونا من المتكلمين من بلدان عدم الانحياز في هذه المناقشة ، ونؤيد تأييدا مطلقا المطالب التي تنادى بالوقف الفورى للغزو وبانسحاب القوات الامريكية وكذلك قوات المرتزقة الأجنبية من غرينادا .

قبل أن أنهي كلمتي ، أود أن أتقدم لشعبي غرينادا وكوبا بالتعازى القلبية من شعب الجمهورية الديمقراطية الالمانية بمناسبة وفاة مواطنيهما الذين وقعوا ضحية لهذا العدوان الوحشي .

السير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، لقد سبق لوفد بلادى أن هنأكم وشكر سلفكم، السفير سينكلير ، على قيادته الدؤوبة والفعالة لأعمال المجلس في الشهر الماضي . ومع ذلك ، ليس بوسعي الا أن أضيف احترامي الشخصي لكم ، سيدى ، واعجابي بكم للطريقة التي تديرون بها أعمالنا .

لقد بدأنا هذه المناقشة في ساعة متأخرة من يوم الثلاثاء استجابة لطلب فورى من نيكاراغوا . واستمعنا الى العديد من الكلمات بشأن الحالة في غرينادا ، كان بعضها عاطفيا بدرجة عالية . واتفق الجميع على أن الحالة خطيرة . اذ أن رئيس الوزراء قد

اغتيل منذ وقت قصير ، وكان السكان مجبرون على التزام منازلهم تحت تهديد السلاح . ولكن ، بالرغم من كون جميع الوفود تتفق على خطورة الحالة التي نشأت في الجزيرة ، فاننا استمعنا الى خلافات حادة بشأن الاجراءات التي اتخذت لمواجهة تلك الحالة . وقد أوضحت حكومتي تماما في مناقشة طارئة لمجلس العموم بالأمس أن لديها شكوكا جادة بشأن بعض هذه الاجراءات . ان موقفنا مسجل ، ولن أكرر اليوم كل ما قيل باسهاب كبير في لندن بالأمس . ان ما أود القيام به الآن هو أن أدرس مع زملائي في مجلس الأمن ما يجب أن يكون عليه هدفنا المشترك ، وكيف يمكن لنا أن نساهم في تحقيقه .

انني أرى أنه وفقا للغالبية العظمى من الكلمات التي استمعنا اليها ، وعلى أساس ميثاق الأمم المتحدة ، ينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو انبثاق حكومة دستورية في غرينادا ينتخبها شعب غرينادا بحرية . انني أتكلم بالطبع عن حكومة ديمقراطية حقيقية قائمة على ممارسة شعب غرينادا لحقه في تقرير المصير . ان هذا أمر يختلف كثيرا عن النظام ــ الذى لم يسم نفسه حكومة ــ والذى كان يتخذ شعب غرينادا رهينة ، وكان يمكن أن يأخذ بعض المقيمين الآخرين في الجزيرة رهينة أيضا . من الواضح أن الحالة المبهمة التي نجمت عن اغتيال رئيس الوزراء وأعضاء آخرين في حكومة غرينادا قد أدت الى خلق مناخ من عدم الاطمئنان بل حتى من الرعب في الجزيرة . ان الحياة والحرية وتقرير المصير كانت جميعها تتعرض للخطر . وفي الواقع ، يبدو من المحتمل أن السيد بيشوب قد اغتيل لأنه هو وبعض زملائه كانوا يتحركون صوب عقد انتخابات عامة وان كانوا لم يقدموا على هذا التحرك ــ ان كان لي أن أضيف ذلك الى ما قلته ــ الا متأخرا . وكما أكد مرارا وتكرارا المؤرخ البريطاني ، اللورد اكتون ، فان الاغتيال السياسي يعتبر أكبر جريمة ترتكب ضد الحرية .

وفي ضوء هذه الحال ليس من الغريب أن الارهاب في الجزيرة أدى الى شعور بالخوف في المنطقة . ان رئيسة وزراء دومينيكا ، التي هي أيضا رئيسة منظمة دول شرقي الكاريبي ، قالت لنا بلهجة موزونة وبليغة ان كل الحكومات القائمة في المنظمة خائفة. تخاف من أن :

" . . . تظل هذه الحالة تزداد سوءا ، وأن يقع المزيد من الخسائر في الأرواح والأضرار الشخصية والتدهور العام في النظام العام" (S/PV.2489، ص ٦)

وقد اعتبرت حكومتها وحكومات أخرى ان الجماعة العسكرية التي سيطرت على البلد كانت تنوى ، بفرض منع التجول الصارم :

" . . . مواصلة قمع سكان غرينادا ، الذين أبدوا عن طريق المظاهرات العديدة عداءهم لهذه المجموعة " . (المرجع نفسه)

ان الكلمات الرائعة والمؤثرة التي ألقاها ممثلو منظمة دول شرقي الكاريبي وجامايكا وبربادوس رسخت تلك الأفكار. كما كان لهذه الكلمات وقع عميق على بعض الوفود التي لم يكن لديها معلومات بما يجرى حتى الآن في شرقي الكاريبي .

وليس من الغريب أيضا أن تشعر حكومات أجنبية بالقلق ازاء أمن رعاياها في غرينادا . وكانت حكومتي من بين تلك الحكومات . وقد اتخذنا ما اعتبرناه خطوات سليمة . فقد أرسلنا دبلوماسيا بريطانيا الى غرينادا لتحرى الموقف وفي نفس الوقت تقريبا أمرنا الفرقاطة أنتريم بالتوجه الى مقربة من غرينادا على أساس طارئ في حالة تدهور الأوضاع الى حد نضطر معه الى اجلاء الرعايا البريطانيين عن غرينادا في ظروف صعبة . وقد توخينا الحذر ولم نذهب الى أبعد من تلك الاستعدادات الطارئة .

وحكومات أخرى شعرت بمثل ما شعرت به حكومتي من القلق على سلامة مواطنيها . ان أعضاء مجلس الأمن يذكرون على سبيل المثال البيانات التي نشرتها وسائل الاعلام في هذا الصدد لرئيس الولايات المتحدة ورئيسة وزراء دومينيكا .

اننا يجب أن نكون ممتنين لأن الحاكم العام ، المواطن الغرينادى البارز ، والشخص الوحيد المتبقي الذى يمثل السلطة الشرعية في الجزيرة ، قد نجا من الأحداث الدموية التي وقعت في الأيام الأخيرة . ويتعين عليه الآن أن يقوم بدوره الدستورى كمحور لاعادة اقامة الحكومة الدستورية في غرينادا .

انني لا أود أن أسرد كل ما جرى في الأيام الماضية هنا . ولكنني آمل أن أكون قد قلت ما فيه الكفاية لتوضيح ان الاحداث الداخلية في غرينادا قد أدت الى نشوء وضع خلق فزعا في الجزيرة وخوفا في المنطقة ، وهيأ الاسباب المشروعة لشعور حكومات كثيرة بالقلق ، خصوصا الحكومات التي يقيم مواطنوها في تلك الجزيرة . وعليه فان الوضع كان متوترا وصعبا .

وانعقدت اجتماعات لمنظمة دول شرق الكاريبي وللاتحاد الكاريبي . وهذه الهيئة الأخيرة تتألف من جميع أعضاء منظمة دول شرق الكاريبي اضافة الى ست دول أخرى من دول الكاريبي . ويبدو أنه كان هناك نقاش واختلاف مشروع في الآراء حول الخطوات التي يجب اتخاذها على الصعيد الاقليمي لمعالجة ما كانت قد أصبحت بوضوح مشكلة اقليمية. والاختلافات في الرأى تلك برزت في الكلمات التي أدلي بها في هذه المناقشة .

لقد جرت بعض الاتصالات بحكومتي حول الاجراءات التي سنكون على استعداد لاتخاذها سوية مع بلدان معينة من بلدان الكاريبي . وليس سرا اننا حثثنا كل الذين نشدوا نصحنا على توخي الحذر . الا أن آراء أخرى هي التي سادت . وحكومتي لم تشترك في العمليات العسكرية التي تمت في غرينادا . ومن الواضح جدا أن حكومتي لم تؤيد هذه العمليات ، واننا كنا نود أن يتّبع طريق آخر.ولكن هذا لا يعني اننا لم نعتبر الوضع خطيرا وصعبا . ويمكننا ان ندرك قلق الذين تصرفوا . واننا سعداء لأن متكلمين عديدين آخرين أعربوا في هذه المناقشة عن ادراك مماثل .

واننا نأسف لأن هذا الادراك لا يظهر في مشروع القرار المطروح أمامنا (الوثيقة S/16077/Rev.1) . ولا شك أن العواطف متقدة وبعض الكلمات التي ألقيت تأييدا للقرار كانت ، بدون مبالغة ، مشحونة بالانفعالات .

ان السمعة هامة في السياسة الدولية وفي السياسة المحلية على حد سواء. ان الحكومات التي اتخذت الاجراء في غرينادا تتمتع بسمعة عالية جدا . وان ما يقال من أن الولايات المتحدة الامريكية عدو للحرية والديمقراطية ، كما سمح بعض المتكلمين لأنفسهم أن يقولوا ، هو شيء يدعو الى السخرية . وانه لمن المؤسف أن مناقشتنا قد لوّثت بهذه الأباطيل. ويتعيّن عليّ أن أقول اني لا أحبذ هذه البيانات .

وبالمثل لابد لي من أن استرعي انتباه المجلس الى السمعة العالية لدول الكاريبي التي اشتركت في عملية غرينادا . انني فخور اذ اعترف بها بصفتها اعضاء في الكمنولث وفي عالم كثيرا ما نجد فيه حركات وانقلابات وأنظمة تعمل ضد الحرية وبما يتعارض مع الحق الأصيل في تقرير المصير ، فان تلك الحكومات حكومات ديمقراطية منتخبة بحرية وتمثل شعوبا تتمتع بحريات قمعت في بلدان كثيرة أخرى .

واذا ما تباينت أحكامنا فاننا لا نشك اطلاقا في أمانتها ولا في صدق الدوافع الكامنة وراءها . ان هدفها المعلن هو اعادة الديمقراطية والحكومة الدستورية للجزيرة. وهو هدف نشاطرها فيه تماما . ولست في حاجة الى أن أقول ان وفدي يحترم كل أعضاء الاتحاد الكاريبي على قدم المساواة . وفي هذا الصدد بصفة خاصة نتفق مع البعض اكثر مما نتفق مع البعض الآخر ، ولكنني أكرر أننا نولي اهمية متساوية للآراء التي يتبناها كل الأعضاء الشرفاء والمستقلين والديمقراطيين في الكمنولث في الكاريبي .

وفي ظل هذه الخلفية لن يكون من المدهش ان حكومتي لا توافق على مشروع لا يأخذ في الاعتبار الكامل الشواغل التي دفعت منظمة دول شرق الكاريبي وجامايكا وبربادوس والولايات المتحدة الى هذا التصرف . ولكن كما قلت في البداية يجب أن يكون هدف مجلس الأمن أن يدرس الطرائق التي يمكن أن تحقق هدفنا المشترك ، وهو بزوغ حكومة غرينادية دستورية منتخبة بحرية من قبل الشعب الغرينادي. وليس علينا أن نقول لشعب غرينادا كيف يدبّر شؤونه . ولكني أعتقد اننا نستطيع أن نشجع قوى الدستورية والشرعية وحق تقرير المصير . هذه هي الرسالة التي يود وفدي أن يراها تنتج عن هذه المناقشة .

ان البلاغة التي تنطوي على الاهانة والجدل غير الموزون لن تؤدي بنا الى أية نتيجة . ما نحتاجه الآن هو التعقل واحترام الصفات الديمقراطية . ان حكومتي تعرف أن هذه الصفات هي الصفات التي يتصف بها أعضاء الكومنولث . ونحن على يقين من أن شعب غرينادا سيظهر بنفسه ، عندما يتمكن مرة أخرى من المشاركة في انتخابات حرة وعادلة، تلك الصفات .

الرئيس : أشكر ممثل المملكة المتحدة على العبارة الرقيقة التي وجهها اليّ . المتكلم التالي هو ممثل الهند . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أبدأ كلمتي بتجديد تهنئتي لكم لتوليكم الرئاسة وللأسلوب الذي تديرون به أعمال المجلس . وأشكركم أيضا كما أشكر عن طريقكم أعضاء المجلس للسماح لي بالقاء بياني أمام المجلس بشأن هذا الموضوع .

أود أن أبدأ بقراءة نص بيان أصدرته حكومة الهند أمس ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ وذلك لكي يثبت في محاضر مجلس الأمن ، ونصّه كما يلي :

" تنظر حكومة الهند الى الأحداث الجارية في غرينادا بعين القلق . وقد أثار مصرع رئيس الوزراء موريس بيشوب والعديد من أعضاء وزارته الذعر والفزع في الهند وفي بلدان عدم الانحياز الأخرى . وكنا ننتظر استقبال رئيس الوزراء بيشوب في تشرين الثاني/نوفمبر لحضور اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث .

" ان غزو غرينادا من قبل قوى خارجية أمر لا يمكن تبريره ، ولا يتفق مع القوانين الأساسية للسلوك الدولي . وتعترض حكومة الهند بشدة على التدخل بأنواعه من جانب أي بلد في بلد آخر . وهي ترى ان من المستصوب والضروري قيام البلدان الكبيرة القوية بالتصرف بأقصى درجة من ضبط النفس في تعاملاتها مع البلدان المستقلة . وليس لبلد أي حق في أن يفرض على بلد آخر ما يفضّل من نظام حكم أو نظام حكومة .

" ان الحالة في امريكا الوسطى وفي منطقة الكاريبي مشحونة بالفعل بالتوترات والضغوط . وليس من شأن التدخل العسكري الأجنبي سوى أن يؤدي الى تفاقمها واطالة أمد عدم الاستقرار والنزاع في المنطقة . ونحن نحثّ على أن تسحب فورا جميع القوات الأجنبية من غرينادا ، حتى تستطيع تدبير أمورها بحرية " . (S/16078، ص ٢)

لقد أثارت التطورات الأخيرة في غرينادا وغزو ذلك البلد قلق وسخط العالم أجمع . وقد تأثرت بلدان عدم الانحياز بصفة خاصة وانتابها القلق من هذه التطورات والآثار الخطيرة والنتائج البعيدة المدى لهذا العمل العسكري ضد دولة مستقلة ذات سيادة ، وعضو في الأمم المتحدة ، وعضو في حركة بلدان عدم الانحياز وعضو في الكومنولث .

لقد أدانت بلدان حركة عدم الانحياز بشدة أيضا استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وكذلك التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة . وقد أكدت دائما حق كل البلدان في الحفاظ على استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية وحق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودفع تنميتها الخاصة حرة من أي تدخل خارجي أو ضغوط . ان ميثاق الأمم المتحدة ينص على الاطار الأساسي لسلوك الدول في علاقاتها مع بعضها البعض . وان اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان الخاص بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها ، يقدمان خطوطا ارشادية اضافية تنبثق من مقاصد ومبادئ الميثاق . ان التدخل العسكري مثل ذلك الذي وقع على شعب غرينادا ، الذي لا حول له ولا قوة ، هو انتهاك واضح لمعايير السلوك هذه ويجب أن يرفض بحزم كاجراء غير مقبول وغير جائز .

لهذا ، فقد سببت التطورات في غرينادا اضطرابا عميقا وقلقا خطيرا بين بلدان عدم الانحياز . واذا لم يتخذ اجراء فوري لمعالجة الموقف ، فان النتائج المترتبة على السلم والأمن الدوليين سوف تكون خطيرة وسوف تضر بمصداقية الأمم المتحدة .

أود أن أذكر بأن مؤتمر قمة عدم الانحياز السابع ، الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ قد أعلن :

"لقد أدان رؤساء الدول والحكومات الأعمال السرية وغير السرية والضغوط السياسية والاقتصادية التي تمارسها القوى الامبريالية ضد غرينادا . وادراكا منهم للآثار العكسية لتلك الضغوط على الجهود الانمائية الاقتصادية ، فقد أعربوا عن تأييدهم لحق حكومة وشعب غرينادا غير القابل للتصرف في أن يختارا بحرية نظامهما السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعيدا عن أي شكل من أشكال الضغوط

والتهديدات الخارجية . لقد عبّر رؤساء الدول والحكومات عن تأييدهم لحكومة وشعب غرينادا ، وناشدوا جميع البلدان بأن تحترم استقلال غرينادا وسيادتها".

أود أن أذكر بأن الاجتماع الأخير لوزراء رؤساء وفود بلدان عدم الانحياز للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، الذي عقد في نيويورك من ٤ الى ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ قد ذكر ما يلي في البيان الختامي :

"لقد أعاد الاجتماع تأكيد تضامنه مع حكومة غرينادا في جهودها للحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية والجهود التي تستهدف زعزعة الاستقرار الموجّهة ضدها" .

من الضروري أن يوضع حد لغزو غرينادا دون أي تأخير ، ويجب أن تنسحب كل القوات الأجنبية فورا من تلك الجزيرة وان أي تدخل سهما كان في الشؤون الداخلية لذلك البلد يجب أن ينتهي ، حتى يتمكن شعب غرينادا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف بحرية في تقرير مستقبله .

الرئيس : أشكر ممثل الهند على بيانه .

المتكلم التالي هو ممثل يوغوسلافيا . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى أتناول الكلمة في مجلس الأمن لكي أتعهد بالدفاع عن السلام ، ولكي نناشد من أجل احترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ؛ وهي مبادئ عدم التدخل بكافة أشكاله ، وحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية ، والالتزام بحل جميع النزاعات بالطرق السلمية . اننا نشعر بأن هناك مسؤولية ضئيلة للغاية لتنفيذ هذه المبادئ . واذا كان لنا أن نتفادى الفوضى والمأساة ينبغي أن نضطلع بالمزيد من المسؤولية والمزيد من احترام حقوق الآخرين .

ان الموقف الدولي المتوتر آخذ في التردي . وتستخدم القوة المسلحة بمعدل أكبر ، كما ان المفاوضات باعتبارها الطريق العملي الوحيد لحسم المشاكل تفشل بقدر أكبر .

كثيرا ما نجد أن الدول الأقوى ، التي تستخدم القوة العسكرية تتدخل في شؤون الدول الأضعف وتفرض ارادتها من أجل تحقيق ما تطلق عليه مصالحها الحيوية ؛ وتدعم مركزها في التنافس بين الكتل .

وعلينا أن نرفض بحزم أى استخدام للقوة والتدخل بجميع أشكاله وقمع حقوق الشعوب في أن تقرر بحرية طرق تنميتها . ولا يمكننا أن نقبل بأن يصبح هذا ممارسة عامة في السلوك الدولي . ان الهجوم على السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول يجب ادانته حيثما يقع .

ان المشاركين في المناقشة العامة التي اختتمت في الجمعية العامة اتفقوا بالاجماع في تقييمهم للخطورة البالغة في الموقف الدولي الراهن ومطالبتهم بالتوصل الى حل سياسي لبؤر الأزمات الكثيرة من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين . وقد تأيدت مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بالاجماع بوصفها أساسا لهذه الحلول .

وفي رأينا أن كل شعب له حق غير قابل للتصرف في تقرير نظامه الاجتماعي والسياسي الداخلي وطريقة حياته . ونرى أن من واجب الدول الأخرى أن تحترم هذا القرار السيادى سواء راق لها أو لم يرق . ان حق تقرير المصير هو حق غير قابل للتصرف وانه أسمى المبادئ في مجال العلاقات الدولية ، ويمثل الشرط المسبق الأساسي لتحقيق الأمن والتعاون الدولي .

ان يوغوسلافيا عارضت باستمرار وسوف تواصل معارضتها أى تدخل في الحرية وأى انتهاك لسيادة الدول وسلامتها الاقليمية واستقلالها . ولا نرى انه يمكن أن يكون هناك أى تبرير للتدخل سواء أكان عسكريا أو سياسيا أو ايديولوجيا أو اقتصاديا .

ان المنطقة التي تشمل البحر الكاريبي وامريكا الوسطى تواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية . وينبغي أن يترك حل هذه المشاكل لشعوب تلك المنطقة وأن يحترم المبدأ القائل بأنه ينبغي تمكين كل شعب من اختيار طريقة تنميته . وهذا المبدأ الأساسي لا تتم مراعاته وهناك أزمة خطيرة متزايدة في المنطقة .

ان غرينادا وشعبها هذه المرة ضحية هذا التدخل المسلح . ومرة أخرى فان الضحية دولة غير منحازة . وفي حالة غزو غرينادا ، كما في حالات سابقة ، لا نجد ما يبرر هذا العمل .

وفي هذا السياق أود أن أعيد الى الاذهان أن حكومة يوغوسلافيا قد ذكرت في بيانها بتاريخ ٢٦ تشرين الأول /اكتوبر انها تشعر بقلق بالغ ازاء التدخل المسلح في غرينادا . ويرد في البيان أن غزو القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة ودول منطقة الكاريبي يعتبر عملا غير مقبول في العلاقات الدولية ويتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ احترام الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحق الشعوب في أن تختار طرق تنميتها بحرية .

ويمضي بيان حكومة بلادي الى القول أن الوفاة المأساوية لرئيس الوزراء موريس بيشوب التي نأسف لها بالغ الأسف ، والظلال الداخلية لا يمكن أن تكون ذريعة للتدخل الأجنبي ولا سيما العسكري وانتهاك استقلال دولة غير منحازة ذات سيادة ، مما يزيد من توتر الموقف الدولي ويترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للسلم والأمن في المنطقة وما هو خارجها .

وورد في نهاية البيان أن حكومة يوغوسلافيا ، انطلاقا من المبادئ المعروفة لسياستها الخارجية ، تدعو الى وقف عاجل للتدخل الأجنبي وانسحاب جميع القوات الأجنبية من غرينادا حتى يتمكن شعبها من أن يقرر مصيره دون ضغوط خارجية .

وفي الختام ، أود أن أشكر مجلس الأمن لاتاحته هذه الفرصة لي كي أعرب عن وجهة نظر حكومتي .

الرئيس : المتكلم التالي هو ممثل غينيا - بيساو . أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد سيميدو (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، أود في مستهل كلمتي أن أشكركم على سماحكم لي ، بوصفي ممثل دولة صغيرة ، بتناول الكلام أمام هذا المجلس لاعبر عن وجهة نظر بلادي بشأن الأحداث المقلقة التي وقعت في ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر في غرينادا والتي هي موضع اهتمام رئيسي في الشؤون الدولية .

سيدى ، أود ، باسم وفد غينيا - بيساو وباسمي شخصيا ، أن أعرب لكم عن سعادتنا اذ نراكم ترأسون أعمال هذا المجلس . واننا لعلى اقتناع بأن قدرتكم الكبيرة وخصالكم المشهود بها بصفتكم دبلوماسيا سوف تفضي بنا الى نتائج ناجحة .

وأود أيضا أن أتقدم بشكرى وتهنئتي الى السيد سينكلير ممثل غيانا على الطريقة الماهرة التي أدار بها عمل المجلس أبان رئاسته له في شهر ايلول / سبتمبر .

ونظرا للحالة المأساوية في غرينادا بسبب التدخل العسكرى الأجنبي الذى وقع في ٢٥ تشرين الأول /اكتوبر والذى يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين ، فان وفد بلادى يود أن يذكر باعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذى اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ . ويوضح الاعلان بجلاء وبلغة لا لبس بها الواجبات المترتبة على مبدأ عدم التدخل بجميع أشكاله وهي أولا ، واجب الدول في الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استخدامها بأى شكل كان لانتهاك الحدود المعترف بها دوليا لدولة أخرى ، أو لزعزعة النظام الاجتماعي والاقتصادى والسياسي للدول الأخرى ، أو قلب أو تغيير النظام السياسي لدولة أو حكومة أخرى ، والتسبب في احداث التوتر بين دولتين أو أكثر أو حرمان شعب من هويته الوطنية أو من تراثه الثقافي .

ثانيا ، أنه من واجب كل دولة أن تمتنع عن التدخل أو التخريب ، أو الاحتلال العسكرى أو أى شكل آخر من أشكال التدخل سواء كان بصورة سرية أو علنية يوجه ضد دولة أخرى أو مجموعة من الدول أو أى عمل من أعمال التدخل العسكرى أو السياسي أو الاقتصادى في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، بما في ذلك أعمال الانتقام التي تنطوى على استخدام القوة .

ثالثا ، من الواجب على الدول أن تمتنع عن القيام بأى عمل ، مهما كان شكله ولأية ذريعة كانت ، يرمي الى زعزعة دولة أخرى أو الاضرار باستقرارها .

ان بلادى ،غينيا - بيساو ، العضو في حركة عدم الانحياز ، مخلصة لهذه المبادئ ، وتعتقد أن أى عدوان أجنبي ضد دولة ذات سيادة يعتبر انتهاكا صارخا للقواعد الدولية ولا يتفق نهائيا مع الفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق منظمتنا .

ان التطورات المفجعة التي أدت الى اراقة الدماء في دولة غرينادا ذات السيادة بسبب قيام قوات أجنبية بالاعتداء عليها واحتلالها ، الأمر الذى لا يمكن تبريره تحت أية ظروف ، لها آثار خطيرة على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ان هذا العدوان الأجنبي يمثل في رأينا تطورا خطيرا ، وستؤدى هذه الأعمال العسكرية الى نشوء بؤر جديدة للتوتر والى عدم استقرار متزايد في منطقة البحر الكاريبي .

ان جمهورية غينيا - بيساو تدين بشدة العمل العدواني المرتكب ضد غرينادا ، وتطالب بالوقف الفورى لهذا التدخل ، وسحب جميع القوات الأجنبية دون شرط من هذا البلد .

وبهذه الروح من التضامن ، يؤيد وفد غينيا - بيساو تأييدا كاملا مشروع القرار الذى قدمته غيانا ونيكاراغوا وزمبابوى .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن تعاطف وتضامن حكومة وشعب غينيا - بيساو مع شعب غرينادا في ساعة المحنة هذه .

الرئيس : أشكر ممثل غينيا - بيساو على الكلمة الرقيقة التي وجهها الىّ .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل أفغانستان . وأدعوه الآن الى الجلوس الى طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ظريف (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس، أود بادئ ذى بدء أن أهنئكم على توليكم منصب رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/اكتوبر

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ سلفكم سفير غيانا على الأسلوب البارز الذى أدار به أعمال المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر . وأود أيضا أن أشكركم ، وأن أشكر ، من خلالكم ، بقية أعضاء المجلس لاتاحة الفرصة لوفد بلادى للاشتراك في مناقشات المجلس بشأن الحالة في غرينادا .

ان المجلس يدرس حالة تمثل أخطر انتهاك لكل القواعد الأساسية للشرعية والاخلاق الدولية .

ان واضعي ميثاق منظمتنا قد حاولوا ، تجاوبا مع رغبة الأغلبية الساحقة من الدول في اقامة علاقات سلمية ، وفي منع نشوب الحروب وما ينتج عنها من تدمير ، وضع المبادئ والقواعد التي من شأنها أن تنظم العلاقات الدولية في المستقبل . وهكذا فان الأفكار النبيلة التي صمدت في امتحان خبرة الانسان عبر التاريخ قد اختيرت لتتمسك بها الأمم التي تختار الانضمام الى منظمتنا وتلتزم بها .

وبعد أن أخذت الأمم المتحدة شكل منظمة لجميع الدول ذات السيادة ، فانها حاولت منذ انشائها وضع الصكوك التي تحكم العلاقات فيما بين الدول في مجموعة واسعة من المجالات . وقد عهد الى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، نظرا لوضعهم الخاص بموجب الميثاق ، مسؤوليات خاصة بوصفهم حماة مبادئ الميثاق .

وقد شعر العالم بالاستياء عندما علم بأن جزيرة صغيرة جدا في البحر الكاريبي قد وقعت ضحية عدوان لاانساني ومبرى ارتكبه وحش استعمارى كبير ، وهو عضو دائم في هذا المجلس .

وفي الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة تتلاعب بالتطورات الداخلية في غرينادا فانها كانت تعد لهجوم عسكرى سافر للاطاحة بما يتبقى من النظام الثورى في هذا البلد .

ان بيت القصيد الآن هو من أهم المبادئ التي تشكل عصب العلاقات الدولية ، أى مبدأ عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول ، ومبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، ومبدأ احترام السيادة والسلامة الاقليمية

للدول ، ومبدأ احترام حق جميع الشعوب في أن تختار نظمها الاجتماعية الاقتصادية، ومبدأ التعايش السلمي بين الأمم ، ومبدأ حرية الحدود الدولية المعترف بها بين الدول الخ .

وقد قدم المسؤولون في الولايات المتحدة ، في محاولة لتبرير العدوان الوحشي الجبان ضد غرينادا ، بعض الحجج الواهية ، التي أود أن أناقشها هنا .

أولا ، قالوا ان غزو غرينادا كان أمرا ضروريا لحماية أرواح ١٠٠٠ مواطن أمريكي . ألم يعلن رئيس الولايات المتحدة نفسه قبل يوم واحد من الغزو أن حياة المواطنين الامريكيين - وطلاب كلية الطب من بينهم - غير مهددة بالخطر ؟ لقد أعلن ذلك بينما كانت الاستعدادات النهائية للغزو تمضي الى الأمام . ومنذ يومين ، أعلن بشكل قاطع الشخص المسؤول عن سلامة الطلاب ، وهو عميد كلية طب سان جورج ، انه بناء على العديد من التقارير والمعلومات التي حصل عليها ، بما في ذلك بعض الاتصالات المباشرة مع الطلاب الموجودين في الجزيرة والدبلوماسيين الامريكيين في المنطقة ، لا يوجد ما يدعو الى الاعتقاد بأن هناك أي خطر يهدد أمن وأرواح هؤلاء الطلبة .

وقد أكدت سلطات غرينادا أيضا للدبلوماسيين الامريكيين الزائرين انها ستحمي جميع مواطني الولايات المتحدة ، وأنها ستسهل اجلاء جميع مواطني الولايات المتحدة الذين يرغبون في مغادرة الجزيرة ، اذا طلب منها ذلك .

ولذلك فان ستار القلق على سلامة مواطني الولايات المتحدة لا يمكن ان يخفي الوجه البشع لهذا العمل الامريكي الخارج عن القانون .

وثانيا ، قيل لنا انهم تدخلوا في غرينادا لمنع المزيد من الفوضى ولاعادة القانون والنظام .

قد يتصور المرء أنه من الجائز أن سوء المشورة والجهل قد أديا برئيس الولايات المتحدة الى الاعتقاد بأن غرينادا هي واحدة من ولايات الولايات المتحدة . ولكننا رأينا كبار الرسميين في الولايات المتحدة يشيرون الى مكان غرينادا في الخريطة ويشيرون اليها على أنها بلد . وحيث أن الأمر كذلك فهل كان الجهل بالقانون الدولي هو الذي أدى بالولايات المتحدة الى شن هذا الغزو الذي لا يعرف الرحمة ؟

نحن نعلم علم اليقين أن الولايات المتحدة لا تشارك في بعض الصكوك الدولية التي تحوى المبادىء الجوهرية التي ذكرتها لتوى . الا انه تظل هناك صكوك كثيرة أخرى الولايات المتحدة طرف فيها أو هي من رعاتها الأصليين . ان ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية يقضيان بأنه ليس من شأن أى بلد أن يحول دون تفشي الغوضى أو يعمل على اقرار القانون والنظام في بلد آخر .

وبذلك تفقد الحجة المكيافيلية قيمتها أمام القانون الدولي .

ثالثا ، لقد دعينا الى أن نصدق انهم غزوا غرينادا لكي يعيدوا المؤسسات الديمقراطية الى ذلك البلد .

ويتساءل المرء منذ متى كان للولايات المتحدة الحق في أن تختار للدول الأخرى نظمها السياسية أو الاجتماعية ؟

وبغض النظر عن الديماجوجية والصياح في واشنطن عن الديمقراطية ، فهل لأية دولة الحق بموجب القانون الدولي في أن تغزو بلدا آخر وأن تفرض نظاما اجتماعيا على هواها ؟ أليس شعب الدولة هو الوحيد الذي يمتلك الحق في تقرير مستقبله ؟ ومرة أخرى فاننا لا نصدق تلك الحجة التي ساقها أكبر مسؤول في الولايات المتحدة ، والتي كانت نتيجة جهله للمبادئ الأساسية للقانون الدولي .

رابعا ، لقد قالوا - وردد ذلك بعض المتكلمين التابعين - ان التطورات الداخلية في غرينادا كانت تشكل تهديدا لأمن الولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى في المنطقة . وهذه الحجة تثير الدهشة بصفة خاصة ، ولا سيما عندما يثيرها قائد أقوى دولة على وجه البسيطة .

وحتى من خلال تحليل الأنباء المنتقاة بعناية من وكالات الأنباء الأمريكية، لا يستطيع المرء أن يكون لديه الانطباع بأن هناك أي تهديد من التطورات الداخلية المحضة في غرينادا يؤثر على أمن الولايات المتحدة أو أية دول أخرى في المنطقة . ان التطورات الداخلية المؤسفة التي حدثت في غرينادا هشة الغزو لا يمكن أن تستخدم بأي حال كذريعة للولايات المتحدة للقيام بعملية قرصنة ضد هذا البلد .

خامسا ، لقد دعينا بصلف ونفاق الى أن نصدق أن غزو الولايات المتحدة كان بناء على دعوة عدد من بلدان تلك المنطقة . ولتصوير تلك " الدعوة " بأنها قانونية تم الاستناد الى المادة الثامنة من معاهدة ١٩٨١ ، التي تم بمقتضاها تشكيل منظمة دول شرقي الكاريبي . ان مجرد القاء نظرة على تلك المادة يكفي للافادة بأن التدابير الدفاعية الأمنية الجماعية

المنصوص عليها في تلك المادة يقصد منها حماية بلدان المنطقة من عدوان خارجي ، وانه لاعتماد مثل هذه التدابير ، لابد أن يكون هناك قرار اجماعي من جانب البلدان الأعضاء . وفي المقام الأول لم تدع السلطات في غرينادا الى الاجتماع الذي دارت فيه المناقشات بشأن الأحداث الداخلية لهذا البلد . ولم يكن هناك عدوان خارجي بخلاف ذلك العدوان الذي ارتكبته الولايات المتحدة ، والذي كان يتطلب القيام بعمل مشترك من جانب بلدان تلك المنظمة . ولم تطلب السلطات في غرينادا أية مساعدة من بلدان المنظمة أو من الولايات المتحدة ، فان الولايات المتحدة ليست طرفا في معاهدة منظمة دول شرقي الكاريبي التي أبرمت عام ١٩٨١ ، وعلى ذلك فليس للولايات المتحدة أي حق أو التزام بموجب هذه المعاهدة .

ان المعاهدة الاقليمية الوحيدة التي تحكم العلاقات بين الولايات المتحدة وغرينادا هي ميثاق منظمة الدول الأمريكية . وتحظر المادة ١٨ من هذا الميثاق تماما استخدام القوة تحت أية ذريعة من جانب أي دولة من الدول الأعضاء ضد الأخرى .

وانطلاقا من هذه الأسباب ، فان القرار غير القانوني الذي اتخذته البلدان الست الأعضاء في منظمة دول شرقي الكاريبي لا يمثل أساسا قانونيا لشن عدوان من قبل هذه الدول أو من قبل الولايات المتحدة فيما يتعلق بهذا الأمر .

سادسا ، كان هناك أيضا حديث بشأن " قوة " متعددة الجنسيات ، وبغض النظر عن خيبة أملنا ازاء ذلك الهجوم العسكري الأمريكي المخزي ، فان هذا لا يمكن أن يخفي الطبيعة الامبريالية والاستعمارية الجديدة لهذا الغزو الذي شاركت فيه قوات ٩٥ في المائة منها من القوات المسلحة للولايات المتحدة .

ان العدوان هو العدوان حتى لو اتخذ اسما آخر سواء وحيد الجنسية أو متعددها ، ولا يمكن تبريره في ظل القانون الدولي .

واذ نأخذ بعين الاعتبار تلك الجوانب الواقعية وغيرها لهذه الحالة ، فان ما حدث يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . لقد كان هذا العدوان

السافر سببا مشروعا لاثارة القلق البالغ بين البلدان المستقلة الصغيرة التي ترغب في الحفاظ على استقلالها وسيادتها .

وكما أوضح ممثل غيانا السفير سنكلير في الاجتماع غير العادي لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز ، فان ماحدث اليوم في غرينادا سيحدث غدا في غيانا ، وبعد غد في بلد آخر .

ان الطابع الملح لهذا الأمر يتطلب أن يعتمد مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن تدابير فعالة لوضع حد للعدوان الموجه ضد شعب غرينادا والمطالبة بالانسحاب الكامل لقوات العدوان من ذلك البلد . ولمنع الولايات المتحدة من القيام بمثل هذه الأعمال مرة أخرى ، من الضروري أن ندين هذه الدولة بأشد العبارات لعملها العدواني ضد غرينادا .

اننا نحيي المقاومة البطولية لشعب غرينادا ضد قوات الغزو التابعة للولايات المتحدة الأمريكية ، ويعرب وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية عن تضامنه القوي معه ومع الدول الأخرى في المنطقة ، وبصفة خاصة كوبا ونيكاراغوا ، وسورينام وغيانا ، التي أصبحت مؤخرا هدفا للضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية ، والاستفزاز التي تمارسها امبريالية الولايات المتحدة .

الرئيس : أشكر ممثل أفغانستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل غواتيمالا وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس ، والى أن يدلي ببيانه .

السيد كنيونس اميتكيتا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ، يود وفد غواتيمالا أن يهنئكم بمناسبة تبوئكم رئاسة مجلس الأمن . ونحن نؤمن بأن معرفتكم وخبرتكم الكبيرة التي تديرون بهما هذا النقاش يبشران بعمل مثمر . وأشكر مجلس الأمن على اتاحته الفرصة لي للتكلم بشأن هذه المسألة .

ان لدي تعليمات محددة من وزارة العلاقات الخارجية في غواتيمالا بأن أعلن ما يلي : ان بلدي ينظر بقلق بالغ الى الأحداث التي وقعت في غرينادا ، التي نزلت بها

قوات تابعة لعدة بلدان بالكاريبي بمساعدة الولايات المتحدة ، واستندت الى أسباب لهذا الانزال ، وهي بصفة أساسية حماية المدنيين في حالة من الفوضى وعدم وجود حكومة معترف بها من قبل المجتمع الدولي ، والأمن الجماعي للمنطقة .

ان غواتيمالا ، وقد ووجهت بحالة الأمر الواقع ، تتخذ موقف التفهم للأسباب التي سيقت من قبل . ونحن نذكر أننا لا نستطيع أن نؤيد أو نشجع أو نبرر أو ندعم هذا النـــوع من التدخل بوسائل العنف .

ان المسؤولية الرئيسية عما يحدث في غرينادا الآن تقع على عاتق الذين سعوا الـى فرض حكومة لا تحظى بتأييد شعبي ، والذين منعوا اجراء الانتخابات . وقد بدا ان ذلك ما رغبت فيه حكومة السيد بيشوب . ان تلك المسؤولية تقع أيضا على عاتق الذين يـروجـــون لمبادئ ولكنهم يستخدمونها على أنها تعني اخراج دولة من مجال النفوذ الاقتصـــادي لوضعها في مجال نفوذ آخر والذين يبررون ادامة السلطة بوضع مبادئ الحاجة الى التنميـة دون استشارة الشعب ، والذين يتدخلون في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى مستخدمين وسائل جديدة للعدوان لم ينظمها القانون الدولي بعد ، وهي تمثل رأس حربة لفـــرض مبادئهم وهيمنتهم .

وليس ثمة ما يؤكد الشرعية الا التصويت وفقط عندما يمارس بحرية وفي انتخابات نزيهة. ولهذا نأمل أن يكون شعب غرينادا قادرا على أن يحدد مستقبله عن طريق الانتخابات الحرة كعمل الأعمال التي تعد جزءا من السيادة .

الرئيس : أشكر ممثل غواتيمالا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل ترينيداد وتوباغو . وأدعوه الى شغـل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ألبيني (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس أود أن أشكركم وأعضاء المجلس على تفضلكم بقبول طلب حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو للاشتراك في هذه المناقشة .

واسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس . ان وفد بلادي واثق مـــن أن خبرتكم الكبيرة ومهارتكم ، خاصة في منظومة الأمم المتحدة ، سوف تسهمان في الخـــروج بنتائج متوازنة وناجحة لهذه المداولات .

ونوجه شكرنا أيضا الى السفير سينكلير ، ممثل غيانا ، الذى ترأس المجلس في شهر أيلول/سبتمبر .

انني أود أن أعرض موقف حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو بشأن الأحداث المظلمة والمأساوية التي لم يسبق لها مثيل ، والتي وقعت في غرينادا في الأسابيع القليلة الماضية. لقد صدمت هذه الأحداث العالم ، ليس فقط بسبب الفزع للاعدام الوحشي لرئيس الوزراء السابق السيد موريس بيشوب وعدد من أعضاء وزارته ، وقادة النقابات العمالية والمدنيين ، ولكن أيضا لأن هذه الأحداث ليست لها سابقة في الكمنولث الكاريبي .

وعند العلم بهذه الاغتيالات اجرى رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو ، بوصفه الرئيس الحالي للاتحاد الكاريبي ، مشاورات مع قادة الاتحاد الكاريبي الآخرين ، واتفقوا على استضافة اجتماع طارئ لرؤساء اثنتي عشرة دولة من دول الاتحاد الكاريبي في "بورت أوف سبين" يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ، من أجل مناقشة الحالة في غرينادا والاجراء الذى يمكن أن تتخذه تلك الدول لضمان اعادة الأحوال العادية الى غرينادا .

وفي نفس الوقت ، ودون التحيز لأى قرار يمكن أن ينبثق عن هذا المؤتمر ، اتخذت حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو مقررا مستقلا لوضع بعض التدابير التي تتعلق بتجارتها وعلاقاتها بغرينادا . وهذه التدابير هي : أولا - أن ترينيداد وتوباغو لن تشترك في اجتماعات للاتحاد الكاريبي ، مهما كانت ، اذا اشتركت فيها غرينادا . ثانيا - لن يسمح لمواطني ورعايا غرينادا بالدخول الى ترينيداد وتوباغو دون الحصول على تأشيرة دخول . ثالثا - لن تعامل الصادرات من غرينادا الى ترينيداد وتوباغو معاملة صادرات دول الاتحاد الكاريبي ولن يسمح للسفن المسجلة في غرينادا بالتمتع بتسهيلات الاتحاد الكاريبي في ترينيداد وتوباغو .

وبالاضافة الى ذلك ، صممت الحكومة على اتخاذ الخطوات اللازمة عند الضرورة - لحماية سلامة رعايا ترينيداد وتوباغو في غرينادا .

وفي الاجتماع الطارئ الذى عقده الاتحاد الكاريبي ، والذى ألمحت توا الى أنه أنعقد كما كان مقررا في "بورت أوف سبين" ، قدمت اقتراحات تتفق مع السياسة الخارجية لترينيداد وتوباغو وقائمة على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تؤيدها تماما . ومن بين

العناصر الرئيسية لهذه السياسة مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وتسوية المنازعات . وقد كانت الاقتراحات التي ناقشناها هي التالية : أولا ـ عدم اقحام أية عناصر خارجية في الحسم الخاص بالحالة في غرينادا . ثانيا ـ ينبغي أن يتخذ الحسم الخاص بالحالة في غرينادا طابعا اقليميا تماما ، أي طابع الاتحاد الكاريبي . ثالثا ـ ينبغي الا ينتهك الحل الاقليمي القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . رابعا ـ يجب أن القصد من أي حل مقترح اعادة الأحوال الطبيعية الى غرينادا .

وفضلا عن ذلك ، اقترحت بعض التدابير لاعادة الأحوال الطبيعية الى غرينادا . وهي كما يلي : ينبغي أن يكون الحاكم العام ، باعتباره ممثل الملكة ، رأس الدولة ، هو حلقة الاتصال في غرينادا . وعن طريق الاتصال بالحاكم العام ، ينبغي تشكيل حكومة مدنية موسعة للمصالحة الوطنية ينال تشكيلها قبول الحاكم العام . وسوف تكون المهمة الأساسية لهذه الحكومة هي اتخاذ الترتيبات اللازمة لاجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن . قبول بعثة لتقصي الحقائق تتكون من رعايا بلدان الاتحاد الكاريبي ؛ اتخاذ ترتيبات لضمان سلامة رعايا البلدان الأخرى في غرينادا أو اجلائهم اذا رغبوا في ذلك ؛ وقبول وزع قوات لحفظ السلم في غرينادا تتشكل من قوات بلدان الاتحاد الكاريبي .

ومع ذلك ، فانه نتيجة للتطورات التي حدثت خلال الأيام القليلة الماضية ، لم يكن من الممكن اتخاذ مزيد من الاجراءات بشأن تلك الاقتراحات . ومن المعروف الآن أن القوات العسكرية قد نزلت في غرينادا وأنها تقوم الآن بالأعمال العدائية هناك . وفي هذا الصدد أود أن أبلغ هذا المجلس بأن الاخطار الأول الرسمي والوحيد الذي تلقاه رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو عن انزال القوات في غرينادا أرسل اليه بعد اتمام الانزال بعدة ساعات .

ان الحالة في غرينادا اليوم حساسة للغاية وتمثل خطرا يتهدد السلم والاستقرار في المنطقة .

وخلال المناقشة العامة في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ناشد وزير خارجية ترينيداد وتوباغو جميع الدول ان تتخلى عن اى اجراء لغرض تسوية للنزاعات عن طريق استخدام القوة او التهديد باستخدامها ، كما ناشدها ان تحترم سيادة وسلامة اراضي كل الدول . كذلك وجه نداء بعدم استيراد اية منافسة أجنبية أو نزاعات أو توترات الى منطقة الكاريبي . وأعرب عن أمله في أن تبقى منطقة الكاريبي منطقة سلم تحل فيها مشاكل المنطقة بطريقة سلمية وودية .

وفضلا عن ذلك ، ينبغي ان يلاحظ انه في اجتماع رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي في اوخو ريوس في ١٩٨٢ ثم في بورت اوف سبين في ١٩٨٣ ، اتخذت قرارات محددة ضد استخدام القوة في تصفية المنازعات . وحكومة ترينيداد وتوباغو باعتبارها طرفا في اتخاذ تلك القرارات ، لن تتخلى عن هذه المبادئ المتفق عليها ، وبصفة خاصة فانها لن تدخر - في المقام الاول - اى جهد يستهدف التسوية السلمية للمشكلة .

ان حكومة ترينيداد وتوباغو ترى انه من المؤسف ان الجهود التي تستهدف تسوية الحالة في غرينادا لم تكن سلمية وذات طابع اقليمي . وتتمسك بموقفها الأساسي بشأن هذا الموضوع ، ولا تزال متمسكة بشدة بالرأى القائل بانه من المؤسف عدم اتخاذ حل لا تستخدم فيه القوة - وفقا لما اقترح في الاجتماع الطارئ لرؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي . ومن المؤسف انه لم يتم الاتفاق على حل يتفق اتفاقا خالصا مع طبيعة هذا الاتحاد . ومن المؤسف اللجوء كملاذ أول الى تدابير تتضمن استخدام القوة . ومن المؤسف اللجوء الى مثل هذا التدخل العسكرى في كومنولث منطقة الكاريبي .

وفي الوضع الراهن ، فان حكومة ترينيداد وتوباغو ، تمشيا مع أهدافها الاصلية ، تجد نفسها ملتزمة بضرورة اتخاذ اجراء يفضي الى ما يلي : اولا ، انسحاب قوات القتال من غرينادا في أسرع وقت ممكن ، ثانيا ، انشاء قوة لصيانة السلم هناك من دول الاتحاد الكاريبي عن طريق القنوات المناسبة وذلك في اسرع وقت ممكن ، ونحن على استعداد للاشتراك فيها . وفي هذا الصدد ، نود ان نؤكد على ضرورة التمييز بين دور قوات

الاحتلال ودور قوات صيانة السلم • ثالثا ، انشاء حكومة مدنية تستند الى قاعدة شعبية واسعة تكون وظيفتها الأساسية اتخاذ التدابير اللازمة لعقد انتخابات حرة وعادلة في اقرب وقت • رابعا ، تشكيل بعثة لتقصي الحقائق تتكون من شخصيات وطنية مرموقة من بلدان الاتحاد الكاريبي ، خامسا ، اعادة الاوضاع الطبيعية الى غرينادا ، سادسا ، حفظ وحدة المجتمع الكاريبي •

لقد أوضح وفدي للمجلس موقف حكومة ترينيداد وتوباغو الذي حدده بالكامل فخامة جورج شامبرز رئيس الوزراء في بيانه امام البرلمان يوم الاربعاء ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ بشأن هذه المسألة •

ان حكومة ترينيداد وتوباغو تتعاطف بعمق مع شعب غرينادا في هذه الأوقات العصيبة بالنسبة له ولشعوب المنطقة كلها • وتعرب عن أملها في ان يراعي المجلس في مداولاته الأهداف والمقترحات التي تركز على التخفيف من محنة شعب غرينادا وفي هذا الصدد ، تكرر حكومة ترينيداد وتوباغو استعدادها للاشتراك في اعداد قرار لحل هذه الأزمة وفقا للمبادئ التي اعلناها •

الرئيس : أشكر ممثل ترينيداد وتوباغو على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي •

المتكلم التالي هو سعادة الدكتور كلوفيس مقصود المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة ، وكان المجلس قد وجه اليه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت • ادعو سعادة الدكتور مقصود الى ان يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه •

السيد مقصود (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اود ان اعرب لكم ، وعن طريقكم الى اعضاء مجلس الامن عن التقدير العميق لجامعة الدول العربية للسماح لي بمخاطبة المجلس في مسألة تتعلق بالقضية الأساسية للمبدأ وللسلوك •

اسمحوا لي أولا أن أقدم لكم ، سيدى ، التهاني التي تستحقونهـا تمامـا . لقد عرفتم خلال عملكم اللامع بالحكمة والصبر والالتزام بأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

واذ انتقل الى موضوع الاجتمـاع ، أود أن أذكـر اولا الموجب الأساسي الذى جعلنا نهتم بهذا النقاش الكبير . قد يقول البعض اننا من الناحية المنطقية ومنطـق الجغرافيا السياسية بعيدون نوعا ما عن منطقة الكاريبي ، وان هذه المسألة تهم الدولتين العظميين الرئيسيتين . ومن ثم فنحن نشعر بالحاجة الى عرض وجهات نظرنا بشـأن هذه المناقشة ، لأن جامعة الدول العربية هي ايضا منظمة اقليمية . والدول الأعضـاء فيها - اذا ما استخدمنا التعبير الذى ذكره ممثل سانت لوسيا - متشابكة كشعب واحد . الا أننا بدورنا نقول بأن هذا المفهوم للمصير القومي والوحدة القومية ووحدة الغـرض والثقافة والشعب لا يبرر في اى وقت من الاوقات انتهاك سيادة دولنا الأعضاء حتى في اطار المنظمة الاقليمية .

ومن ثم ، فان الفكرة والمقدمة وطريقة السلوك التي ظهرت في الايام القليلة الماضية هي مثار قلق بالغ لنا . فلو سمح لهذا كله بأن يحدث دون ضابط ، لأمكن أن يؤدى الـى زعزعة استقرار يمكن أن تمس مناطق كثيرة من العالم .

ومما يستوقف نظرنا ، تلك النظرية التي طلع بها علينا هذا المساء ممثل الولايات المتحدة وهي النظرية القائلة بأن حظر استعمال القوة هو امر مرهون بسياقه وليس مطلقا . ان هذه النظرية شيقة جدا ، واعتقد ان من الضرورى للمجلس أن يبحثها ، لا سيما اذا قرنت بالنظرية التي نادى بها السيد كيسنجر يوم الاحد الماضي بصدد منطقة أخـرى . الا وهي النظرية القائلة بأن للولايات المتحدة حق التدخل مع حليف آخر هو اسرائيـل ، في لبنان ، لاصلاح توازن القوى السياسية على نحو يتمشى مع مصالح الولايات المتحدة .

والآن فاننا نقترب هنا من فكرة خطيرة . اننا ـ اذا ما قبلنا بهاتين النظريتين معا ـ نقوم باضفاء الطابع الشرعي على التدخل . بل اننا نسمح للاشرعية بأن تصبح هي الشرعية الجديدة .

ما معنى هذه الفكرة ، ما معنى هذه النظرية التي تقول بأن عدم التدخل ليس أمرا مطلقا بل هو أمر مرهون بسياقه . ان القول بأنه مرهون بسياقه معناه أنه يجب ان يوضع في سياق معين وبالتالي فهو امر نسبي ، أي أمر قابل للتأويل والتفسير ، امر يسمح للسياسات الذاتية بأن تروج على انها حقائق موضوعية . انها نظرية تسبغ الشرعية على استعمال القوة . انها تبيح التدخل ، انها تقلب رأسا على عقب فقه ميثاق الامم المتحدة كله . انها تنشئ سابقة لو تركت لاطلقت القوى اللاعقلانية على المجتمع الدولي ، ولتطلبت تنقيحا كاملا للمعادلة الدولية والفقه الدولي .

وغني عن البيان ان ما استمعنا اليه اليوم من حرص على اتباع مبادئ القانون الدولي ، وعلى الامتثال لميثاق الامم المتحدة ، واحترام اجهزة الأمم المتحدة ، غني عن البيان ان الكثير من هذا هو من قبيل المثل العليا التي لا تتحقق . ولئن كنا جميعا نجاهر بالالتزام بالقانون الدولي والمبادئ ، فاننا لا نتبعها دائما بهذه الدقة التامة ، على ان ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ـ وان ظلت غير ملتزم بها كما ينبغي ـ تشكل خطوطا ارشادية لمسلكنا كله ، وتكيف قدرا كبيرا من علاقاتنا الدولية .

ومن ثم فان ما جرى في غرينادا يثير كما قال ممثل الولايات المتحدة ـ عن حق ـ قضايا كثيرة من قضايا المبدأ والقيم . ومع ذلك لا ينبغي ان نستخدم مصطلحي المبادئ والقيم لانهما بدورهما خاضعان للتفسير . ان ما يلزم هو أن نتيح لتوافق دولي يتشكل من طيف عريض من الآراء ان يكون الهادي الأول لمداولاتنا وقراراتنا وعلاقاتنا الدولية .

ومن ثم ، فاننا في جامعة الدول العربية والأمة العربية ، بل في العالم

الثالث بأكمله ، ندرك أن فكرة ماهية الشرعية تمثل جانبا هاما في كل الجهود الدولية . وفي هذا الصدد ، نجد في غرينادا رئيس الوزراء السابق يعدم مع أعضاء كثيرين في وزارته . ولا شك أن هذا الشكل من أشكال السلوك الداخلي ، بغض النظر عمن يقوم به وماهية الدوافع اليه ، يشكل انتهاكا اساسيا للشرعية وانتقاصا منها . ونحن نشارك في الادانة العالمية لهذا الفعل من أفعال العنف المتعمد ، وهذا الاقصاء لاعضاء وزارة حكومة غرينادا . ومن الصحيح ان هناك فراغا سياسيا معينا قد نشأ ، وهو الفراغ الذى حاولت القوات الغازية التذرع به ، وقد نشأ كذلك فراغ مؤسسي يمكن نسبته الى صنوف شتى من السلوك . الا أن السؤال الذى يثور - بل ربما المأزق الذى يواجه المجتمع الدولي في هذه اللحظة - هو : هل يصح أن يملأ **الغزو فراغا مؤسسيا** ؟ هل الغزو يشكل ملئا لثغرة يمكنها من أن تعالج نفسها بنفسها ويكون بديلا عن النظام أو عن مسؤولية الحكومة في غرينادا ؟ ان الاجابة هي قطعا بالنفي ، لأن الغزو لا يصلح اداة بوليسية تحدد مصير اى دولة أو أى مجتمع ، واذا كانت هنالك حالة فراغ أما يكون في صالح الانسانية والسلم في العالم ان يعمد اولئك الذين سعوا الى ملء هذا الفراغ الى استنفاذ جميع الوسائل السياسية والدبلوماسية المتاحة للمنطقة في سياق الامم المتحدة ومجلس الأمن ؟ أما يكون في صالح السلم والتفاهم الدوليين ان يتم اللجوء الى جهاز الامم المتحدة إما لملء الفراغ المؤسسي أو على الأقل للتخليص من الخطيئة والتخفيف من الصدمة الناجمتين عن اى فوضى قد تنشأ في أعقاب المجزرة التي وقعت ؟

الا انه لا يمكن بأى حال من الاحوال الدفاع عن الغزو او تبريره حتى بذريعة حدوث التدخل والغزو ، اما بسبب غياب السلطة ، أو حماية المواطنين . فهذا لا يبرر هذا القفز المتهور المتعجل الى الفراغ . وعليه نشهد ادانة شبه عالمية لهذا الغزو ، لأنه يشكل سابقة خطيرة جدا ، لأنه لا يستنفذ الوسائل الاقليمية المتاحة والوسائل المتاحة في منظمة الدول الامريكية وفي الأمم المتحدة . ويبدو كأنما هذا الفراغ

كان أمـرا يترقب حدوثـه لكي تملأه قـوة غـزو متدخلـة ، ولهذا فهـو أمـر لا يطاق بتاتا .

ثم اننا نعالج قضية خطر بالغ على السلم العالمي ، اذ نرى ان اى مشكلـة داخلية ، أى ازمة سياسية داخلية ، أى قضية انتهاك او فوران في أى بلد من بلدان العالم الثالث يمكن ان يترتب عليها تحول بلدان العالم الثالث التي تسعى الـى أن تظل مستقلة والى أن تحمي سيادتها ، الى مجالات لتسوية الحسابات بين الدولتيـن العظميين الرئيسيتين في مناطق محلية . هذا هو مكمن الخطر . أى هذا الاستقطاب الذى يجرى ، والذى ينتقص من الحركة الداخلية للمنظمات الاقليمية والذى يخل بالحق السيادى في الاستقلال ، والسلامة الاقليمية السيادية للأمم ، والذى يشكل بدايـة لأخذنا الى الحافة ،والذى يسمح لأى مشكلة داخلية في أى جزء من العالم ان تجلب الدولتين الرئيسيين العظميين الى شفا المجابهة . وهنا فان ما يتعين على البلدان غير المنحـازة وحركة عدم الانحياز التي تنتمي اليها الدول العربية وجامعة الـدول العربية ان تدركه هو ان عليها ان تمتنع عن تحويل عملياتها الداخلية ، أيا كانـت ايجابيتها او سلبيتها ، وأيا كان اتصافها بالنظام أو بالفوضى ، الى اعذار لامتـداد الاستقطاب ولاقحام الدولتين العظميين في الشؤون الداخلية لمختلف دول العالـم الثالث .

وفي هذا الصدد ، ان مبعث القلق العميق بالنسبة لبلدان العالم الثالث ومجتمعاتها يتضح عندما ترى ان دولة عظمى تستخدم الغزو كذريعة لبسط سلطانها بالنظر الى كل مسألة من زاوية المنازعات بين الشرق والغرب أو بين الدول العظمى . ولهذا فنحن في العالم العربي نعرف تماما ان كل من يدعو الى تقرير المصير لشعب غرينادا - ونحن نؤيد حق تقرير المصير - لا ينبغي ان يطبق الكيل بمكيالين الذى يطبق عندما يتعلق الأمر بتقرير مصير الشعب الفلسطيني . ولذلك ، عندما نرى ان غزو اسرائيل للبنان أصبح محللا بما تلاه من غزو لغرينادا ندرك ان العنان قد أطلق لنداء العبث بالسيادة والاستقلال وبمستقبل الاستقرار والسلم في العالم .

ولهذا ، فان المسائل التي تثار اليوم في مجلس الأمن تتجاوز أزمة العنف المؤسفة في دولة غرينادا . انها تخرج عن نطاق الشواغل الاقليمية لأنها تؤثر بعمق على مستقبل فكرة السيادة وقيّم الاستقلال ولأنها تسمح الآن والى الابد بأن يحبط الاستقطاب بين الدول العظمى قدرة البلدان الاخرى التي ليست دولا عظمى على أن تتحرك بحرية وتمارس اجراءاتها التصحيحية لتخفيف حدة التوتر الدولي . ولكن اذا ما سمح لأى ازمة داخلية في أى جزء من العالم بأن ينظر اليها بالتحديد في اطار الصراع بين الدول العظمى ، يمكن ان تصبح الحلبة في بلدان مثل غرينادا أو غيرها من بلدان العالم الثالث اليوم ، وهذا يمكن ان ينذر بالشؤم فيما يتعلق بالمواجهة على نطاق حقيقي . ولهذا ، مع ان بلدان العالم الثالث ، وخاصة غرينادا قد تصبح اليوم ضحية صراع على مستوى الدول العظمى ، فان هذا يمكن ان يشكل سابقة خطيرة بالنسبة لنا في الشرق الأوسط وبالنسبة لشعوب امريكا الوسطى وشعوب افريقيا ، تماما كما نرى في حالة ناميبيا ، حيث ينظر الى كل مسألة من زاوية الصراع بين الشرق والغرب .

أعلم اننا جميعا يساورنا القلق . وان علينا ان نوفق بين الاختبارات الصعبة . لكن اختيار الشرعية لا يمكن ان يفرض عن طريق الغزو ، وعن طريق تدخل دولة عظمى

رئيسية ، لأن اى شرعية قد تنشأ عن ذلك قد تصبح غير شرعية . ومن المهم ألا يصبح اغتصاب سلطات المجتمع الدولي سابقة يمكن محاكاتها ، دون أن يتم الطعن فيها ، كما ينبغي أن يحدث أثناء المناقشات وفي قرار هذا المجلس .

الرئيس : أشكر سعادة السيد مقصود على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل زامبيا . ادعوه الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد لوساكا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، ان وفد بلادى يشعر بالامتنان لكم وللاعضاء الآخرين في مجلس الأمن على اتاحة الفرصة لنا للاشتراك في المناقشة الخاصة بالحالة في غرينادا . لقد طلبنا الاشتراك في المناقشة بغية توضيح موقف زامبيا ازاء غزو الولايات المتحدة لغرينادا تحت ستار ما يسمى بالقوة المتعددة الجنسيات .

وأود ، تبعا لذلك ، أن أتلو على المجلس نص بيان اصدرته حكومة بلادى بشأن الغزو :

" ان زامبيا تستنكر بقوة وتدين بحزم غزو دولة غرينادا المستقلة من جانب قوات الولايات المتحدة والمتعاونين معها من بلدان الكاريبي .

"وتعتبر زامبيا ان غزو غرينادا لا يعد انتهاكا سافرا لسيادة غرينادا وسلامتها الاقليمية فحسب ، بل انه ايضا تجاهل فاضح للعرف والقانون الدوليين . لقد ادانت زامبيا مؤخرا بشدة الاغتيال المشين الذى ذهب ضحيته رئيس الوزراء موريس بيشوب ، وليس بوسع زامبيا ان تسكت عن عملية عنف مماثلة من جانب قوات خارجية ضد شعب غرينادا .

" ان عمل الولايات المتحدة وحلفائها لا يمكن الدفاع عنه من الناحية الخلقية ولا يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي ترشد المسلك الدولي

المناسب . ولا تقبل زامبيا الحجة القائلة بأن الدعوة الموجهة الى الولايات المتحدة من دول كاريبية معينة الى العمل ضد دولة كاريبية أخرى ذات سيادة سوغت الغزو . ان القبول بمثل هذا التفكير يعد بمثابة اعطاء ترخيص لأى بلد أو مجموعة من البلدان التي لديها مظالم ضد بلد آخر ان توجه دعوة الى أى دولة قوية لتقوم بغزو ذلك البلد الآخر . ان البلدان الصغيرة والضعيفة ليس بمقدورها ان تضمن أمنها في مثل هذه الأوضاع .

" ولا يحق لأى بلد في العالم ، مهما كان كبيرا وقويا ، أن يفرض ارادته على دولة اخرى ذات سيادة .

" وفي هذا الاطار ، تطالب زامبيا الولايات المتحدة والبلدان المتحالفة معها بأن تسحب على الفور قواتها الغازية من غرينادا وأن تدع شعب غرينادا يحل مشاكله دون قسر وتهديد خارجيين او أى شكل آخر من أشكال الضغط " .

أود هنا أن اضيف فقط ان حكومة بلادى تتابع عن كثب مداولات مجلس الأمن بشأن هذه الحالة الخطيرة وتأمل في أن المجلس سيتمكن من ان يرقى الى مستوى مسؤولياته . لابد لمجلس الأمن ان يدين غزو غرينادا بعبارات قاطعة وان يطالب بانسحاب ما يسمى بالقوة المتعددة الجنسيات من هذا البلد على الفور .

ان مجلس الامن اليوم هو محور الاهتمام الدولي بشأن هذه المسألة .

الرئيس : المتكلم التالي هو ممثل كولومبيا . ادعوه الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد البان هولغين (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : أشكركم سيدى الرئيس وأشكر أعضاء المجلس لاعطاء الفرصة لوفدى للاشتراك في هذه المناقشة . ويسرنا أن نرى فسي مركز رئاسة المجلس رجلا يتمتع بما لديكم من قدرات وخبرة . ونحن على يقين من انكم ستوجهون هذه المناقشة في هذه الأوقات العصيبة بما يتطلب الأمر من الجدية والحكمة .

يستند موقف كولومبيا ازاء هذا الموضوع المحدد الى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة البلدان الأمريكية والى مبادئ القانون الدولي المقبولة بصورة عامة .

ان الأعمال التي نتدارسها تنتهك تلك المبادئ وتنتهك أيضا المبادئ الواردة في اعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة الذى اعتمدته الجمعية العامة بالاجماع في دورتها الخامسة والعشرين ، والذى ينص في أحد فروعه ذات الصلة :

" على كل دولة واجب الامتناع عن كل عمل قسرى يكون فيه حرمان للشعوب المشار اليها في صياغة مبدأ تساوى الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها ، من حقها في تقرير مصيرها بنفسها وفي الحرية والاستقلال " . (القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ، المرفق ، الفقرة ١)

وينص القرار أيضا :

" ليس لأية دولة . . . أن تتدخل ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأى سبب كان ، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى " . (المرجع نفسه) .

ان التدخل الذى تقوم به دولة ما ، أيا كان نوعه ، في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، أيا كانت الحجة ، ومهما كانت الأهمية التي يكتسيها ، لا يمكن قبوله .

اعتقد انه ليس من الخطأ أن نؤكد ان الذهول الذى اعترى مواطني غرينادا بسبب الأحداث التي وقعت في بلادهم مماثل للشعور الذى اعترى شعب الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، بسبب الهجوم على بيرل هاربر في جزر هواى يوم

الأحد ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١ ، واعترى شعب أفغانستان يوم ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ .

وهناك وقائع تؤثر على العالم لأنها تشكل انتهاكات صارخة للمبادئ الأساسية للقانون الدولي التي يرتكز عليها السلم والأمن الدوليان . الا ان الانطباع السائد هو ان بعض البلدان لم تعد سوى بيادق على لوحة شطرنج تتحكم فيها الدول الكبرى .

ان عظمة أي بلد لا تكمن في تطوره الاقتصادي غير العادي ولا في قوة أسلحته وانما في تطلعاته نحو الحرية وفي احترامه للمبادئ التي تيسر التعايش الدولي . كما ان صورة الجدارة بالاحترام خارج حدود بلد ما لا تعود الى القوة الشرائية الكبيرة ولا الى الثروة المادية ، وانما الى النسيج الاخلاقي لشعب ذلك البلد الذي يفتخر بسلوكه والى التنظيم المؤسسي الذي يلهم الايمان بالديمقراطية والحرية . ان هدف الأمم المتحدة في مستقبلها هو هدف التنمية التقدمية لفضائلها وتراثها .

ولكولومبيا منذ نشأتها توجه تشريعي يتمثل في كل أحداث تاريخها وفي ايمانها الراسخ بحكم القانون وفي البيئة التي يمكن للفرد والدولة فيها أن يصلا الى الكمال في علاقاتهما وان يحسما خلافاتهما دون تقويض السلم .

والحقائق تعلمنا ان زمننا هو زمن الاحباط والتأخر . وانه لمن العبث اننا مازلنا نؤمن في عالم يتوق الى الحلول التي تحرره من الخوف والألم والفقر ، ونحن على مشارف العام ٢٠٠٠ ، بصواب الآراء التي تنادي بأن القوة هي الحق وبأن الاداة الحاسمة لتسوية الخلافات هي الجبروت .

ولم يكن الانسان الذي تتهدده الآن الكارثة النووية بحاجة الى الحقائق الثابتة التي تحول بينه وبين العودة الى البربرية كما هو في حاجة اليها في عصرنا هذا .

ومن الضروري ، بل بالأحرى من الجوهري ، احترام القانون الدولي . ان الأمم الضعيفة والشعوب العزلاء تريد أن تعرف انها يمكن أن تعتمد على التزام المجتمع الدولي . انها تريد أن تصون استقلالها وسيادتها ؛ وهي تتوق الى الرخاء والى خلق مجتمعات أكثر مساواة ، والى تقرير مصائرها بنفسها .

وحين نبحث مصير هذا الكوكب، الذى "كلما كان صعودنا أكثر ارتفاعا لننظر الى الله عن كثب ازدادت المسافة بعدا عن أية نقطة على الأرض" حسب قول رئيس جمهورية كولومبيا، الدكتور بليساريو بيتانكور، لا يمكننا أن نفهم هذه المواقف. ان الدول الكبرى تبدو منهمكة في تخبط يومي في هذا النوع من الامبريالية أو ذاك، بينما تسعى شعوبنا المذهولة دون تردد الى ركوب سفينة القانون من أجل الحصول على الحماية الدولية وعلى احترام حقوقها الانسانية.

ان كولومبيا تشعر بواجب اخلاقي، كما قال الرئيس بيتانكور، ان تؤكد ان من الملحّ والضرورى أن تنسحب القوات العسكرية الأجنبية والمستشارون العسكريون الأجانب من نيكاراغوا والسلفادور وهند وراس ولبنان وأفغانستان وكمبوتشيا وناميبيا وموزامبيق وأنغولا وتشاد ومن أى جزء من العالم يتمتع فيه حق الشعوب في تقرير المصير.

المهم الآن أن نتبنى، عاجلا وعلنا، تنمية الشعوب وان نأخذ بيدها الى حيث تستطيع أن تصون نفسها. من الضرورى ألا تتواجد مخاوف العنف والفوضى، بل ان أفضل المواقف الحضارية التي ننتمي اليها هي التي يجب أن تسود في عالمنا. يجب ألا نفتقر الى الايمان لنتشبث، في اطار الحرية، بالاجراءات التي توفر الأمان للمؤسسات الديمقراطية. ان التنمية الاقتصادية هي الحرب الوحيدة التي نريد شنها، والتي ليس فيها، كما قال أحد الكولومبيين البارزين، أى عدو سوى الفقر وعدم اليقين وانعدام الحماية والجهل. ان مشروع التنمية هذا جدير بالتأمل، ومن شأنه أن يجعلنا قارة من الشعوب تهتم بقضايا مركزية تسهم في السلم في العالم وتوطد الديمقراطية والحرية.

ان كولومبيا تهب مرة أخرى للدفاع عن المبدأ الذى يرد في ميثاق نظامنا القارى، والذى مارسناه بايمان عميق، ألا وهو مبدأ عدم التدخل، الذى يعرف أعضاء هذا المجلس جيدا الأسس التي يقوم عليها. ان هذا المبدأ أساسي للسلم في أمريكا وان تقويضه سيؤدى الى ثوران خطير جدا. وهذا يفسر قلقنا العميق لمرأى النكوص العلني عن التضامن الذى تبنيناه، حتى لا يمكن لأى دولة أن تنشر مخططاتها الرامية الى بسط النفوذ والقوة على الصعيد العالمي.

ختاما يود وفدى أن يقرأ البلاغ الذى أصدره وزير خارجية بلادى وفيما يلي نصه :

" تلاحظ حكومة كولومبيا بعميق القلق استعمال القوة الذى قامت به بالأمس في جزيرة غرينادا الوحدات العسكرية للولايات المتحدة ، تصاحبها وحدات صغيرة من بعض بلدان الكاريبي . ان كولومبيا ترفض استعمال القوة في العلاقات الدولية وتدين ، لذلك ، هذا التدخل السافر في شؤون بلد عانى مؤخرا من أعمال العنف التي انتهت بالاطاحة برئيس الوزراء موريس بيشوب وبقتله بخسه ، هو وعدد من زملائه ، على أيدى جماعة من المتطرفين العسكريين والمدنيين " .

" ان التجمعات المختلفة مثل مجموعة كونتادورا قد طلبت من جميع البلدان الامتناع عن التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأكدت على احترام مبادئ عدم التدخل وتقرير مصير الشعوب، الواردة في ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية اللذين يجب احترامها تماما لضمان السلم الدائم والمستقر.

" وتعتبر كولومبيا أن الاحتلال العسكري للجزيرة ليس له ما يبرره وتأمل في أن تنسحب القوات المسلحة للولايات المتحدة الامريكية والبلدان الأخرى على الفور وكذلك الحال بالنسبة للمستشارين السوفيات والكوبيين، وكل هذا يعتبر ضروريا لاعادة النظام الداخلي والديمقراطية وحقوق الانسان والسلم في غرينادا ".

أخيرا، أود أن أقول لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء مجلس الأمن أن رئيس كولومبيا، الرئيس بليزاريو بيتانكور ورئيس اسبانيا، الرئيس فيليب غونزاليز قد بدأ تدابير انسانية حتى يمكن للعمال الكوبيين في غرينادا أن يغادروا تلك الجزيرة الى بلدهم وكذلك الأفراد في ذلك البلد الذين يرغبون في اللجوء الى بلدان أخرى.

لقد اتخذت هذه الخطوات لأسباب انسانية بحتة. ونعتقد انها تتم بنجاح وتؤيدها سلطات الولايات المتحدة، ونحن نثق تماما في أن هذا التعاون سوف يساعد على عودة الحياة الطبيعية في دولة غرينادا.

الرئيس: أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين. وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه.

السيد تومي (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذا المجلس وعلى الطريقة الممتازة التي تديرون بها أعماله.

كما أود أن أشكركم وأعضاء المجلس للسماح لي بالقاء بيان أمام هذا المجلس بشأن الموضوع الهام المعروض علينا، وهو الحالة في غرينادا.

يرغب وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين في أن ينضم بالكامل الى البيان الذى ألقته رئيسة وزراء دومينيكا ، ورئيسة منظمة دول شرقي الكاريبي بالنيابة عن البلدان الاعضاء في تلك المنظمة .

ان الاحداث التي وقعت في غرينادا تثير قلقا خطيرا لدى حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين . ان الحالة في غرينادا التي نشأت عن الاطاحة برئيس الوزراء موريس بيشوب والقتل الوحشي الذى تلا ذلك للسيد بيشوب وأعضاء وزارته والمدنيين الآخرين ، قد خلقت أوضاعا شكلت تهديدا مباشرا وخطيرا على أمن سانت فنسنت وجزر غرينادين .

ان لاجئي غرينادا الذين أخذوا يتكدسون في أقصى جنوب جزر غرينادين كانوا يثيرون قلقا عميقا لحكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين . وكانت هذه علامة على الخوف وعدم الأمن داخل المجتمع والتدهور الشامل في النظام العام .

ان شدة حظر التجول الذى فرض على غرينادا أقنع الدول الأعضاء في منظمة دول شرقي الكاريبي بأن النظام القائم لم يكن مستقرا وأن سلوكه لا يمكن التنبؤ به . وكنا لا نخشى فقط من عمليات الانتقام التي كانت ستفرض على الجماهير العزل في غرينادا ، ولكن أيضا من القدرة على ارتكاب العدوان ضد مصالحنا الوطنية .

لقد كان القتل الجماعي العشوائي يثير الحنق والسخط ، وتطلب منا - انطلاقا من مشاعر الأخلاق والرغبة الحقيقية في الحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة - ضرورة ابعاد هذه المجموعة الوحشية التي تعمل دون أية شرعية عن ممارسة السلطة . وأن شعب غرينادا ، في تلك الظروف ، كان ينبغي اعطاؤه الحق لتقدير نوع الحكومة التي يرغب فيها في اطار ديمقراطي .

لقد كانت حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين يساورها قلق عميق ازاء حشد القوات العسكرية في غرينادا . وهذه القوة العسكرية في أيدى تلك المجموعة كانت تشكل تهديدا خطيرا على أمننا . وان سانت فنسنت وجزر غرينادين ليس لديها أى جيش . ونحن نشارك غرينادا حدودا بحرية مشتركة .

لقد كانت وجهة نظرنا أنه ينبغي اتخاذ عمل جماعي عاجل نتيجة لغرض حظر تجول لمدة ست وتسعين ساعة، وقتل الأفراد بمجرد رؤيتهم، واظهار النظام العسكرى الوحشية والقسوة، والفساد الواضح لسلطة الحكومة، واحتمال انتشار هذا العنف الى الدول المجاورة. ووافقت حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين على المشاركة في تقديم هذه المساعدة الانسانية الى شعب غرينادا.

ووفقا للاعتراف الجماعي في اطار معاهدة منظمة دول شرقي الكاريبي بالتجمع للحفاظ على السلم والنظام والأمن داخل الدول الأعضاء، وهي معاهدة وقعت عليها غرينادا، واعترافا بقدراتنا الانسانية والعسكرية المحدودة، سعينا للحصول على مساعدة الحكومات الصديقة. وهي حكومات جامايكا وبربادوس والولايات المتحدة التي استجابت لطلبنا بتشكيل قوة متعددة الجنسيات بغرض اتخاذ ضربة دفاعية اجهاضية لازالة هذا التهديد للسلم والأمن في المنطقة دون الاقليمية ولاعادة الحالة الطبيعية في غرينادا.

ان حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين تؤكد انه عندما يزول هذا التهديد، فان الحاكم العام لغرينادا، والممثل القانوني لرئيس الدولة سوف يدعى لتقلد السلطة في البلد وفقا لأحكام دستور غرينادا لعام ١٩٧٣ وسوف يعين حكومة مؤقتة شاملة لادارة البلد حتى يتم اجراء الانتخابات.

ان بلدان منظمة دول شرقي الكاريبي ليست لديها أية نوايا توسعية، ويجب أن يطمئن كل الاعضاء الى هذا. ولو لم يدفعنا الايثار وأسمى مبادئ الاخلاق، لما لجأنا الى هذا العمل الذى قمنا به بعد أن أكتشفنا حقيقة أنه ليس هناك أى بديل آخر.

في الختام، نشعر بالثقة في ان السلم والرخاء يمكن أن يعودا قريبا الى غرينادا الديمقراطية والحرة.

الرئيس : المتكلم التالي هو ممثل منغوليا . أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد داشتسيرن (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد بلادي ينضم الى المتكلمين السابقين في ادانة جماعية لعدوان مسلح ليس له ما يبرره ارتكبته الولايات المتحدة ضد دولة مستقلة ذات سيادة وتنتمي الى حركة عدم الانحياز هي غرينادا . ان هذا العمل يعد انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المعاصر . وان هذا العمل العدواني لا يمثل سوى قدر بسيط من استراتيجية الامبريالية الامريكية الشاملة التي تستهدف بسط هيمنتها على العالم .

من المعروف انه منذ ثورة ١٣ آذار/مارس ١٩٧٩ ، عندما اختار شعب غرينادا طريقا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، حاولت الولايات المتحدة زعزعة استقرار حكومة غرينادا والاطاحة بها . وانه ليس بسر على أحد أن عددا من أعمال العدوان المكشوفة والمستترة قد وقع ضد غرينادا منذ عام ١٩٧٩ . ان حكومة غرينادا - بالاضافة الى العديد من البلدان الاخرى - استرعت لمرات كثيرة انتباه المجتمع الدولي الى هذه المخططات والاعدادات المنذرة بالشر . ومن ثم فقد كشف النقاب عن وجود عصابات من المرتزقة يجرى تدريبها في فلوريدا لهذا الغرض . ومنذ بضعة أشهر فقط استرعى رئيس الوزراء الراحل موريس بيشوب انتباه المجتمع الدولي للخطر الداهم لعدوان مسلح .

ان منغوليا ، شأنها في ذلك شأن بقية البلدان ، تدين بقوة هذا العدوان الامبريالي الوحشي . وان الاشتراك الرمزي لقوات بعض دول الجزر المجاورة لا يمكنه أن يخفي حقيقة ان المحفز والمنفذ والمستفيد الأساسي من هذا العدوان البشع هو الامبريالية الامريكية . لقد حاول رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجيتها وبعض الرسميين في حكومتها بصورة عقيمة تبرير هذا العدوان بالاستشهاد بالمادة ٨ من المعاهدة التي نشأت بموجبها منظمة دول شرقي البحر الكاريبي . ومهما يكن من أمر ، فان هذه المادة تتناول حالات " العدوان الخارجي " ولكن من المعترف به انه لم يكن هناك وجود لمثل هذا الخطر ولم تطلب غرينادا أو أية جهة أخرى المساعدة من بلدان أخرى في منظمة دول شرقي البحر الكاريبي أو من أي بلد آخر . وعلاوة على ذلك ، ووفقا لتلك المادة،

فان القرار المتعلق بالعمل الجماعي يمكن اتخاذه فقط على أساس الاتفاق الكامل بين الدول الأعضاء في تلك المنظمة ، أي بالاجماع . ومع ذلك فانه لم تتم استشارة غرينادا وبعض الدول الأعضاء الأخرى ؛ وعلى النقيض من ذلك ، فقد فرض قرار على مجموعة من الدول الجزرية من قبل الولايات المتحدة التي هي ليست عضوا في تلك الهيئة .

ان الولايات المتحدة - عن طريق استشهادها بصورة تعسفية بالمعاهدة - تدوس على تطلعات شعوب تلك المنطقة لضمان الأمن الجماعي من العدوان الخارجي . ويكشف هذا العدوان النقاب عن الطبيعة الحقيقية للامبريالية الامريكية وموقفها من القانون الدولي بشكل عام والتزامات المعاهدة الدولية بصورة خاصة . ان الولايات المتحدة قد انتهكت تماما التزاماتها القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبموجب ميثاق منظمة الدول الامريكية - لدرجة انها ادعت لنفسها الحق في أن تعلن أن بعض التزامات المعاهدة "غير منطبقة" في هذه الحالة .

وكما هو معروف للجميع ، ووفقا للقانون الدولي ، فانه ما من دولة لها الحق في أن ترتكب اعمالا عدوانية أو أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت أية ذريعة كانت . ولذلك ، فان جميع الاسباب التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة لا يمكن أن تبرر تدخلها المسلح . ان قلقها المزعوم على أرواح وسلامة مواطنيها في غرينادا أكثر سخرية ، لأن حكومة غرينادا في الأيام القليلة الماضية أكدت مرارا وتكرارا أن حياة رعايا الولايات المتحدة لم تكن معرّضة للخطر . وقدمت حكومة الولايات المتحدة سببا آخر وهو اعادة القانون والنظام الى ذلك البلد . من الذي اعطى للحكومة الامريكية الحق كي تفرض القانون والنظام في البلدان الاخرى ؟ ان القانون الوحيد والنظام الوحيد التي تسعى لاعادته هو القانون الاستعماري الذي رفضه شعب غرينادا في الأصل .

ويعرب شعب منغوليا عن تضامننا مع شعب غرينادا في هذه الساعات الحرجة ، ويعبّر عن اعجابه وتضامنه مع العمال والفنيين الكوبيين الذين قاتلوا الغزاة ببسالة دفاعا عن حياتهم ومثلهم العليا .

ان منغوليا تنظر الى العدوان على غرينادا ، ليس بوصفه عدوانا ضد دولة من البحر الكاريبي أو دولة من امريكا اللاتينية ، انما بوصفه هجوما على المجتمع الدولي بأسره وينطوى على مخاطر جسيمة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

وأود أن أختتم بياني هذا باقتباس الفقرة التالية من خطاب الرئيس يمجاغين تسدينبال :

" ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ترى أن الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية الكاملة عن انتهاك سيادة غرينادا . وان جمهورية منغوليا الشعبية تضم صوتها الى أصوات الجمهور المسالم بشأن الانسحاب الفورى لجميع القوات الاجنبية من أراضي تلك الدولة وأن تعطى الفرصة لشعب غرينادا ليتسنى له حل مشاكله الداخلية بنفسه . ان العدوان على غرينادا له صلة مباشرة بالأعمال الطائشة للحكومة الامريكية ضد جمهورية كوبا ونيكاراغوا . ان حكومة ريغان ، بشنها هذا العدوان الوحشي على غرينادا ، تفاقم بدرجة خطيرة الحالة المتوترة في المنطقة وتعرّض للخطر السلم العالمي . وفي هذا الصدد ، فان جمهورية منغوليا الشعبية تعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات سريعة وفعالة لوقف عدوان الولايات المتحدة الغاشم " .

الرئيس : المتكلم التالي هو ممثل موزامبيق وأدعوه الى شغل مكانه على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لدى بيان جاهز للادلاء به في المسألة موضع البحث . الا انه نظرا لأن كولومبيا قد ذكرت اسم بلادي أكثر من مرة ، مرة اثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة ، ومرة أخرى الليلة ، فانني أود أن اشكر كولومبيا بكل اخلاص على محبتها لموزامبيق وانشغالها بأمرها . على انني أود أن اطمئن كولومبيا ان انشغالها بأمر بلادي قد يكون فيه شيء من المبالغة .

وانني ممتن لكم سيدي الرئيس وللمجلس لاتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة هذا المحفل الهام في اسرة الأمم المتحدة . ان خبرتكم يا سيدي ، والطريقة الهادئة التي تديرون بها اعمال هذا المجلس أمران نجد فيهما كل مدعاة للاطمئنان . وانكم اذ تأتون من بلد وأمة ومنطقة لم تذق طعم السلم في السنوات الخمس والثلاثين الماضية أو نحو ذلك ، لابد وأن يكون بوسعكم أن تقدّروا الكرب الذي نزل بنا في غضون الساعات الاثنتين والسبعين الأخيرة . واسمح لي ان اضيف صوتي الحازم ، وان يكن واهنا ، الى أولئك الذين سبقوني لكي اقول كلمة او كلمتين . فان ضعفي لا يسمح لي بأن أطيل .

ان من المرعب والمزعج لبلد كبلدي ، صغير ضعيف ولكنه ذو عزة أن يفكر في كل العواقب التي تترتب على ما يحدث الآن في غرينادا . ان الأغلبية الساحقة من الدول التي تتألف منها الامم المتحدة تدخل في عداد وفئة البلدان التي ينطبق عليها الوصف الذي وصفت به بلدي . بل ان هناك بلدانا ، وان تكن لها نفس العزة ، تعدّ أصغر وأضعف حتى من بلدي . وغرينادا مثال صادق على ذلك .

في موزامبيق هناك ١٢ مليون نسمة يقطنون اقليما مساحته ٧٨٠ الف كيلومتر مربع . أما في الولايات المتحدة فهناك ما لا يقل عن ٢٢٦ مليون امريكي في مساحة لا تقل عن ٣ر٥ مليون ميل مربع . أما الاقليم الذي يعيش فيه أهل غرينادا ، الذين لا يتجاوز عددهم ١١٠ ألف نسمة ، فمساحته ٣٣٤ كيلومترا مربعا لا غير . ويقال لي ان أهل غرينادا يسوؤهم ان يمد المرء ذراعيه أمامهم لأنهم يحسبونه يحاول بذلك قياس طول بلدهم وعرضها .

ويقال انه كلما ازدادت قوة المرء ، زاد صفاؤه وزادت قدرته على ترضيـــة الغيـــر. ان الملاكم قد يكون شريرا في الحلبة ، الا انه قد لا يرفع اصبعه ولو لايذاء بعوضة خارجها. ان هذا قد يصدق كقاعدة عامة الا ان هناك استثناءات مؤلمة .

ففي بعض الدول ، تولّد القوة قوة ، وكلما زادت قوة المرء ، قل شعوره بالأمـــن. وان تجميع الطاقة التدميرية لمجرد تجميعها يصبح حلقة متصلة لا يمكن ان تنقطع . ويصبـح شيئا قائما بذاته ولذاته . ان هذا النوع من القوة يمكن ان يلعب بالرأس كما تفعل الخمـر. فتحت تأثير الخمر يمكن للانسان ان يكون أى شيء : طبيبا ، شرطيا ، مشرّعا ، قاضيا ، دركيا ، محقّا ، حكما ــ أى شيء .

وذات مرة كان ثمة طبيب مقبول حسب انه بوسعه ان يداوى كل شرور هذا العالـم بلا استثناء . وكانت وصفته دائما واحدة لا تتغير مهما كان نوع المرض : من وجع الأسنـان الى الخدش ، من القرحة الى الذراع المكسور. كانت هذه الوصفة هي البتر . وغني عـن البيان ان العلاج كان أسوأ في أغلب الأحيان من المرض نفسه . وبوصفه اقتصاديا وعالمـا سياسيا كان يريد لجميع البلدان ان تتبع مخططا واحدا هو المخطط الذى أعدّه بنفسـه بالطبع . وبوصفه مشرّعا كان يحرص على ان تكون جميع قواعد اللعبة متفقة مع أهوائه ورغباتـه ، على ان يغيّرها اثناء اللعبة اذا رأى ان مصالحه ، ومصالحه وحده ، يمكن ان تخدم علـى وجه أفضل ان هو غيّرها . أما بوصفه حكما كان يحرص على التشدد في اتباع القواعد . بالطبع اتباع الغير لها . وكان مدعيا وقاضيا في آن معا . كان حكمه نهائيا ولا يقبل الاستئنـاف . وبوصفه دركيا وشرطيا كان يتكفل بأن تكون شوارع العالم مأمونة تماما ــ له هو .

ورغم كل هذه السلطات ، فان هذا الرجل كان يشعر بعدم أمن متزايد . فكـل شيء يهدد أمنه ، كتاب هنا ، منشور هناك ، سكة حديد هنا ، مطار هناك . واذا لم توجد فزّاعة مناسبة اختلق بنفسه شبحا يخوّف به .

وقد اخرج له قاموس خاص تعني فيه لفظة " ديمقراطية " معنى " ديكتاتوريـة " ، وتعني فيه لفظة " ديكتاتورية " معنى " ديمقراطية " ويعني فيه تعبير " استبداد الأغلبيـة " معنى "ديمقراطية " ، ولفظة " السلم " معنى " الدمار والبؤس والحرب والموت " .

وفي ضوء ما قلته يمكن ان نرى الأحداث في غرينادا . ان الأحداث في غرينادا كانت داخلية محضة ، ولم يكن من الممكن بأى حال ، وأكرر بأى حال ، تفسيرها على انها تشكل خطرا على جيران غرينادا ، ناهيك عن الولايات المتحدة الامريكية . ومن ثم فقد كان لأهل غرينادا أن يحددوا متي وكيف يحلون مشاكلهم ، وشكل مستقبل أمتهم ، دون أى عوائق أو تدخلات خارجية .

لكن هذا الرجل كان يشعر بعدم الأمن الى حد أن ظله كان يخيفه الى حد الموت . كيف يمكن للمرء أن يتوقف ويفكر حتى للحظة واحدة ان غرينادا يمكنها ان تشكل تهديدا لعملاق مثل الولايات المتحدة ؟ ان غرينادا لا تمثل ، ولا يمكنها أن تمثل ، ولو ظلا خفيفا للولايات المتحدة . لقد قيل لي قبل الأمس على سبيل الفكاهة ان غرينادا لا يمكنها أن تشكل أى خطر ، لأن على سكان غرينادا أن يستخدموا المعونة التقنية الامريكية اذا ما أرادوا أن يخرجوا من غرينادا .

وهذا الاحساس بعدم الأمن يذكرني بعملية كان يمارسها الشباب من الجنود البرتغاليين في موزامبيق . كان رجال حرب العصابات يستخدمون عنصر المفاجأة مع الحركة السريعة الخاطفة الى حد ان الجنود البرتغاليين الصغار كانوا يعتقدون ان هؤلاء الرجال كانوا يختفون بقوة خفية تحت الارض، او أنهم كانوا يحوّلون أنفسهم الى قرود . ويمكنكم ان تتخيلوا ما الذى كان يحدث . ان القرود وآثار الأقدام هي التي عانت على أيدى هؤلاء الجنود المصابين بشهوة القتل .

وخلال الساعات الاخيرة وصلت الأحداث في غرينادا الى منعطف حزين ومأساوى . لقد قررت الولايات المتحدة ان تستعرض قوتها على حساب مئات الأرواح التي فقدت ، في حين لم يفقد سوى القليل من الأرواح قبل الغزو الأمريكي . وليس هناك أى تبرير لهذا المسار المؤلم للأحداث . ما هو التبرير ؟ أهو تهديد مفترض على حياة امريكا ، أم ادعاء بالفوضى ودعوة من العملاء ؟ لم يتضح أى شيء من هذا . ان عملية اخراج الشوكة من حلق الولايات المتحدة عملية سياسية . ونحن ننتظر اليوم الذى تتحرك فيه الولايات المتحدة لازالة القمع المنظم في جنوب افريقيا ، وبالتالي تفسخ الخطوبة قبل اتمام الزواج .

انها لمفارقة تاريخية مأساوية ان تقع الأحداث المأساوية في الوقت الذى كان المجتمع الدولي يحتفل فيه بيوم الأمم المتحدة ، وكانت تناقش فيه الجمعية العامة مشكلة كمبوتشيا . يا لها من مفارقة ساخرة بالفعل .

ولكن هناك مفارقات ساخرة أخرى . فباستثناء واحدة أو اثنتين من دول شرقي الكاريبي المشتركة ، ليست لهذه البلدان جيوش لكنها ساهمت بالرجال فيما يسمى بالقوات

متعددة الجنسيات . ما الذى أسهموا به بخلاف تأييدهم السياسي المخزى للغـــزو ؟ هل هم جنود ؟ لا يمكن ان يكونوا كذلك . هل هم حرّاس الليل أم طباخون ؟

ان العدوان المسلح الذى خططت له الولايات المتحدة الامريكية وحدها تقريبـــا ، يعدّ اهانة للقانون والدماثة والعقل . وبشكّل تدخلا سافرا ليس له ما يبرره في الشـــؤون الداخلية لغرينادا ، وانتهاكا فاضحا لسيادتها وسلامتها الاقليمية ، ويسخر بالمعايـــير المبدئية والاساسية للقانون الدولي والممارسات الدولية . وينتهك اكثر القواعد الدوليـــة قدسية للسلوك والعلاقات بين الدول المتحضرة خلال الاعوام الاخيرة في القرن العشرين .

ان مغامرة الولايات المتحدة في غرينادا علامة تنذر بالشؤم ولا تبشّر بالخير لبلـدان العالم الثاني . لقد توحّش سمك القرش وأصبح السردين عرضة للابتلاع واحدة تلو الأخـرى. فغرينادا اليوم وسورينام غدا ونيكاراغوا بعد غد . هل ستكون هناك نهاية للحروب الـــتي تستهدف الاطاحة بالنظم الدموية ؟

ان الأمم المتحدة وهذا المجلس بصفة خاصة يمكنهما القيام بالكثير لتخفيف المخاوف ولحماية حقوق البلدان النامية في أن تتبع المسار السياسي والاقتصادى الذى تختاره بنفسها دون اعاقتها أو تعرضها للعدوان بأى شكل .

ان الحد الأدنى الذى يستطيع هذا المجلس القيام به هو انسحـــاب جميـــع القوات الأجنبية على الفور ودون شروط من غرينادا . ان لشعب غرينادا الحق في ان يطالب بأن يترك حرا وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة . ولتلغ شريعـــة الغـــاب الى الأبد .

اسمحوا لي ان اختتم كلمتي بقراءة البيان الذى أصدرته اليوم حكومـــة جمهوريـــة موزامبيق الشعبية المتعلق بالأحداث الجارية في غرينادا ، ونصه كما يلي :

" يتابع شعب وحكومة جمهورية موزامبيق الشعبية بمزيد من القلق الأحداث المأساوية التي تقع في منطقة الكاريبي حيث قامت قوات من امريكا الشمالية وبعـــض دول من المنطقة بغزو دولة غرينادا الصغيرة .

" واذ تسترشد جمهورية موزامبيق الشعبية في سياستها بمبادئ التعايش السلمي ، والاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الاقليمية ، والمساواة في السيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وهي سياسة أعيد التأكيد عليها مرة أخرى في المؤتمر الرابع لحزب فريليمو ، فانها تعتبر ان هذا الغزو يشكل انتهاكا صارخا لسيادة دولة أخرى وسلامتها الاقليمية . وهو انتهاك لميثاق الامم المتحدة .

" لقد صدمت حكومة موزامبيق عندما علمت بوفاة رئيس الوزراء موريس بيشوب ، الذى كان صديقا لجمهورية موزامبيق الشعبية . وتستنكر موجة العنف التي أدت الى اغتياله . وعلى أية حال فان حكومة جمهورية موزامبيق الشعبية تعتبر أن لشعب غرينادا الحق السيادى في حل مشاكله الخاصة دون تدخل خارجي وبمنأى عن أى نوع من التخويف . وليس لأى دولة أو مجموعة من الدول الحق في التدخل العسكرى في دولة أخرى دون أن تدعى صراحة من جانب حكومة البلد المعني . وعلى هذا ، ليست هناك على الاطلاق اسباب قانونية أو سياسية تبرر هذا العمل الوحشي الذى ارتكبته الحكومات المعنية ، وهو عمل يتناقض مع المعايير الاساسية للقانون الدولي والأخلاقيات .

" وفي هذا السياق ، لا يسع جمهورية موزامبيق الشعبية الا ان تدين هذا العدوان الذى ارتكبته قوات تنتمي الى الولايات المتحدة الامريكية وبلدان اخرى من المنطقة ضد شعب غرينادا الشقيق واراضيه . ان الأمن والسلم الدائمين لن يسودا في منطقة الكاريبي وامريكا الوسطى الا عندما تحترم جميع الدول ، في المنطقة وخارجها ، ـ كبيرة كانت أم صغيرة ـ استقلال وسيادة ووحدة أراضي دول المنطقة .

" ان حكومة جمهورية موزامبيق الشعبية وشعب موزامبيق ينحنيان احتراما لذكرى موريس بيشوب ، الثورى المحترم والمقاتل من أجل شعب غرينادا ، الذى اكسبته امانته واستقامته السياسية والاخلاقية الاحترام العميق والتقدير من شعوب العالم أجمع . وخلال الزيارة التي قام بها رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية الى غرينادا في أيار/مايو ١٩٨٢ ، كان من الواضح كيف اكتسب موريس بيشوب تقدير واحترام شعبه . ان شعب وحكومة موزامبيق يرسلان تعازيهما القلبية الى عائلة موريس بيشوب المنكوبة وكذلك الى عائلات رفاقه الذين فقدوا حياتهم خلال الأحداث المأساوية التي وقعت في غرينادا . وبالمثل فان حكومة جمهورية موزامبيق الشعبية تستنكر موت المدنيين نتيجة الغزو الذى قامت به القوات الاجنبية ضد هذا البلد المسالم ذى السيادة . ان جمهورية موزامبيق الشعبية تؤكد من جديد تضامنها مع شعب غرينادا وتأييدها له . وهي تطالب جميع الحكومات المعنية بالانسحاب الفورى غير المشروط لقواتها من ذلك الاقليم ، حتى تسمح لشعب غرينادا بأن يمارس بحرية وفعالية ، حقه في تحديد عملية التنمية الخاصة به وأن يحل وحده مشاكله ".

انني اشكركم ، سيادة الرئيس ، وأشكر المجلس على حسن استماعكم في هذه الساعة المتأخرة .

السيد فان دير ستول (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد احيطت الحكومة الهولندية علما ، بقلق بالغ ، بالتطورات الاخيرة التي وقعت في غرينادا

والتي نجمت عن الاطاحة بحكومة رئيس الوزراء موريس بيشوب وما أعقب ذلك من قتل لرئيس الوزراء وبعض زملائه في الوزارة بالاضافة الى عدد من المواطنين الآخرين .

لقد لاحظ وفد بلادى أن حكومات ستة من بلدان شرقي الكاريبي اعتبرت أن التطورات التي وقعت في غرينادا تشكل تهديدا لسلم وأمن منطقة الكاريبي في مجموعها ، وان هذه الحكومات تقدمت بطلب عاجل لتشكيل قوة متعددة الجنسيات من أجل ازالة هذا التهديد وفضلا عن ذلك ، فان حكومتي تفهم انه كان هناك قلق ازاء سلامة ورفاهية المواطنين الأجانب في غرينادا .

ورغم اننا نتفهم القلق والانشغال اللذين أديا الى تقديم هذا الطلب ، فان وفدى يرى ان ذلك العمل الذى نفذ لا يمكن اعتباره متمشيا مع المبادئ الأساسية لميثاق الامم المتحدة .

ولهذا السبب سوف يصوت وفدى لصالح القرار في شكله المنقح. ان شعب غرينادا ينبغي ان يكون قادرا على ممارسة حقه الاساسي في تقرير المصير بمنأى عن التدخل الأجنبي ونحن نعرب عن أملنا في ان يأتي ذلك اليوم قريبا .

الرئيس : المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل تشيكوسلوفاكيا . وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد موريس (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، بالنيابة عن الوفد التشيكوسلوفاكي ، أشكركم لاعطائنا فرصة التكلم في اجتماع مجلس الامن اليوم للتعبير عن موقف تشيكوسلوفاكيا بشأن عدوان الولايات المتحدة السافر ضد غرينادا ، وهي دولة ذات سيادة وعضو في الامم المتحدة .

ان شعب وحكومة تشيكوسلوفاكيا يعربان عن استيائهما العميق ازاء الهجوم العدواني ضد غرينادا المحمية للسلام الذى شنته قوات التدخل من الولايات المتحدة . ان الهجوم الغادر الذى شنته القوات الامبريالية يمثل انتهاكا لاستقلال ووحدة أراضي غرينادا ، ويتعارض بشدة مع ميثاق الامم المتحدة ومع القواعد الاساسية للقانون الدولي . ان العمل

العدواني السافر هذا لا يستهدف فقط قمع الحقوق السيادية لشعب غرينادا ، وانمـــا يستهدف ايضا خلق وضع يسمح للولايات المتحدة أن تقرر ــ بلا رادع ــ مصير شعوب امريكا اللاتينية واجزاء اخرى من العالم . ان حكومة الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية كاملة عـــن هذه الجريمة الدولية ، التي لا تزيد فقط من التوتر في منطقة امريكا الوسطى ، وانما تمثـل أيضا تهديدا خطيرا للسلم العالمي .

لقد اتخذت الولايات المتحدة موقفا عدائيا سافرا ضد العملية الثورية في غرينـادا منذ البداية . لقد نظمت اعمالا تخريبية تهدف الى احباط جهود شعب غرينادا في بنـــاء مجتمع جديد . ولم تخف الولايات المتحدة الاعدادات التي اتخذتها للتدخل المباشر فـي غرينـادا .

ان هدف المتدخلين هو خنق عملية غرينادا الثورية ، وكذلك اخضاع امريكا الوسطى والكاريبي اخضاعا تاما للامبرياليين وحكم الاستعماريين الجدد .

ان حكومة وشعب جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية يدينان بحزم عدوان الولايـات المتحدة المسلح ضد غرينادا والاعمال الاخرى الموجهة ضد كوبا ونيكاراغوا ونضال التحـرر الوطني في امريكا الوسطى . وهما يعربان عن تضامنهما الكامل مع النضال البطولي لشعب غرينادا وتأييدهما لذلك النضال من أجل الدفاع عن منجزاته الثورية وحقه في أن يقـــرر مصيره بطريقة مستقلة . وهما يطالبان بشدة بوقف التدخل وانسحاب جميع قوات الاحتـــلال من غرينادا .

ان وفد تشيكوسلوفاكيا يطالب بكل حزم بضرورة ضمان عودة شعب غرينادا الى عملية التنمية الحرة التي بدأها في بلده في ١٣ آذار/مارس ١٩٧٩ وذلك بأسرع ما يمكن.

وما لم تدن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذا العمل المتمثل في العدوان العسكري السافر الذي شنته الولايات المتحدة ضد غرينادا ، وما لم تتخذ الدول الأعضاء تدابير فعّالة من أجل الانسحاب الفوري لقوات التدخل وتأمين السيادة التامة لغرينادا ، فانها بذلك قد تشجع الحكومة الحالية للولايات المتحدة على القيام بأعمال عدوانية اخرى ضد هذه القارة وفي اجزاء اخرى من العالم.

الرئيس : المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية الدومينيكية وأدعوه لأن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه.

السيد نيينغ فكتوريا (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أشكر أعضاء مجلس الأمن — عن طريقكم — لاعطائي الفرصة للكلام. أود كذلك أن اهنئكم على الطريقة المتزنة والحكيمة التي تديرون بها أعمال المجلس أثناء مناقشة هذا الموضوع الهام والحساس. واستجابة لندائك سيكون بياني موجزا.

يشعر وفد الجمهورية الدومينيكية بأن من واجبه ان يشارك في هذه الجلسة لمجلس الأمن التي يناقش فيها الأوضاع الحالية التي حدثت في جزيرة غرينادا بمنطقة الكاريبي.

وان الجمهورية الدومينيكية التي عانت في أوقات عديدة منذ قيامها كجمهورية ، من السلوك المخزي الموجه الى كرامتها وسيادتها وسلامة اراضيها واحتلالها من قبل قوات اجنبية غازية ، تؤكد بصورة واضحة وقاطعة ولا لبس فيها سياستها التقليدية الراسخة القائمة على التمسك الذي لا حدود له بالمعايير الأساسية للقانون الدولي. وتمشيا مع هذا الأسلوب الثابت ، السلوك الذي تنتهجه الجمهورية الدومينيكية في سياستها الخارجية ، والذي عبّرت عنه بنفس الوضوح في كل مرة تنتهك فيها تلك المعايير والمبادئ ،

فاننا نستنكر جميع الأحداث المأسوية التي وقعت في غرينادا والتي أدت الى اغتيال رئيس وزراء غرينادا وأعضاء بارزين في حكومتها وأشخاص آخرين . كما اننا نستنكر حقيقة ان القوة قد استخدمت ضد سلامة أراضي هذا البلد واستقلاله السياسي بأسلوب لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة وفي انتهاك صارخ لمبدأ عدم التدخل ومبدأ حق تقرير المصير للشعوب .

وفي الختام ، أود أن اقول اننا نأمل ان تستعيد غرينادا وضعها الطبيعي الشرعي الكامل بأسرع ما يمكن وان يجد شعبها الوسائل المناسبة للتعبير عن ارادته السياسية الحقة في حرية وسلام .

الرئيس : أشكر ممثل الجمهورية الدومينيكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، وأدعوه لأن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد روميا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، في الخامس والعشرين من هذا الشهر ، وبعد يوم واحد من احتفال الأمم المتحدة بعيدها الثامن والثلاثين ، شهد العالم عملا قام به عضو دائم في مجلس الأمن ، تحدى به المبادئ الأساسية لهذه المنظمة وللقانون الدولي . ان الولايات المتحدة ، التي قادت ست دول من منطقة الكاريبي ، قامت بعملية غزو لعضو من أعضاء الأمم المتحدة نتج عنها اراقة دماء واسعة النطاق وفقدان عدد كبير من الأرواح .

لقد كان هذا الغزو ذروة العديد من البيانات المتعاقبة والادعاءات التي لا أساس لها من قبل الولايات المتحدة ضد حكومة غرينادا . ورغم ان هذه البيانات كانت عدائية بدرجة أثارت قلق حركة عدم الانحياز وتعاطفها مع غرينادا في مقاومة الجهود التي تهدف الى زعزعة الاستقرار فيها ، لم يكن من السهل ان نصدق ان القوات الموجهة ضد هذه الدولة الجزرية الصغيرة ستصل الى حد القيام بغزو قاسي وصريح لها . ولقد تضاعفت صدمة المجتمع الدولي عندما قدمت البلدان الغازية أسباب هذا الغزو .

ان ميثاق الأمم المتحدة يسمح باستخدام القوة في حالتين اثنتين فقط . أولا عندما تدعو دولة أو مجموعة من الدول دولة أخرى أو أكثر لمساعدتها في الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي ضد عدوان خارجي مسلح ، وثانيا عندما يقرر مجلس الأمن اتخاذ تدابير ملزمة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . ولا ينطبق أي من هذين السببين هنا . وبدلا من ذلك قدم للعالم منطق معوّج تماما لتبرير هذا الغزو . وقيل لنا ان مبررات الغزو المسلح كانت : (أ) اجلاء مواطني دولة عظمى رئيسية (ب) استعادة ما يسمى بالمؤسسات الديمقراطية في غرينادا .

ومع هذه الصدمة ، فان المجتمع العالمي ردّ بتفهم ودون أي تردد بأن ادان هذا العدوان بشكل قاطع . وباستثناء المشتركين في هذا الغزو ، لم تؤيد دولة واحدة هذا العمل العدواني عندما اعربت عن موقفها بشأن هذا الموضوع . وفي الواقع ، فان متكلما بعد آخر في هذا المجلس أكد الانتهاك الخطير للعديد من المبادئ والمعايير الدولية نتيجة للعملية التي قامت بها تسع دول . وكذلك فعلت جميع البيانات التي صدرت خارج هذه القاعة . لقد ادانت جميعها هذا الانتهاك الصارخ للمبادئ التي يقوم عليها ميثاق هذا المجلس ومبادئ القانون الدولي والالتزامات المترتبة بمقتضى المعاهدات . لقد رفض المجتمع الدولي الحجج القانونية والسياسية الزائفة التي قدمت تبريرا لهذا العمل العدواني الذي يشكل خروجا خطيرا وصلفا عن المعايير الدولية .

ان تحدى مبادئ الميثاق التي تضمن السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول الاعضاء يعني رفض المقاصد الاساسية للأمم المتحدة . ويعني تجاهل رغبة جميع الدول الأعضاء المحبة للسلام في النظام والأمن العالميين . وهو يعني رفض ميثاق الأمم المتحدة باعتباره وثيقة ليست ذات صلة بالموضوع . واذا ما سمح بهذا السلوك فينبغي ان نتساءل على نحو جاد عما اذا عني ذلك بداية تفكيك المجتمع العالمي . لأنه اذا أمكن اعفاء عضو الآن من مراعاة القواعد الهامة للسلوك الدولي أليس هذا بمثابة اذن لاى عضو اخر بان يحذو نفس الحذو وبأن يفعل اى شيء انتهاكا لهذه القواعد ؟

والسؤال الذى طرح عدة مرات هو انه اذا قبل العالم هذا العذر المقدم لغزو غرينادا كم دولة في العالم تستطيع ان تطمئن الى انها لن تكون هدفا للغزو التالي ؟ واذا ما اقرت هذه الأسباب التي قدمت للغزو بالرغم من عدم وجود أى تبرير لها بمقتضى الميثاق . اليس من الممكن ان تكون هناك اسباب اخرى خارج نطاق الميثاق لتبرير الغزو في أماكن أخرى ؟ هل من الصعب أن نحصل على مثل هذه الأعذار بالنسبة للعديد من حالات الخلافات القائمة بين الدول والمعروفة لنا جميعا .

اليوم غرينادا ؟ وغدا اى منا يمكن ان يواجه نفس المصير لنفس الاسباب . اليوم السبب هو اجلاء المواطنين واعادة ما يسمى بالمؤسسات الديمقراطية ؟ وغدا يمكن ان يكون السبب اجلاء مواطني دولة اخرى في بلدان أخرى تعتبر غير مقبولة أو تغيير السياسات المحلية او الخارجية لهذه الدول الضعيفة - وبعبارة أخرى ، استعادة النظم الخاضعة للغازى واستعادة النظام الاجتماعي السياسي المقبول للقوى . اليوم لمنع انشاء مطار يزعم انه يمكن استخدامه في الأغراض العسكرية من جانب دولة أجنبية ؛ وغدا ربما يكون السبب منع توسيع ميناء أو انشاء خطوط للسكك الحديدية أو اقامة بناء يتصور ، بشكل فردى أو غير موضوعي ، انه يمكن ان يستعمل لخدمة غرض عسكرى . وبعبارة أخرى خارج نطاق الميثاق ليس هناك نهاية للمسوغات الخيالية لمثل هذه الأعمال العدوانية .

وبينما نناقش الرعب الذى انطوى عليه غزو غرينادا فان الذين يأتون من الجنوب الافريقي لا يمكنهم الا ان يروا التشجيع الذى يعطيه هذا الغزو لنظام بريتوريا للفصل العنصرى . ولا يمكننا الا ان نتفكر في اثار هذا العمل العدواني الصادر عن دولة تعهدت بما يسمى بالتعاون البناء مع ذلك النظام . ونظرا لان النظام العنصرى الاجرامي في جنوب افريقيا ليس لديه عذر في قيامه بالأعمال العدوانية ضد البلدان المجاورة وزعزعة استقرارها فانه في حاجة دائما لمثل هذه الأمثلة التي يوفرها أعضاء الامم المتحدة لكي يخفي أعماله تحت ستار من الدخان . وللأسف فان غزاة غرينادا قد اعطوا هذا النظام المنبوذ الرفقة التي تطمئنه .

ان افريقيا برمتها وجميع بلدان العالم الثالث يجب ان تفهم فحوى غزو غرينادا . ليس هناك اى مكان في العالم الثالث يعد بعيدا عن القوة العسكرية للدول الكبرى . وبعد غزو غرينادا ينبغي ان نعتبر أنفسنا الهدف التالي للعقاب بسبب اى شئ يهين دولة كبرى لا تحترم ميثاق الامم المتحدة أو القانون الدولي .

ان بلدان عدم الانحياز ينبغي ان تنظر الى هذا الحدث باعتباره تطورا خطيرا للغاية . ومن المحبط والمزعج ان نجد ان بعض الأعضاء قد استسلموا لاغراء استخدامهم من قبل احدى الدولتين العظميين الرئيسيتين في حملتها الايديولوجية ، متحدية بصورة صارخة لمبادئ الحركة . ان تقويض الحركة يعني اضعاف واحدة من أهم القوى المدافعة عن السلم العالمي والعدالة والاستقلال وكرامة الانسان .

ويجد وفدى ان من المؤسف ان الضعفاء في هذه الحالة هم الذين رأوا انه من الضرورى ان يشركوا أنفسهم في مثل هذا العمل . واليوم هي غرينادا ، وغدا يمكن ان تكون جامايكا أو بربادوس او دومينيكا او سانت لوسيا او انتيغوا وبربودا أو سان كريستوفر ونيفيس أو سانت فنسنت وجزر غرينادين أو مونتسيرات . لأنه لو كانت القوة العسكرية - سواء نمتلكها نحن أنفسنا أو يضعها اصدقاؤنا تحت تصرفنا - وسيلة وجودنا كبلدان مستقلة غير منحازة فانني أخشى ان الظليين منا كانوا سيستطيعون البقاء كدول مستقلة .

نحن الضعفاء نستمد قوتنا من التضامن الجماعي بموجب الميثاق . لقد صمدنا في مواجهة نزوات الأقوياء عن طريق نفس المبادئ التي انتهكها هذا الغزو .

ان حكومتي قد اصدرت بيانا ترفض فيه هذا العمل العدواني السافر . واليوم فاننا نحث هذا المجلس على ان يعرب عن استنكار المجتمع الدولي . ان خطورة اشتراك عضو دائم في مجلس الأمن في حملة قوامها اللاشرعية والقرصنة ينبغي توضيحها . وينبغي ان يكون المجلس قاطعا في ادانته لهذا العمل وأن يناشد الولايات المتحدة والدول الكاريبية الثماني ان تسحب قواتها الغازية فورا وان تحترم سيادة غرينادا وسلامتها الاقليمية واستقلالها .

ونحن نقدم تعازينا الى شعب غرينادا الذى فقد أعضاء من اسره نتيجة لهذا الغزو والاحتلال . ونحن نعرب ايضا عن تعازينا لحكومة كوبا لفقدان بعض مواطنيها الذين ، تضامنا مع اشقائهم وشقيقاتهم في غرينادا ، اختاروا الموت بدلا من القبول بحماية العدوان .

الرئيس : اود أن احيط أعضاء المجلس علما باني تلقيت رسائل من ممثلي البرازيل وسنغافورة وشيلي يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المطروح على جدول اعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، فانني اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد ماسيل (البرازيل) ، والسيد كوه (سنغافورة) ، والسيد تروكو (شيلي) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس : المتكلم التالي هو ممثل شيلي وادعوه الى الجلوس الى طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد تروكو (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس، أود أن اشكركم وأعضاء المجلس الآخرين لمنحكم الفرصة لي للتعبير عن موقف بلدي ووفدي فيما يتعلق بالمسألة المطروحة على المجلس الآن .

ان حكومة شيلي ووفدها يتابعان الأحداث في غرينادا بقلق عميق . وما فتئنا نلاحظ منذ بعض الوقت الان عملية خطيرة من التسلل والتدخل الأجنبيين في ذلك البلد .

ان تكديس الأسلحة المبالغ فيه ، والعمل على اقامة أساس حربي وعسكري غير متجانس ، ووجود المستشارين والعملاء السوفيات والكوبيين ، تشكل كلها عناصر لصورة مزعجة ولحالة من الخطر والتهديد لاستقرار الشعوب الاخرى في المنطقة . وقد دعا ذلك البلدان التي تنتمي الى منظمة دول شرقي الكاريبي ، مع بربادوس والولايات المتحدة الامريكية وجامايكا الى اتخاذ قرار للشروع في العمل الذي أصبح يعرفه الآن المجتمع الدولي ويأسف له .

ان شيلي على يقين من أن الفنزويلم يكن ليحدث لو لم تحدث تلك التطورات .

لقد عارضت بلادي على الدوام استخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . وعندما يتعلق الأمر بمسائل تنجم عن العلاقات بين بلدان نصف الكرة الأرضية ، فاننا نعتقد ان أفضل وسيلة هي تجنب وقوع المواجهة واللجوء الى الاجراءات والآليات التي وضعتها أمم القارة بغية ضمان السلم والنظام والأمن لشعوبها .

لقد أعربت بلادي مرارا وتكرارا في الأمم المتحدة عن انشغالها نتيجة الافتقار الى الارادة التي يمكن ادراكها في البحث عن التسوية السلمية للمنازعات بكل وسيلة ممكنة والحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ولذلك فاننا أصررنا على الحاجة الملحة لايجاد صيغ تمكّن الأمم المتحدة من ان تتابع عن كثب تطور الحالات التي يمكن ان تتفاقم بشكل حاد بحيث يصبح تدخل مجلس الأمن مستحيلا أو لا طائل له .

ويحث وفد بلادي مرة أخرى على ان الأحداث المأساوية التي تؤثر على القارة الامريكية يجب ان توقظ في اطار المجتمع الدولي ردّ الفعل اللازم لضمان ان يتم احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي من جانب جميع الدول الأعضاء ، دون أي استثناء .

الرئيس : المتكلم التالي هو ممثل البرازيل . أدعوه الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ماسييل (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري لكم ولأعضاء المجلس الآخرين لاتاحة هذه الفرصة أمامنا للتعبير عن آرائنا في هذه الجلسة لمجلس الأمن .

بعد أن احطنا علما بالأحداث الأخيرة التي وقعت في غرينادا ، أصدرت حكومة البرازيل مذكرة تم توزيعها في ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر بوصفها وثيقة رسمية لمجلس الأمن ، وهي الوثيقة S/16084 ، وسأتلو عليكم نصها حتى تسجل ايضا في محاضر هذه الجلسة :

" تولي البرازيل أشد الاهتمام للتطورات الجارية في غرينادا وتشعر بقلق بالغ ازاءها . وقد أفضت الاحداث الأخيرة التي جرت في ذلك البلد الى عطية عنف ، ادانتها قطاعات عديدة من المجتمع الدولي ، وتزيد من الشعور بعدم الأمن لدى الدول الصديقة الأعضاء في منظمة دول شرقي البحر الكاريبي . وكمتابعة للتدابير المتخذة ذات الطابع السياسي والاقتصادي ، آثرت بعض الدول الأعضاء في تلك المنظمة (انتيغوا وبربودا ، وسانت كريستوفر ونيفيس ، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، ودومينيكا ، وسانت لوسيا) اتخاذ اجراء عسكري ، بمساندة من الولايات المتحدة الامريكية وبربادوس وجامايكا .

" ونحن وان كنا نفهم ان الحالة الداخلية في غرينادا كانت على وشك أن تصل الى أوضاع متطرفة ، وانها بذلك استطاعت أن تثير قلقا له ما يبرره لدى البلدان المجاورة ، فان الحكومة البرازيلية لا يفوتها ان تشجب هذا اللجوء الى القوة المسلحة ، الذي هو انتهاك لمبدأ عدم التدخل المتضمن في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الامريكية ، وعلى وجه التحديد في المادة ١٨ .

" وان الحكومة البرازيلية لتؤكد من جديد اخلاصها لمبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وتعيد تأكيد ايمانها بالشرعية المطلقة لمبدأ عدم التدخل ، وكلاهما مبدآن يقع على جميع الموقعين على ميثاق منظمة الدول الامريكية وعلى ميثاق الأمم المتحدة التزام باحترامهما .

" وفي هذه اللحظة التي لها أهميتها القصوى لحياة دول امريكا اللاتينية ذاتها تحذر البرازيل من مخاطر مفاقمة الحالة في هذا النصف من الكرة الارضية الذي نعيش فيه ، وتطلب بشدة بذل جهد سياسي مخلص وفعّال يهدد التوتر ويكون موجها نحو ايجاد حل سلمي للمشاكل القائمة " .

وأود أن اضيف باسم حكومة بلادي ان البرازيل ستتابع عن كثب التطورات الراهنة الجارية في غرينادا . ونحن نأمل أن تبذل جميع الجهود اللازمة لتحقيق حل مرضي لهذه الحالة ، وفقا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة التي نلتزم جميعا بها ، والتي يتوجّب علينا احترامها . واننا نجدد نداءنا لبذل الجهد السياسي النزيه والفعّال ، ونأمل ان يستجاب لهذا المطلب . وتتمنى البرازيل ان ترى انه سيضمن لشعب غرينادا الممارسة الحرة لحقه في تقرير المصير .

الرئيس : المتكلم التالي هو ممثل سنغافورة . أدعوه الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد كوه (سنغافورة)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان بلادي ، سنغافورة ، واحدة من أصغر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وهي دولة ضعيفة عسكريا . وحيث ان بلادي صغيرة وضعيفة عسكريا ، فان لنا بالتالي مصلحة أساسية في فعالية القانون الدولي ، وفي فعالية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة . ولأن أمن سنغافورة القومي يتعرّض للخطر عندما تقع أي دولة صغيرة ضعيفة عسكريا ضحية للعدوان أو التدخل من جانب دولة أكبر أو أقوى عسكريا ، فانها كانت صريحة تماما في دفاعها عن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة .

واننا نعتقد ان جميع الدول الصغيرة والضعيفة عسكريا تشاطرنا نفس المصلحة في حماية هذه المبادئ التي تتيح لنا درجة من الحماية في عالم ملؤه العنف .

من السهل علينا ان نظهر التزامنا بالمبدأ عندما يكون القيام بذلك ملائما ويحقق مصالحنا ولا يكلفنا شيئا . وان اختبار التزام بلد ما بالتمسك بالمبدأ يتم عندما لا يكون هذا الالتزام ملائما له . واجد نفسي في هذا الموقف اليوم . ان بربادوس وجامايكا والولايات المتحدة والدول الاعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي دول صديقة لبلادي . ومن الملائم تماما لي ان اوافق على ما فعلته او ان التزم الصمت . الا ان القيام بذلك سيقوض، على المدى البعيد ، المعنى القانوني والاخلاقي للمبادئ التي تعتبرها بلادي درعا لها . وهذا هو السبب في اننا نضع التزامنا بالمبدأ فوق صداقتنا . ولهذا السبب لا نستطيع ان نتغاضى عن العمل الذي قام به اصدقاؤنا في غرينادا . ان الموقف الذي اتخذه بلدي ازاء هذه المسألة يتسق والموقف الذي اتخذناه في حالات اخرى حدث فيها ان تعرض مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول للانتهاك ايضا .

يؤسفني انه يتعين على ان اقول ان بعض البلدان التي ترفع صوتها بالصراخ في ادانة التدخل الاجنبي في غرينادا لم تظهر تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في حالات اخرى . واسمحوا لي ان اضرب مثلا واحدا . في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ ارتكب الاتحاد السوفياتي عدوانا ضد افغانستان . والقوات السوفياتية تحتل ذلك البلد اليوم ، وعدد الافغانيين الذين يقتلون كل يوم في مقاومتهم للاحتلال السوفياتي قد يفوق عدد جميع الاصابات التي وقعت في غرينادا .

وفي ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين القرار ٣٧/٣٧ بشأن افغانستان . ما هي البلدان التي صوتت الى جانب الاتحاد السوفياتي ضد ذلك القرار ؟ انها اثيوبيا ، انغولا ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، فييت نام ، كوبا ، مدغشقر ،

منغوليا ، موزامبيق ، هنغاريا ، اليمن الديمقراطية . ان هذه البلدان الثمانية عشر ، بتأييدها التدخل السوفياتي في افغانستان ، اوضحت بجلاء انها لا تلتزم على الاطلاق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وان الدافع الحقيقي لمعارضتها الاجراء الذى اتخذته الولايات المتحدة وغيرها في غرينادا لا يستند الى مبدأ ، وانما الى حقيقة ان الذين انتهكوا المبدأ هم خصومهم الايديولوجيون ، وان من وقعوا ضحية للتدخل الاجنبي هم رفاقهم الايديولوجيون أيضا . ان العالم يجب الا يخدع بانتهازية ونفاق تلك البلدان .

الرئيس: أود الآن ان ادلي ببيان بوصفي ممثلا للأردن .

ينظر الأردن الى الأحداث التي جرت في غرينادا في الآونة الاخيرة بقلق بالغ . فعملية الغزو وما سبقها من حوادث عنف تشكل مؤشرا على حالة التردى والخطر التي يعاني منها الامن والسلم الدوليان . كما انها تشير الى حالة الضعف الذى وصل اليه مجلس الامن . فقد بتنا نلاحظ ان تجاهل الامم المتحدة ، اما بسبب عدم الثقة بقدرتها أو نتيجة الشعور بامتلاك القوة على تجاهلها ، اصبح ممارسة روتينية من قبل الدول .

ان عملية الغزو التي تعرضت لها غرينادا تشكل مخالفة لمبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي وخاصة فيما يتعلق بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين . اننا لا يمكن ان نقبل باحتلال بلد مستقل عضو في الامم المتحدة تحت اية حجة . فمجلس الأمن لم يلفت انتباهه الى أى تهديد تشكله غرينادا ضد أمن أى بلد مجاور لها او بعيد عنها . وان كنا ايضا لا نوافق على محاولات البعض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وللشعوب تحت مبررات اجتماعية وايديولوجية . اننا بقدر ما نشجب غزو غرينادا بحجة مبررات أمنية واخلاقية فاننا لا نوافق على أى مظهر آخر لاستغلال التناقضات الاجتماعية لدى الشعوب والدول لتحقيق مكاسب ايديولوجية وتوسيع مناطق التأثير . كما ان العجز عن ربح السباق على التأثير في أى وضع لا يمكن أن يكون مسوغا للجوء الى الغزو والقوة . ولا يمكن قبول الغزو والاحتلال على افتراض أن هناك نوايا عدوانية لدى طرف ما . فاذا ما قبلنا هذا كمسوغ للغزو فان بامكان أى طرف أن يقوم بغزو الاخرين حيث يصبح عالمنا كعالم هوبز " حرب الكل ضد الكل " .

ان عملية تقدير حصول تهديد لأمن أى طرف من قبل طرف آخر لا يمكن أن تتم بمعزل عن الاداة الدولية المسؤولة عن حفظ الامن والسلم الدوليين . كما أن مبدأ حق الدفاع عن النفس لا يجيز القيام بعمليات وقائية أو عمليات غزو واحتلال ضد أراض خارجية . ان الاطراف التي قامت بغزو غرينادا قبل أيام لم تشعر هذا المجلس بأى تهديد لأمنها من غرينادا ، كما ان سلامة المدنيين في اى بلد توجد فيه حالة حرب وعمليات عسكرية قائمة هي من مسؤولية اللجنة الدولية للصليب الأحمر . أما تقدير ما اذا كان هناك تهديد للأمن والسلم الدوليين فهو من مسؤولية مجلس الامن وحده بموجب المادة ٣٤ . كما ان أى دور للمنظمات والوكالات الاقليمية في اعمال قمع اى تهديد للامن والسلم الدوليين يجب أن يكون بطلب من مجلس الامن وباشرافه بموجب المادة ٥٣ من الميثاق .

اننا نعتقد أن التحرك العسكرى ضد غرينادا تم مخالفة لمبادئ الميثاق وان ذلك يشكل خطورة كبيرة . كما تزداد خطورته بما يمثل من سابقة قد تستغل لتبرير أعمال احتلال مماثلة تمت في السابق لدول ولأراضي دول ذات سيادة أو قد تتم في المستقبل .

لقد أتى هذا الغزو بشكل مطابق لنموذج أعمال اسرائيل الحربية في منطقة الشرق الاوسط وهو تنفيذ الغزو اولا ثم البحث عن المبرر ثانيا . كما انه مطابق لجميع اعمال الغزو التي يقوم بها البعض بهدف تكييف أوضاع المنطقة المجاورة له بشكل يخدم مصالحه الاستراتيجية ويقضي على حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال والسيادة .

ختاما ، لقد ورد في خطاب معالي وزير خارجية بلدى أمام دورة الجمعية العامة الحالية أن احد اسباب التوتر الحالي في الوضع الدولي هو قيام البعض بوضع مصالحه القومية بشكل غير محدد وعلى اساس ايديولوجي او اخلاقي ثم تسخير ما يمتلك من قوة عسكرية لخدمة هذه المصالح . وان عملية غزو غرينادا والاحداث التي رافقت ذلك قبل وبعد تعتبر شهادة ملموسة على ذلك .

الآن استأنف عملي كرئيس لمجلس الأمن .

السيد تروبانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان الوقت متأخر، وسوف أكون مختصرا .

سوف يصوت الوفد السوفياتي مؤيدا مشروع القرار الذى يدعو الى وقف هذا التدخل العسكرى من جانب الولايات المتحدة .

أثناء المداولات التي جرت في مجلس الامن شهدنا بوضوح اكبر من اى وقت مضى هذا التناقض بين الذين يحاولون السيطرة على مصير العالم وبين الذين يتمسكون بمبادئ الحرية والاستقلال والسيادة . وفي قاعة مجلس الامن لم نستمع الى صوت واحد يبرر التدخل الصارخ من جانب واشنطون في الشؤون الداخلية لغرينادا المستقلة ذات السيادة . ولم يشذ عن ذلك سوى بلدان مثل سانت لوسيا ودومينيكا والمملكة المتحدة وانتيغوا وبربودا .

لقد تلقى المجتمع الدولي دليلا آخر على مدى الفرق الشاسع بين الحديث عن حب السلام والاخلاق والاعمال الحقيقية للذين يضعون سياسة الولايات المتحدة في الشؤون الدولية . ولا يزال يتذكر الممثلون هنا الكلمات التالية التي القاها في هذا المجلس رسميا ممثل الولايات المتحدة في ٢٥ آذار/مارس من هذه السنة :

" ليس في نية الولايات المتحدة في الواقع ان تغزو اية دولة او ان ترتكب عملا عسكريا ضد اية دولة أو ان تحتل اى بلد آخر . " (S/PV.2423 ، ص ٧٦)

حديث فارغ عن عدم العدوان ، والحرية والديمقراطية ينصب في موجات لا نهاية لها علينا هنا في المجلس ومن عاصمة الولايات المتحدة مباشرة ايضا . ومع ذلك فان عدم العدوان كما تفهمه واشنطون يعني التدخل في الجمهورية الدومينيكية وفي كوبا وفي اجزاء اخرى من العالم . ويعني التدخل العسكرى في شؤون نيكاراغوا . ومن الواضح ان الديمقراطية ، بمعايير الولايات المتحدة ، لا تطبق الا في شيلي والسلفادور وجنوب افريقيا العنصرية . وهذا هو السبب الذى من اجله تحظى هذه الانظمة بتأييد لا حد له من البيت الابيض ، الذى يغمض عينيه عن الارهاب والاعتقال السياسي وأنشطة عصابات القتل .

نحن نشعر بأننا يجب ان نقول بضع كلمات ايضا تتعلق بالبيان الذى القاه اليوم رئيس الولايات المتحدة وممثلة الولايات المتحدة في مجلس الامن .

كما يعلم المجلس، قال الرفيق اندروبوف ما يلي في بيانه في ٢٨ ايلول/سبتمبر من هذه السنة :

" اذا كان شخص يتوهم أن هناك احتمالا لتغير نحو الافضل في سياسة الحكومة الامريكية الحالية ، فان التطورات الاخيرة قد قضت نهائيا على هذا الوهم . ان واشنطون ، من اجل طموحاتها الامبريالية ، بلغت حدا يجعلنا نشك فيما اذا كان لدى واشنطون نية للتوقف وعدم تجاوز الحدود المعقولة . " (S/16017، ص٢)

وما قيل اليوم بالنيابة عن الولايات المتحدة لتبرير تدخل الولايات المتحدة العسكري ضد ذلك البلد الصغير المستقل يستخلص منه ما يلي ـ اذا ماتركنا جانبا ديماجوجية الولايات المتحدة التي لا يمكن غفرانها : تعلن الولايات المتحدة انها من الآن فصاعدا لن تعتبر الانظمة الداخلية في اى بلد شرعية الا تلك الانظمة التي تحمل علامة " صنع في الولايات المتحدة " . وكل الانظمة الاخرى يمكن ان يطاح بها او معاقبتها . ومن اجل تبرير هذه السياسة الامبريالية الصريحة استمعنا الى البيانات الوقحة اليوم ـ وهي بيانات تدعي ان ميثاق الامم المتحدة يسمح باستخدام القوة وفوق كل شيء يسمح للولايات المتحدة الامريكية باستخدام القوة .

وقد تمت الاشارة الى هذه النقطة بصورة صحيحة من قبل السيد مقصود ، ممثل الجامعة العربية .

ان غزو الولايات المتحدة لغرينادا ومحاولتها الهزيلة لتبريره تبين بوضوح ان آلية الحرب الأمريكية ماضية الآن بكامل قوتها ، وهذا بالمقابل يبين مدى خطورة الحالة التي سيصبح عليها هذا العالم فيما لو حققت الولايات المتحدة تفوقا عسكريا في العالم ، وهو ما تصبو اليه . ولحسن الحظ انه لن يسمح لها بذلك .

في هذه اللحظة التي يجتمع فيها المجلس ، تجرى اراقة الدماء في غرينادا ، ويلجأ المقاتلون الأمريكيون الى الارهاب الجماعي لسكان الجزيرة . وان حقيقة ان وراء هذا العمل تكمن محاولة اقامة نظام عميل للولايات المتحدة لم يجر اخفاؤها الآن .

ان الاتحاد السوفياتي يدين بقوة العدوان على دول منطقة البحر الكاريبي ويعتبره جريمة ضد الانسانية . وكما جاء في البيان الذى أصدرته وكالة تاس بتاريخ ٢٦ اكتوبر من هذا العام ، فان الهجوم على غرينادا يبين بجلاء الخطر على السلم وعلى حرية الشعوب المتأصل في تلك السياسة التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة الحالية في الشؤون الدولية . ان العدوان الامريكي ضد غرينادا والتدخل العسكرى الوقح في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا والسلفادور هما محاولة تتم بالسيف واراقة الدماء لتدعي الولايات المتحدة لنفسها الحق في تقرير السياسات الداخلية والخارجية التي ينبغي للدول المستقلة ان تنتهجها . ان أحداث غرينادا الحالية قد تتحول في أية لحظة الى مأساة للشعوب الأخرى ، وبصورة أساسية تلك الشعوب التي تسميها واشنطن بازدراء شعوب عدم الانحياز الزائف .

ان عدوان الحكومة الأمريكية الذى لا يكبح له جماح ضد دولة صغيرة غير منحازة لا ينبغي ان يظت من الادانة القوية من جانب من يعززون مثل الاستقلال الحقة ، والعدالة وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ومن جانب الذين يعارضون الخروج على القانون في العلاقات الدولية . ان النضال ضد العدوان الذى شن على غرينادا سوف يستمر .

السيد ليخنستاين (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اعتزمت عدم اطالة عمل اليوم الذى كان يوما شاقا وطويلا بالفعل ، لكنني رأيت ان عملنا كان يتسم بطابع الجدية وان غرضنا كان التطرق للشواغل الحقيقية . وبعد ان استمعنا الى نقد ممثل الاتحاد السوفياتي اللاذع ، قررت التخلي عما اعتزمته .

اود ان اذكر ممثل الاتحاد السوفياتي بأنه في ٢٥ آذار/مارس عندما أدلى ممثل الولايات المتحدة في بيانه الذى اقتبس منه ، فان الولايات المتحدة لم تعتزم بالفعل غزو أى بلد . في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ قامت الولايات المتحدة بالاشتراك مع بربادوس وجامايكا استجابة لطلب من أصدقاء ، وهم أصدقاء يتعرضون لخطر بالغ والتمسوا مساعدتنا من أجل استعادة حريات شعب غرينادا والمساعدة على التصدى للتهديد المحدق بهم . ان ممثل الاتحاد السوفياتي يتكلم مستشهدا بأقوال رئيس حكومته حول أهداف الولايات المتحدة الامبريالية . ان بلادى ورئيسها ليس لديهما أية أهداف امبريالية . اننا سوف نساعد قدر استطاعتنا في الدفاع عن الحرية ، وسوف نساعد في ارساء وتوطيد المؤسسات الديمقراطية ، لا سيما عند تحطم هذه المؤسسات بقسوة وعنف ، واننا سوف نساعد ، قدر استطاعتنا ، في مساعدة الشعوب على الحفاظ على حقوق الانسان وتوسيع نطاقها . وان هذا كله يشكل الأهداف التي تسعى اليها بلادى وحكومتي . هذا التزام دائم ؛ وأود فقط ان اعيد تأكيده ـ الليلة .

الرئيس : سوف أطرح الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/16077/Rev.1 للتصويت .

اجرى التصويت برفع الأيدى .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الاردن ، باكستان ، بولندا ، زمبابوى ، الصين ، غيانا ، فرنسا ، مالطة ، نيكاراغوا ، هولندا .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : توغو ، زائير ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

الرئيس : نتيجة التصويت كما يلي : ١١ مؤيدا مقابل صوت معارض وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت . لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في مجلس الأمن .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد نغوايلا ميلا كالندا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): كما ذكرنا في بياننا أمام المجلس يوم الاربعاء ، فان زائير تأسف للعدوان وترفضه ، وترفض فرض الارادة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

اننا لم نصوت ضد مشروع القرار ، ولكننا رغبنا بامتناعنا ان نحتج على اتجاه معين ، يرمي ، طبقا لاحلاف وايديولوجيات معينة ، الى استغراد من توجه اليهم الادانة بدلا من الالتزام بمبادئ الميثاق واحترامها والحفاظ عليها ، في حالات مشابهة وسابقة ، كان ينبغي على المجلس فيها ، بما أعطاه الميثاق من سلطة وقدرة ، ان يضطلع بواجباته بوصفه حارس السلم العالمي . وقد حاولنا التغطية على خلافاتنا بنقل مسؤوليتنا الى أجهزة أخرى أو الى أجهزة اقليمية . وفي حالات أخرى عجز المجلس عن ادانة العدوان أو الدعوة الى سحب قواته في وقت كانت تقضي الظروف فيه ذلك .

ومن ثم فان موقفنا اليوم هو احتجاج واطلاق لصفارة الخطر . ونحن ندعو المجلس الى ان يؤدي دوره وواجباته بصورة كاملة .

ونأمل في أن يقوم من الآن فصاعدا بدوره ، ويؤمن أمن الدول الصغيرة الفقيرة العديمة الحول كدولتنا .

السيد سينكلير (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد بلادي مع وفود نيكاراغوا وزمبابوي قد تقدم الى هذا المجلس بمشروع قرار كنا على اقتناع بأنه يعبر تعبيرا جيدا عن مشاعر السخط المعبر عنها في هذا المحفل وغيره ازاء الغزو الأخير لغرينادا . ان مشروع القرار هذا قد جاء معبرا عما سلمت الأغلبية الساحقة بضرورة صدوره الاجراء الذي يتخذه المجلس في هذه الظروف ، وعن الحاجة الى الوقف الفوري للتدخل وسحب القوات الغازية واظهار الاحترام التام لسيادة غرينادا واستقلالها وسلامتها الاقليمية .

ان مشروع القرار لم يعتمد بسبب الصوت المعارض الذي أدلى به أحد الأعضاء الدائمين ، وهو الولايات المتحدة الأمريكية . الا ان الأغلبية الساحقة من الدول التي اشتركت في هذه المناقشة قد دمغت العمل الذي قامت به الولايات المتحدة في غرينادا

بوصفـه عملا غير شرعي وغير اخلاقـي . ان مقدمي مشروع القرار يودون ان يتوجهوا بكلمـة شكر خاصـة الى وفود الاتحاد السوفياتي ، والاردن ، وباكستان ، وبولندا ، والصيـن ، وفرنسـا ، ومالطـة ، وهولندا لوقوفهم هذه الوقفـة الصريحة القاطعة الى جانب المبدأ هذا المسـاء .

ونود كذلك ان نشيد بتلك الحكومات التي لم تتكلم وفودها في المناقشـة ولكنهـا أصدرت بيانات رسمية أو غير رسمية تدين أحيانا وترفض دائما رفضا قاطعا غزو غرينادا بوصفه انتهاكا للقانون الدولي . وأشـير في هذا الصدد على سبيل المثال الـى حكومـات ايطاليا ، وبلجيكا ، وجزر البهاما ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، والسويد ، وكنـدا . وأنوه بمجلس اوروبا الذى أعلن ان الرأى العام لابد وان يجد صعوبة في التوفيق بين هـذا الغزو ومبادئ القانون الدولـي .

اننا جميعا ندرك ، استنادا الى المعلومات القادمة من واشنطن ، ان غالبيـة الوفود لدى منظمة الدول الامريكيـة قد ادانت غزو غرينادا بوصفه انتهاكا للقانون الدولـي ولمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخليـة للدول .

لقد قال ستانسفيلد تيرنر ، الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية ، يـوم الاثنـين ان غرينادا من الصغر بحيث يصعب العثور عليها على الخريطة . وانها كقـوة عسكريـة لا تظهر حتى في قائمة الدول ذات القوة العسكرية . الا ان غرينادا مع ذلك لـم تكن أصغـر من أن يشـن ضدها الجيروت العسكرى لدولة عظمى رئيسية ، بكل تعزيزاتها ، بما في ذلك طائـرات الهليوكبتر والسفن الحربيـة التي استمعنا هذا الصباح انها فـي طريقها اليها .

ان استخدام مثل هذه الأسلحة لابد ولاشك ان يسبب آلاما هائلة ووفيات فـي غرينادا . الا انه أثناء تواتر الانباء خلال الاسبوع عن الاحداث الواقعة في غرينـادا ، هل يذكر أحد منا انه قرأ أو سمع أى شيء عن الضحايا الذين سقطوا من أهـل غرينـادا نفسها ؟ اننا نسمع عن الضحايا الامريكيـين ، والضحايا الكوبيين ، فهل لنا ان نفترض انه لم يقع أية ضحايا في غرينادا ، سواء من المدنيين أو العسكريين ؟ ان قلقنا ازاء ذلـك

ليزداد عندما نذكر ان السلطات المحتلة قد فرضت ومازالت تفرض حظرا تاما على الصحافة . ان وفد بلادى قلق جدا عن شعور صادق على مصير شعب غرينادا تحت مدافع قوات الاحتلال . ونأمل في ان يتسنى لنا في القريب الاطمئنان على رفاهيتهم .

ان الأمر يتجاوز كثيرا القضية المباشرة التي نناقشها هذا الاسبوع ، وانني اخشى انه اذا تركت احداث هذا الاسبوع لتصبح ممارسة ، فاننا نكون على أبواب عصر ظلام جديد في العلاقات بين الدول ، عصر يصبح فيه لاستعمال القوة الاسبقية على الحوار ، وتصبح فيه للحلول العسكرية الأسبقية على الحلول السياسية . وتتعرض فيه حتى الدول الصغيرة التي لا تتفق أساليبها في التنظيم السياسي أو الاقتصادى مع المعايير المقبولة لدى جيرانها ، لخطر الغزو لتغيير الحالة القائمة فيها .

وأقول ذلك ليس على سبيل الاثارة أو الاساءة . فان غيانا دولة صغيرة تكافح من أجل الحفاظ على استقلالها القومي ودعمه ، وهي دولة ترى في احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة خير ضمانة وحماية لاستقلالها . ولذلك فاننا نتابع الاحداث في غرينادا ببالغ القلق ومنتهى الحزن والأسى والغضب .

ظو جاز للدول في أى منطقة أن تدعو قوى خارجية للتدخل في بلد لا تروق لها سياساته ولا يروق لها ادائه ، لأصبحنا جميعا مهددين . ان هذا يحدث هذا الاسبوع لغرينادا ، فمن عليه الدور غدا ؟ ولمن تدق الاجراس الآن ؟

عندما يجتمع عدد من الدول بدعوة دولة خارجية للتدخل بصورة غير شرعية في دولة مجاورة ، لتداس بالأقدام سيادة واستقلال تلك الدولة ، فان هذه الدول انما تنتقص بذلك من سيادتها هي . ينبغي الا يساور أحد الشك في صدق ذلك . ان الدولة المتدخلة لن تطبق معيارا في علاقاتها مع الدول الضحية وآخر علاقاتها مع الدول التي دعتها الى التدخل . انها ستطبق ضد هذه الدول الأخيرة نفس المعايير التي استندت اليها هذه الدول في دعوتها الى التدخل . ان ما تفعله هذه الدول في الواقع هو ان تتعهد بالاذعان لتلك المعايير ومن ثم فهي تنتقص من سيادتها .

فهل كسبت دول الكاريبي استقلالها العسير المنال لكي تخضع نفسها من جديد لاستعمار جديد أو لتنصب نفسها كفصيلة جديدة من استعماريي آخر الزمن ؟ لا محل لذلك في منطقة الكاريبي .

وفي هذا الصدد ، لاحظنا باهتمام بيان سفير ترينيداد وتوباغو هذا المساء بوصفه ممثلا لحكومته . ويتصادف انه هو الرئيس الحالي للاتحاد الكاريبي ، استمعنا الى بيانه عن مداولات رؤساء الدول الكاريبية الاثنى عشر الذين وجهت لهم الدعوة للحضور الى ترينيداد وتوباغو في الاسبوع الماضي . ان التقرير الذى قدمه سفير ترينيداد وتوباغو له أهمية بالغة في تقييمنا للاحداث المفجعة في غرينادا ، لأن اولئك الذين قاموا بغزو غرينادا قد تمسحوا بمسوح التجمع دون الاقليمي لشرقي الكاريبي . ان جميع الدول الغازية ، فيما عدا الولايات المتحدة بالطبع ، تنتمي بما في ذلك بربادوس وجامايكا الى الاتحاد الكاريبي ، وقد اشتركت في المشاورة التي جرت في الاسبوع الماضي .

لقد استمعنا الى ما تم الاعراب عنه من شعور بالقلق البالغ وبالحاجة الى السعي لايجاد حل سلمي وسياسي اقليمي . ان المقترحات التي وافقت عليها دول الاتحاد الكاريبي كانت تستهدف التوصل الى اعادة الأحوال الطبيعية والحفاظ على السلم عن طريق قوة لصيانة السلم تابعة للاتحاد الكاريبي ، واقامة حكومة وطنية ذات قاعدة شعبية عريضة . وكانت تستهدف هذه المقترحات على وجه الدقة تحقيق أهداف هؤلاء الذين كانوا ـ بغزوهم غرينادا ـ يرفعون بكل زهو لواء الديمقراطية . وقد كان يمكن تلبية هذه المشاغل لو أنهم نفذوا المقترحات التي تقدم بها الاتحاد الكاريبي . ولكن منظمة دول شرقي الكاريبي وغيرها من الدول طرحت تلك المقترحات جانبا لأنها تفتقر الى العنصر الذى كان من شأنه أن يقنع استقلال غرينادا وسيادتها ، وبالتالي يخلق الفرصة لفرض حكومة تناسب أولئك الذين اعترفوا بأنهم تحملوا فقط حكومة بيشوب . وكان لابد من تحقيق رغبتهم في تطهير غرينادا من القوى التي لا يقبلونها .

ان حق النقض الامريكي ، أو ما يؤكده هذا الحق هو ان هناك حاجة ملزمة لأن نكون واضحين في أننا لن نتغاضى عن أى تدخل ، ولن نتغاضى عن أى انتهاك لاستقلال دولة أو سلامة اراضيها ، ولن نتخلى عن ميثاقنا .

ان الأحداث التي وقعت في غرينادا هذا الأسبوع ، ونتيجة نقاش هذا المساء توضح كلها الحاجة الجلية للأغلبية الساحقة للدول ـ التي لاتزال ترى للميثاق قيمة في العلاقات الدولية التي تقوم على اساس سيادة القانون ـ الى ان تضاعف جهودها لكي تضمن ان احترام استقلال الدول وسيادتها وسلامة اراضيها لن يتلاشى ابدا من على وجه الارض .

الرئيس : ليس هنالك من متكلمين آخرين مسجلين على قائمتي في هذه الجلسة . وبذلك يكون المجلس قد أنهى هذه المرحلة من نظره في هذا البند من جدول الأعمال . على أني أود قبل أن أرفع الجلسة ان اعلن ان المجلس سيستأنف نظره في البند المعنون " الحالة في ناميبيا " في الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم الموافق ٢٨ من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ .

رفعت الجلسة الساعة ٣/٠٥ ، الجمعة ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣